

الأرض والفلاح والمستثمر

دراسة فى المسألة الزراعية والفلاحية فى مصر

صقر عبد الصادق هلال النور

دار المرايا للإنتاج الثقافي
الأرض والفلاح والمستثمر
صقر عبد الصادق هلال النور

الأرض والفلاح والمستثمر

دراسة في المسألة الزراعية والفلاحية في مصر

الأرض والفلاح والمستثمر

دراسة في المسألة الزراعية والفلاحية في مصر

صقر عبد الصادق هلال النور

تصحيح لغوي/ أسماء يس — تنسيق داخلي/ أيمن عبد المعطي — تصميم غلاف/ عمرو عيسى

الطبعة الأولى، القاهرة 2017 — 192 صفحة — 17×24 سم

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: 2017/26710

الترقيم الدولي: 978-977-85330-6-4

تدمك/ 9789778533064

1: مصر – التنمية الزراعية — 2: الاستثمار

أ – العنوان — ب – عبد الصادق، صقر (مؤلف)

338/1862



تليفاكس: 20223961548+

موبايل: 201115902086+

البريد الإلكتروني: elmaraya@elmaraya.net

العنوان: 23 ش عبد الخالق ثروت، الطابق الثاني، شقة 17، القاهرة، ج م ع

صدر هذا الكتاب بالتعاون مع مؤسسة روزا لوكسمبورج مكتب شمال أفريقيا



الأرض والفلاح والمستثمر

دراسة في المسألة الزراعية والفلاحية في مصر

صقر عبد الصادق هلال النور

دار المرايا للإنتاج الثقافي

شكر وعرفان

هذا الكتاب مدين للكثيرين بالفضل، لذلك أود أن أشكرهم، فلم يكن لهذا الكتاب أن يخرج إلى النور لولا المقابلات الميدانية والمناقشات الطويلة مع فلاحات وفلاحين وعاملات وعمال زراعة ومهندسين وموظفين بالإدارات الزراعية، فلهم الشكر والتقدير. لم يكن ممكنًا كذلك إتمام العمل الميداني للكتاب دون البحث الذي أجريته من خلال دعم المجلس العربي للعلوم الاجتماعية وبرنامج "البيئة والإفقار وحركات العدالة الاجتماعية: مقاربات متعددة التخصصات" الممول من وكالة التعاون السويدية للتنمية الدولية (SIDA). الشكر لمؤسسة روزا لوكسمبورج، وفريق التحرير بدار المرايا للإنتاج الثقافي، وللأستاذ تامر وجيه على النقاشات ومتابعة العمل حتى إنجازه. وقد تلقيت الكثير من الدعم لمواصلة الكتابة من الصديقة الأستاذة العزيزة ريم سعد، وأمدتني الصديقة العزيزة إيمان فرج بالعديد من المراجع فلها خالص الشكر. ولا يمكن إغفال الدور الذي قام به الزملاء في كلية الزراعة بقنا، وكلية الزراعة والموارد البيئية بأسوان من مساعدتي في التواصل مع بعض الفاعلين المحليين في مجال التنمية الريفية، وأخص منهم الصديق العزيز وجدي صابر والزميل النوبي حفني. كما أشكر عائلتي على الدعم الكبير، وزوجتي على صبرها معي، والنقاشات المثمرة حول موضوع الكتاب.

محتويات

المقدمة

منذ ما يزيد عن مئة عام والمسألة الزراعية تشغل موقعًا متميزًا في الدراسات الريفية وتحليلات الاقتصاد السياسي الزراعي[1]. في البداية، كانت المسألة الزراعية تتعلق بعملية التحول في الريف، حيث اهتمت الدراسات في القرن التاسع عشر بفهم تحولات أساليب الزراعة ونمو رأس المال الزراعي والعمل الزراعي المأجور، فضلاً عن الآثار السياسية المترتبة عن هذه التحولات، بعد ذلك وُسِّعت هذه الاهتمامات نحو قضايا أعم متعلقة بعلاقة الزراعة بتراكم رأس المال ودور الفلاحين في عملية تراكم رأس المال في مجتمع يخضع للتحول الاجتماعي. مع نهاية القرن العشرين، وصلنا إلى فهم للمسألة الزراعية يربط بين ثلاثة إشكاليات أساسية: (1) هيكل وديناميكية عملية الإنتاج الزراعي، والتحولات في علاقات الإنتاج والعمل. (2) مساهمة الزراعة في التنمية الرأسمالية ككل. (3) السياسات الريفية واستجابة سكان الريف لهذه السياسات[2].

---

[1] كتاب كارل كاوتسكي "المسألة الزراعية" نشر عام 1899.

[2] Bernstein, Henry. "Agrarian questions then and now." *The Journal of peasant studies* 24.1-2 (1996): 22-59.

ومؤخرًا يضيف مورMoore إشكالية رابعة مهمة، وهي المسألة البيئية قائلاً "المسألة الزراعية هي مسألة البيئة، وهي أيضًا مسألة الأزمات الإيكولوجية في العالم الحديث"[3]. وتستند المسألة الزراعية الإيكولوجية عند مور إلى التصور القائل إن عملية الإنتاج الريفي والتراكم الزراعي والسياسة الريفية لها ديناميكيات إيكولوجية. فالبيئة الطبيعية الزراعية بحكم تعريفها تؤثر تأثيرًا مباشرًا على عملية الإنتاج، ومن ثم عمليات تشكيل الطبقات، والتراكم الرأسمالي.

خلال العقديين الأخيرين، استعادت المسألة الزراعية الزخم الأكاديمي والاجتماعي، سواء في نطاق دراسات الاقتصاد السياسي الزراعي أو في نطاق الحركات الاجتماعية. وهذا مرتبط بدرجة كبيرة بنمو حركة طريق الفلاح via campasina – وأزمة الغذاء العالمية عام 2008/2007، ومرتبط كذلك بنمو ظاهرة الاستحواذ على الأراضي الزراعية land grabbing.

تطرح هذه العودة لتناول المسألة الزراعية سؤالاً حول ماهية المسألة الزراعية، أو بالأحرى المسائل الزراعية اليوم، وإمكانية تبني رؤية أوسع للمسألة الزراعية يشتمل على المحاور المتعددة للتحولات الزراعية والمسألة الفلاحية في العصر النيوليبرالي بدءًا بالتحول نحو التصدير، ومسألة العمل الزراعي وفائض العمل والهجرة والملكية والاستحواذ على الأرض وإنتاج الغذاء الحيوي والبذور المعدَّلة وراثيًّا والمسائل متعلقة بالنوع الاجتماعي وتأنيث العمل الزراعي وصولاً إلى تدهور الموارد الطبيعية والأزمة البيئية والتغيرات المناخية[4].

في مصر، بدأت الدراسات المتعلقة بالمسألة الزراعية بشكل أساسي في خمسينيات القرن العشرين، وتعد دراسة إبراهيم عامر[5] واحدة من أهم وأقدم الدراسات التي أثرت في فهم المسألة

[3] Moore, Jason W. "Ecological crises and the agrarian question in world-historical perspective." *Monthly review* 60.6 (2008): 54.

[4] Akram, Lodhi, A. Haroon and Cristóbal Kay. "Surveying the agrarian question (part 2): current debates and beyond." *The Journal of Peasant Studies* 37.2 (2010): 255-284.

[5] إبراهيم عامر، الأرض والفلاح: المسألة الزراعية في مصر، الدار المصرية، 1958.

الزراعية لفترة طويلة، ويعرفها بأنها "مسألة نوع العلاقات القائمة بين الفلاح والأرض واستغلالها". يتناول هذا الطرح مدى تمكن الفلاح من الحصول على أدوات الإنتاج ومدى قدرته على الاستفادة منها. وقد كان التساؤل الأبرز لعامر هو "كيف يمكن حل المسألة الزراعية لصالح الفلاح". في دراسته يتتبع عامر تحولات الزراعة المصرية خلال القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، مستخدمًا البيانات الرسمية خصوصًا المرتبط منها بحجم الملكية وتجارة المنتجات الزراعية ليؤكد في النهاية تحول النظام الإقطاعي إلى رأسمالي في مصر إبان ثورة يوليو. اعتبر عامر طبقة الملاك الكبار "انتقالاً للرأسمالية" وأنكر استمرار أشكال علاقات الإنتاج غير-الرأسمالية بعد ثورة يوليو[6]. أوقع استخدام الإحصاءات الكمية دون دراسة الواقع عامر في أن يرى عمله تحليلاً استاتيكيًّا للوضع الطبقي في الريف، أما عبد الفضيل[7] ففي دراسته المهمة أيضًا عن التحولات الزراعية في مصر فيستعيد بيانات كميَّة عن تطور الملكية ما قبل وفي أثناء وبعد المرحلة الناصرية، ليصل إلى نتيجة مفادها إن التحول قد اكتمل، وأن المسألة الزراعية قد حلت بتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي. واعتبر عبد الفضيل، متأثرًا بعامر أن نظام الزراعة قبل يوليو 52 كان "انتقالاً نحو الرأسمالية". يختلف[8] بايرز Byres مع عبد الفضيل؛ فيرى أن التحول إلى الرأسمالية في مصر لم يكتمل، وذلك لاستمرار أشكال العلاقات ونظم الإنتاج غير الرأسمالية. يفسر بايرز واقع التحول باندماج الإنتاج شبه-الإقطاعي في ظل علاقات إنتاج رأسمالية. ويؤكد أن المسألة الزراعية درست- من قِبَل عبد الفضيل- بمعزل عن الحراك الاجتماعي والانتفاضات الريفية، كما أن العمق التاريخي للمسألة الزراعية الأساسي لفهم الديناميكيات المختلفة لعبت أدوارًا متعددة في مسار تلك التحولات، فقد انطلقت دراسة عبد الفضيل من الإصلاح الزراعي لعام 1952 وانتهت بتحولات بدايات عصر السادات، وهذا ليس كافيًا لفهم جذور المسألة الزراعية في مصر. في دراسته

---

[6] عصام خفاجي، *ولادات متعسرة، العبور إلى الحداثة في أوروبا والمشرق*، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013.

[7] Mahmoud Abd El Fadil, Development, Income Distribution and Social Change in Rural Egypt، Cambridge University Press, 1975.

[8] Byres، Terence J. Agrarian Transition and the Agrarian Question. *The Journal of Peasant Studies*, 1977, vol. 4 no 3, p. 258-274.

للتحولات الزراعية بقرية موشي بأسيوط يركز هوبكنز Hopkins[9] على جانب العمل من المسألة الزراعية، ويعتبر الميكنة الزراعية أحد عوامل التحول الرأسماليان أحد عوامل التحول الرأسمالي، فهي تفرض عملاً مأجورًا وتغيُّرًا هيكليًّا في تقسيم العمل العائلي، ويلخص الكاتب أبعاد عملية التحول في مصر، التي بدأت منذ أكثر من 150 عامًا فيما يلي: ظهور المزارعين الرأسماليين، وشيوع استخدام الآلات الزراعية، وارتفاع معدلات العمل المأجور، ويرى أنه على رغم أن القرية اليوم تسيطر عليها، إلى حد بعيد، قوى خارجية تتمثل في الدولة والسوق، إلا أن العديد من العمليات ظلت مستقلة عن هاتين القوتين ويؤكد هوبكنز على استمرار الأسرة منظمًا للعمالة، التي يراها معوقًا صلبًا ضد التحول الزراعي الرأسمالي. ويؤخذ على تحليل هوبكنز إهماله أشكال تملك للأرض.

ويتفق جلافانيز[10] Glavanis مع محمد عبد العال[11]على غياب الحدود الفاصلة بين الملاك الصغار، والمستأجرين والعمال الزراعيين، وتداخل وتنوع الحيازات وأنماط العمل بالأسرة الواحدة، وكيف تتداخل وتتشابك لتشكل سبل عيش معقدة للأسر الريفية. وأخيرًا، يرى بوش[12]Bush إن الزراعة المصرية قد تحولت تمامًا إلى زراعة رأسمالية إلا أن مسألة الفلاحين لم تحل؛ فلا يزال القطاع الزراعي مسيطر عدديًّا بصغار المنتجين، كما أن غالبية الأرض الزراعية في يد المنتجين الصغار، وأن قرنين من التحول الرأسمالي لم يحلا في الحقيقة المسألة الزراعية.

---

9 Hopkins, Nicholas S. *Agrarian Transformation in Egypt*. Westview Press, 1987.

10 Glavanis, Kathy and Pandelis Glavanis. *The Rural Middle East: Peasant Lives and Modes of Production*. Zed Books Ltd., 1990.

11 Abdel Aal, Mohamed. "Agrarian Reform and Tenancy in Upper Egypt." In Ray Bush, *Counter-Revolution in Egypt's Countryside: Land and Farmers in the Era of Economic Reform* (2002): 139-159.

12 Ray Bush, Coping with Adjustment and Economic Crisis in Egypt's Countryside, *Review of African Political Economy*, Vol. 22, No. 66 (1995), pp. 499-516.

يتضح من هذا العرض السريع والمقتضب للدراسات السابقة حول أن المسألة الزراعية في مصر لا تزال محل نقاش أكاديمي وإن كانت الدراسات الزراعية في العصر النيوليبرالي قد اتخذت أحيانًا منحى "أطروحة الاختفاء" للفلاحين ضمنًا أو صراحة[13]. كما قلَّت الدراسات الريفية بشكل كبير خلال السنوات العشر الأخيرة، وقد يرجع ذلك إلى سيطرة الحراك المدني على النقاش العام أو لقلة المشتغلين بالمسألة الريفية حاليًّا وربما أيضًا بسبب ما يسميه دو-سارتو[14] بـ"تهميش الأغلبية". وفي هذه الحالة فعملية التهميش لا تطال مجموعات صغيرة من المواطنين، ولكنه تهميش مكثف يطال غالبية السكان. وإذا كانت أحداث شتاء 2011 قد أحدثت طفرة في الإنتاج المعرفي في مجالات العلوم السياسية والدراسات المتعلقة بالحركات الاجتماعية، فإنها لم تؤثر على خيارات الباحثين وموضوعاتهم الرئيسية في المنطقة (التحول الديموقراطي، والحركات السياسية، والإسلام السياسي...إلخ) حيث إن هذا لم يؤثر على الواقع المهمِش للدراسات الريفية والزراعية. من هنا تنبع أهمية هذه الدراسة؛ لتساهم في إعادة إحياء النقاش حول المسألة الفلاحية والزراعية وضخ معلومات وبيانات وقراءات جديدة من شأنها استعادة الأغلبية المهشمة لموقعها في النقاش العام.

وهنا نطرح سؤالاً حول موقع الفلاحين داخل الرأسمالية الزراعية المعاصرة خلال عصر العولمة النيوليبرالية، ونستخدم مفهومًا واسعًا للمسائل الزراعية والفلاحية لا يقتصر فقط على ديناميكيات الزراعة الرأسمالية وعواقبها على الفلاحين. بل يتناول التحولات المرتبطة بالنوع الاجتماعي والإفقار والاستحواذ والعمل والنظام البيئي الزراعي عبر نظرة طويلة المدى، ويوضح أكرم لودهي Akram-Lodhi[15] أن الإطار النظري المرتكز على أدبيات المسألة الزراعية

---

[13] حبيب عايب، أزمة المجتمع الريفي في مصر، نهاية الفلاح، ترجمة منحة البطراوي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013.

[14] ميشال دو سارتو، ابتكار الحياة اليومية: فنون الأداء العملي، ترجمة محمد شوقي زين، منشورات الاختلاف، 2011.

[15] Akram-Lodhi, A. Haroon and Cristobal Kay. "Surveying the Agrarian Question (part 1): Unearthing Foundations, Exploring Diversity." *The Journal of Peasant Studies* 37.1 (2010): 177-202.

لا يزال قادرًا على توفير إطار مرن وصارم يمكن من خلاله إجراء تحليل تاريخي ومحدد للظروف المادية التي تحكم الإنتاج الريفي وعملية التراكم في القطاع الزراعي.

تنقسم الدراسة إلى خمسة فصول، بالإضافة للمقدمة والخاتمة، ويتناول كل فصل بُعدًا من أبعاد المسألة الزراعية والفلاحية في مصر بالتفصيل. وسوف نحاول استخدام تحليل متعدد المستويات يأخذ بعين الاعتبار الديناميكيات والعلاقات المركبة على مستوى النظام العالمي، وسياسات الدولة والديناميكات المحلية واستراتيجيات المنتجين الزراعيين.

الفصل الأول

جذور المسائل الزراعية والفلاحية في مصر

"بنظامي سأكوّن شيئًا فشيئًا أشخاصًا مجدّين، ينتهي بهم الأمر إلى التعود على العمل، وقد وضعت يدي على كل شيء، ولكن لأجعل كل شيء منتجًا، والمسألة مسألة إنتاج. فمن ذا الذي يستطيع إن يقوم بذلك غيري؟ أين الذي كان يقدم السُلف اللازمة، ويشير بالأساليب التي تُتبّع، والزروع الجديدة التي تدخل؟... هل تعتقد أن أحدًا في هذا البلد فكر يومًّا من الأيام في جلب القطن والحرير والقصب" [1]

محمد علي باشا

[1] نقل هذا الكلام عن محمد علي في لقائه مع البارون وارد، ودونه في كتابه الذي صدر عام 1833، نقلاً عن أحمد الحتة، تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير، دار المعارف 1950. ص 106.

هذه الفقرة هي غيض من فيض إعادة كتابة التاريخ على هوى محمد علي باشا، وقد قام به مؤسس الأسرة العلوية، مستعينًا بكُتَّاب ورحالة غربيين، وقام به من بعده ورثته في حكم مصر. ليتحول تاجر الدخان إلى أسطورة مقدسة شُيدت اجتماعيًّا وتاريخيًّا على مدى أكثر من قرنين من الزمان. ويعطي هذا المقطع تصوُّرًا بأن مصر قبل محمد علي كانت فوضى عارمة، وأنه هو من أدخل التطبيقات الحديثة وأشار إلى القصب والقطن، والمغالطة الثالثة أن عصره كان خاليًا من الاضطرابات والصراعات والفوضى، وأن المصريين ليسوا إلا أطفالاً تائهين، قادهم الباشا بحكمته وبراعته المنفردة والمتفردة إلى سبيل الرشاد والتنمية، وأخيرًا أن الباشا فعل كل هذا من أجل هذا البلد لا من أجل "ذاته العلية" وأسرته العلوية. إن تفكيك هذه المغالطات هو ما يدفعنا إلى تناول هذه الحقبة لفهم تطور علاقات الإنتاج وجذور المسألة الزراعية والفلاحية.

في كتاب قوانين الدواوين[2]، يوضح الأسعد بن مماتي ما وصلت إليه فنون الزراعة في القرن الثالث عشر، أي قبل تولي المماليك حكم مصر بفترة وجيزة، وقبل وصول العثمانيين ومن ثم محمد علي إلى مصر بأكثر من خمسة قرون. يورد الكتاب تفاصيل عن نظم الزراعة والري والأدوات المستخدمة وأنواع المحاصيل ومواسم زراعتها وحصادها وأوقات تقليم البساتين، وتشير هذه المعلومات إلى تقدم علوم الزراعة بذلك العصر. على سبيل المثال يشير إلى النباتات التي كانت تزرع في مصر في ذلك الوقت، وذكر من المحاصيل: القمح والشعير والفول والحمص والجلبان (البازلاء) والعدس والكتان والقرطم والبصل والثوم والترمس والكمون والكراوية والسلجم والبطيخ الأصفر والأخضر واللوبياء والسمسم والقطن والقصب والقلقاس والباذنجان والنيلة والفجل واللفت والخس والكرنب، ومن الفاكهة ذكر الكرم والتين والتفاح والنون واللوز والخوخ والمشمش والنخل والموز. أي أن الباشا لم يدخل زراعة القصب والقطن إلى مصر، فقد كان هناك خلال عصر الدولة الأيوبية، ومن بعدها الدولة المملوكية، التي كانت أكثر ازدهارًا من سابقتها، طفرة في العديد من المجالات، وهذا دون شك لا ينفي ما طرأ على

[2] أسعد ابن مماتي، (توفي: 606هـ /1209م)، كتاب قوانين الدواوين، جمع وتحقيق: عزيز سوريال عطية، مطبعة مدبولي، القاهرة، 1991م.

هذين المحصولين تحديدًا على يد الباشا ورجاله وورثته من تحوُّل في أساليب زراعتهما والأصناف المزروعة منهما.

يذكر فوزي جرجس أنه في عام 1385 م كانت مصر تحت سلطة المماليك الجراكسة وكانت التجارة العابرة عبر البحر الأحمر إحدى مصادر دخل الدولة المملوكية الأساسية[3]. كانت مصر وقتها في قلب اقتصاد المحيط الهندي، واحتلت قنا وقوص والسويس مراكز رئيسية في تجارة الحاصلات الزراعية مثل الحبوب وقصب السكر والقطن وصدرت كميات ضخمة من الغلال والسكر المكرر، وبيعت منتجاتها من النسيج إلى السوق العالمي عبر مينائي سفاجا والسويس. وقد تزحزحت هذه التجارة المرتكزة على البحر الأحمر وبحر العرب وشرق أفريقيا والمحيط الهندي مع نمو النظام الاقتصادي وبزوغ المراكز الأوروبية واكتشاف رأس الرجاء الصالح. ويرجع فوزي جرجس، تدهور حكم المماليك إلى اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح الذي حرم دولة المماليك من عائدات مرور التجارة المتجهة من الشرق من الأراضي المصري عبر البحر الأحمر. وبعد ثمان سنوات من اكتشاف رأس الرجاء الصالح انتهت دولة المماليك ودخلت مصر في إطار الإمبراطورية العثماني.

سنركز في هذا الفصل على جذور المسألة الزراعية منذ بداية حكم العثمانيين (1517) وحتى قيام نظام يوليو وإقرار قوانين الإصلاح الزراعي وبناء السد العالي (1964)، أي خلال نحو أربعة قرون ونصف. ولأغراض تحليلية سنقسم التاريخ العثماني إلى مرحلتين؛ الأولى منذ دخول الجيوش العثمانية مصر وحتى الحملة الفرنسية، وسنطلق عليها الفترة العثمانية الأولى، والثانية منذ اعتلاء محمد علي للسلطة ونقف عند ثورة يوليو مرورًا بالاحتلال الإنجليزي لمصر. خلال هذا الإطار التاريخي سوف نتتبع جذور التحولات في المسائل الزراعية بأبعادها المختلفة التي أوردناها في المقدمة، وتشمل الحصول على الموارد ونمط الإنتاج والتحولات الإيكولوجية وعلاقات الإنتاج وديناميكيات الملكية العقارية.

[3] فوزي جرجس، دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة. 1958.

في 23 يناير 1517م، أنزل السلطان سليم الأول الهزيمة بالسلطان المملوكي طومان باي عند الريدانية في صحراء العباسية، ودخل العثمانيون القاهرة، وبذلك أصبحت مصر تابعة للسلطنة العثمانية. لم تتخذ الإدارة العثمانية شكل الإمبراطورية المركزية على غرار الإمبراطورية الرومانية، بل اعتمدت شكلاً من أشكال الفيدرالية؛ بحيث كان هناك قدر من السلطة والتحكم للإدارات والولاة المحليين[4]. ولم تكن مصر، كولاية عثمانية، تختلف عن ذلك في كون الإدارة المحلية منحت قدرًا كبيرًا من الاستقلال. وتجدر الإشارة إلى إن الإدارة العثمانية، وإن كانت قد حاربت المماليك، فإنها دمجت من خضع منهم مع النظام الجديد واعتبرتهم جزءًا منه.

وبعد أن استتب لهم الأمر، شرع العثمانيون في تنظيم البلاد عبر قانون نامة الذي يعتبر دستور حكم مصر خلال هذه الفترة، وقد احتوى قانون نامة على قسم كبير حول تنظيم الشؤون الزراعية[5]. ونصَّ هذا القانون على مسح الأراضي الزراعية عام 1550م واهتمت الإدارة العثمانية بإصلاح الترع الرئيسية (الترع السلطانية) وحثَّت الملتزمين والفلاحين على إصلاح الترع الفرعية[6].

---

[4] حول طبيعة الحكم العثمانيين ودور الولاة المحليين انظر، بشارة دوماني، إعادة اكتشاف فلسطين :أهالي جبل نابلس 1700 1900. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002. انظر أيضا، Albert, Hourani, *Syria and Lebanon: A Political Essay*. Oxford University Press, 1946. P30.

[5] محمود جمال كمال. الأرض والفلاح في صعيد مصر في العصر العثماني. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة. 2010. ص 29.

[6] Michel, Nicolas. "Les Rizaq Iḥbāsiyya, Terres Agricoles en Mainmorte dans l'Égypte Mamelouke et Ottomane. Études sur les Dafātir al-Aḥbās Ottomans." *Annales Islamologiques*. Vol. 30. 1996.

نمط استغلال الأرض: من الإقطاع العسكري إلى الالتزام

ألغى المماليك نظام المقاطعات العسكرية الذي كان سائدًا قبل حكم المماليك[7]. واعتمدوا نظامًا قائمًا على جباية الضرائب. في البداية قسّموا الأرض إلى أمانات مسؤول عنها أمناء؛ والأمين مهمته جمع الضرائب وتسليمها للخزانة في مقابل راتب سنوي، ولم يثبت هذا النظام كفاءته، فقد حالت قلة عدد الأمناء وعدم تطور الجهاز البيروقراطي والإحصائي للحكم العثماني في مصر دون السماح له بضبط هذه العملية المعقدة والمركزية. لذلك بدأ التخلي عن نظام الأمناء ليحل محله تدريجيًّا نظام الالتزام.

ويشير جمال كمال إلى أن نظام الالتزام بدأ تطبيقه منذ الربع الأول من القرن السادس عشر. كانت الأراضي تنقسم إلى عدة أشكال وفقًا لشكل استغلالها، وهي (1) أرض خراجية وتعرف بالأرض الديوانية، وهي مقسمة إلى أرض فلاحة أو أراضي الأثر وأرض الوسية (لاحقًا سنتناول هذا القسم من الأراضي بمزيد من التفصيل). (2) أراضي الرزقة (أوقاف) وهي أراضٍ مرصودة من قبل الدولة لبعض الأفراد والمؤسسات الدينية للإنفاق عليها. (3) أراضي الأعلاف وهي مخصصة لتوفير العلف لخيول السلطة، وقد سمح لعض الملتزمين بضم هذه الأرض للوسية نظير مبلغ مالي يدفع للوالي. (4) أراضي المناجزة ضعيفة الخصوبة ولا تدخل ضمن أراضي الفلاحة. (5) الأراضي البور، وهي وإن كانت واقعة في نطاق الأراضي الخراجية إلا أنها متروكة، فلا يؤخذ منها خراج ولا تزرع. (6) الأراضي الشراقي، وهي الأراضي التي لا تصل إليها مياه النيل، وذلك أما لأنها مرتفعة أو لإهمال في تجهيز الجسور، ولا تستحق الضرائب عليها. فالقاعدة تقول "والذي لا يرتوي لا شيء عليه"[8]. (7) الأراضي الخس، وهي أراضٍ تحولت لأراضي غير صالحة للزراعة بسبب إهمالها ونمت فيها نباتات طبيعية. (8) وأخيرًا أراضي السباخ، وهي أراضٍ زادت ملوحتها وأصبحت غير صالحة للزراعة، وأراضي المستجير، وهي الأراضي التي يصل إليها الماء، ويظل بعد الفيضان دون تصرف فلا تزرع.

---

[7] مصطفي وجيه مصطفى، الغذاء في مصر عصر سلاطين المماليك: دراسة في التاريخ الاجتماعي، دار العين، القاهرة. 2016.

[8] محمود جمال كمال، 2010، مرجع سابق، ص 63.

ولأن الأراضي الديوانية هي الأكبر مساحة، ونظام الالتزام كان الأهم من حيث القيمة الاقتصادية وارتكز عليها النظام الزراعي، سنتناولها هنا بشيء من التفصيل.

تقسم الأراضي (الديوانية) إلى نواح، كل ناحية مقسمة إلى 24 قيراط (أي 24 جزء) وهي الأرض التي يلتزمها الملتزم. ويتم عرض أراضي الفلاحة (ويطلق عليها أيضًا أراضي الأثر أو الأراضي الخراجية) في المزاد العلني ويقوم الملتزمون بالتزام الأعشار أي أنهم يلتزمون تسليم أعشار الأرض َ(ضريبة الأراضي) للدولة في مقابل تحصيلها من الفلاحين، وفي مقابل ذلك يحصل على "الفايظ"، بالإضافة إلى حصوله على قطعة أرض دون ضرائب، وتسمي بالوسية. وأراضي الوسية وهي خالصة المنفعة للملتزم نظير دفعه الضرائب مقدمًا ليعتاش منها ويزرعها الفلاحون له جزءًا من إيجار الأرض التي يزرعونها. تتدرج أراضي الفلاحة والوسية جميعها لثلاث درجات، ووفقًا لجودة الأرض تحدد قيمة ضرائب أرض الفلاحة. كما أن هذه الأراضي جميعها هي أراضي بياضة (تصل إليها مياه الفيضان). كان هناك علاقة بين مساحة أرض الفلاحة التي تحت سيطرة الملتزم ومساحة أرض الوسية.

لم تكن هناك مساحة محددة للوسية، لكنها لم تكن تزيد عادة عن 10% من أراضي الفلاحة، وكان من حق الفلاح زراعة ما يريد من محاصيل على أن يسلم الملتزم نصيبه (عينًا أو مالاً)، ومن حق الفلاح توريث الأرض التي يزرعها أو تكليف شخص آخر بالقيام بذلك أو رهنها، ولم يكن من حق الملتزم أن يقتلع الفلاح من أرضه مادام يدفع الضرائب ويصون الأرض الزراعية، ولم يكن من حق الملتزم توريث الالتزام بل كان عقد الالتزام يجدد سنويًّا وإن كان من حقه أن يؤجِّر التزامه أو يرهنه. كانت المحكمة الشرعية هي الحكم بين الفلاحين والملتزمين، وقد أوضحت دراسات حديثة أن العلاقة لم تكن علاقة خضوع تام من الفلاحين تجاه الملتزمين، بل لجأ الفلاحون في مواقف كثيرة للمحكمة الشرعية التي أنصفتهم[9].

على خلاف شكل الاستغلال القائم على استخدام قوة عمل الفلاحين في الإنتاج الإقطاعي لصالح السيد في مقابل مساحات هامشية لصالح زراعتهم الكفافية، يمثل نظام الالتزام معكوس

[9] Mikhail, Alan. *Nature and Empire in Ottoman Egypt: An Environmental History*. Cambridge University Press, 2011.

هذه المعادلة؛ حيث إن الفلاحين يزرعون المساحات الأكبر من أجل تسديد الضرائب وإشباع حاجاتهم الأساسية، في حين تكون المساحة الأصغر خالصة للملتزم، لكنهم يعملون فيها عادة بالسخرة كجزء من عائد الالتزام. لا يعني هذا النظام عدم تعرض الفلاحين للظلم، ولكنه يمنحهم هامشًا للحركة، ويسمح لهم بتحديد أولوياتهم. فالملتزم يريد توسيع أرض الوسية في حين يريد الفلاح، ومعه السلطة العثمانية، التوسع في أرض الفلاحة لأنها الأرض التي تدفع عنها الضرائب، لذلك نجد بعض المناطق التي لا توجد بها أراضي وسية لأن الملتزمين غير نافذين[10].

لا الفلاح ولا الملتزم يملكان الأرض؛ الأرض جميعها ملك للدولة (أرض السلطان). وكان الملتزم يعتبر موظفًا في الدولة أو جامعًا للضرائب يحصل على فائض وقطعة أرض راتبًا عن هذه المهمة التي يؤديها للسلطنة، فهو نائب السلطان في هذه الأرض. ويصف محمد حاكم[11] هذه العلاقة الثلاثية بأنها تشتمل على ثلاثة أشكال من الاستحواذات أو الملكيات أو الحقوق المتقاطعة، ملكية أصلية (للسلطان) الذي هو خليفة الله في الأرض، وأيضًا (ملكية بالإنابة) للملتزم الذي هو وكيل السلطان وملكية أثرية (للفلاحين) الذي يزرع الأرض، ولا يستطيع الملتزم خلعه منها إلا وفق شروط أقرها ويتحكم فيها السلطان. استمر نظام الامتياز حاكمًا منذ نحو عام 1649 إلى إن قام محمد علي بإلغائه عام 1814 كما سنرى لاحقًا. أي أن هذا النظام استمر قرابة 156 عامًا. أما بالنسبة للأعباء الضريبية المرتبطة بهذه الطريقة يدفع الفلاحون بالإضافة إلى الميري أشكالاً متعددة من الاستقطاعات التي كانت تُفرَض على الفلاحين:

- الميري وهو الذي يمثل ضريبة الأرض.
- المضاف وهو ما يجبى في حالات الطوارئ.
- الفائض (الفايظ) وهو الذي يضيفه الملتزم هامشًا لربحه.

---

[10] جمال كمال محمود، 2010 مرجع سابق. ص 285

[11] محمد حاكم، أيام محمد علي: التمايز *الاجتماعي* وتوزيع فرص الحياة، المجلس الأعلى للثقافة. 2007.

- البراني وهو الهدايا التي يقدمها الفلاح للإدارة وتشمل منتجات ريفية (تم تقنينه بأوقات وكميات محددة).
- الكشوفية وهي الأموال التي تدفع لصيانة شبكات الري وخدمة الكشافة جامعي الضرائب.
- العونة (السخرة) وهي العمل في أرض الملتزم (الوسية).

كان الالتزام في صعيد مصر غالبيته بيد مشايخ العرب من الهوارة[12]. وكانوا يلتزمون أكثر من نصف الأراضي بالصعيد، ويقدمون سنويًّا إتاوة قدرها 150 ألف إردب قمح للبكوات والباشوات في القاهرة[13]. وكانت الأراضي الزراعية في جنوب مصر (ما بين جرجا والشلال) مشاعية بين جميع الفلاحين، ويتم إعادة توزيع الأراضي سنويًّا من قبل المشايخ (الملتزمين)، وتعرف بأرض المساحة، وذلك نتيجة لتذبذب مساحة الأراضي التي يغمرها الفيضان في الصعيد بدرجة كبيرة عنها في الدلتا في حين كانت الأرض في شمال هذه المنطقة وباقي مصر محدد من يزرعها ويتوارث زراعتها من عام لآخر[14].

في بداية الالتزام، كان جل الملتزمين من العسكريين لكن في حدود عام 1700 لحق بهم التجار والعلماء وكذلك النساء. ومع عام 1801 كان ربع الملتزمين من النساء المقيمات

---

[12] Shaw, Stanford J. "Landholding and Land-Tax Revenues in Ottoman Egypt."." *Political and Social Change in Modern Egypt: Historical Studies from the Ottoman Conquest to the United Arab Republic* (1968): 91-103.

[13] مسيو ب. س.جيرار، كتاب الأحوال الزراعية في القطر المصري في أثناء حملة نابليون بونابرت، ترجمة الدكتور يوسف نحاس بك-خليل مطران بك، الجمعية الزراعية الملكية، 1942. ص 28.

[14] أحمد أحمد الحتة، تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير. الهيئة المصرية العامة للكتاب السلسلة: تاريخ المصريين. 2012 (الطبعة الأولى عام 1950).

بالقاهرة[15]. وفي نهاية القرن السابع عشر تحول الالتزام إلى (ملكاني- شبه ملكية عقارية) وأصبح للملتزم حقوق تشبه الملكية الخاصة، فصار الالتزام مدى الحياة، وصار من الممكن توريث الالتزام، وقد أدى المرسوم الذي نصَّ على توريث الالتزام إلى إنتاج طبقة من أصحاب الريع من سكان المدينة. وبحلول القرن الثامن عشر ظهر الملتزم وكأنه مالك للأرض؛ حيث تحول الالتزام من وظيفة رسمية (جمع ضرائب مقابل فائض) إلى شكل من أشكال الملكية العقارية واستخلاص الريع لصالح أفراد نافذين. كما انتشرت أيضًا ظاهرة تشرذم الالتزام، ويورد جمال كمال في دراسته لسجلات ولاية جرجا أن شخصًا واحدًا كان يلتزمها عام 1658، وصارت تحت التزام 213 شخص عام 1801، وكذلك الفيوم كان بها 59 ملتزم وصار هذا العدد 500 خلال الفترة نفسها. ويرصد الباحث في الصعيد 252 ملتزمًا عام 1658 ليصل العدد إلى 3978 عام 1788. وقد وصل الحد إلى أن يلتزم القرية الواحدة عشرة ملتزمين[16].

بعض ملامح التركيب المحصولي: النباتات والزروع

كانت المحاصيل الشتوية هي الأساسية لدفع الضرائب، وخصوصًا القمح، وكان هذا الموسم هو الموسم الأساسي لزراعة الأرض وريِّها، فكانت تُزرع عن طريق نظام الري الحياض عقب انحسار مياه الفيضان من التربة في شهر نوفمبر. وتحصد في شهر مايو. والمحاصيل الشتوية الأساسية هي: القمح والشعير والبرسيم والفول والعدس والبسلة والزعفران والبصل والثوم والدخان والكتان. أما المحاصيل الصيفية والنيلية فهي التي تزرع أواخر الخريف وأوائل الصيف، وهي تعتمد على مدى توفير مياه النهر بمنسوب كافٍ ليمكن رفعها إلى الحقول. ومن أهم المحاصيل الصيفية والخريفية (النيلي) الذرة الشامية والذرة الصيفية (السورجم- القيضي) والأرز وقصب السكر والقنب أما القطن فكان محدودًا. وقد كانت الزراعات الصيفية مثل السكر والأرز والقطن والنيلة مكلفة، وأكثر حاجة إلى رفع المياه، ويزرعها أغنياء المزارعين، وكان

---

[15] يورد جمال كمال (ص 283) أنه حين ألغى محمد علي الالتزام خرجت النساء الملتزمات في ربيع 1229 هـ (1814 م) إلى الجامع الأزهر وهن يصرخن في وجوه العلماء، ليس فقط من أجل مصلحتهن التي عطلها الباشا، ولكن أيضًا مصالح العلماء الذين كان منهم الكثير من الملتزمين.

[16] جمال كمال، 2010، ص 138.

الغذاء الأساسي للفلاحين هو الذرة الرفيعة، بينما يستخدم القمح لدفع مال الضرائب وللتجارة[17].

تشير العديد الدراسات إلى أن بدايات العهد العثماني شهدت نهضة زراعية ونموًا في عدد السكان، وأولت الإدارة العثمانية أهمية كبيرة إلى عمل مسح زراعي وإعادة تنظيم توزيع الأراضي عبر الالتزام الخراجي ليحل محل الالتزام الإقطاعي واهتموا بترميم الجسور السلطانية وتنظيم العلاقة بين الملتزمين والمزارعين[18]. فبالإضافة إلى إشباع الحاجات الأساسية للمصرين كانت مصر هي الولاية التي تنتج غذاء الإمبراطورية العثمانية، وكانت المطابخ السلطانية تستجلب الأرز والقمح بل وسكر القصب من مصر التي كانت مصدرًا أساسيًّا لمحاصيل مثل الذرة والعدس والقمح والأرز وقصب السكر لأسطنبول طول القرن الثامن.

ويورد آلان ميخائيل أنه في عام 1719 تم شحن 4504 إردب أرز من رشيد إلى أسطنبول وعام 1750 تم شحن 41966 إردب، كانت مصر كذلك مصدر الإمداد الأساسي لتوريد الغذاء للحرمين الشريفين. كما أنها كانت حتى القرن التاسع عشر وأوائل القرن الثامن عشر تصدر المنسوجات المصرية والسكر إلى أوروبا[19]. إلا أن الوضع تغيَّر في بدايات القرن التاسع عشر، وحدثت أزمة تقلص في الإنتاج الزراعي في الريف بين عامي 1777-1812. وقد عانت البلاد في الفترة من 1783-1792 من سنوات قحط وأوبئة وزادت سلطة المماليك كما زادت الصراعات بينهم[20].

---

[17] شارل عيساوي، التحليل الاقتصادي والاجتماعي لمصر، ترجمة وتحليل محمد مدحت مصطفي، دار بوب بروفيشنال برس، القاهرة، 2012م.

[18] انظر رؤوف عباس، تاريخ مصر إلى أين، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة. 2009. وانظر أيضًا: نيللي حنا، تجار القاهرة في العصر العثماني سيرة أبو طاقية شهبندر التجار، ترجمة وتقديم رؤوف عباس، الدار المصرية اللبنانية. 1997.

[19] Mikhail، Alan، .106 P.2011

[20] انظر جمال كمال، 2010، مرجع سابق.

نظام إدارة المياه: المعارف المحلية الفلاحية وأهل الخبرة

كان نظام الزراعة في القرن الخامس والسابع والثامن عشر يعتمد على الري الحياض، وهو ما يعني تقسيم الأراضي إلى أحواض محاطة بجسور عالية، وكان العمال يُجلَبون من القرى المتاخمة لبناء الجسور وصيانتها، وتظل الأرض مغمورة بالمياه أربعين يومًا بعد قطع الجسور وقبل أن يتم تصريف المياه، وبعدها تزرع المحاصيل الشتوية التي تبذر في نصف سبتمبر وتُحصد أول الربيع. كان ارتفاع الفيضان يحدد كمية الأراضي التي تزرع وبالتالي تُفرض عليها ضرائب.

كان الاعتماد الأساسي في العصر العثماني على الخبرات والمعارف المحلية في إدارة الموارد، خصوصًا مورد المياه. وكانت إدارة القنوات الزراعية وتطهير مجاري المياه شأنًا محليًّا يلتزم به الفلاحون في إطار ما يمكن أن نسميه المجتمعات المائية والتي تكفل شكلاً من أشكال الإدارة الجماعية المتوازنة للمورد المائي، ولم تكن الإدارة السلطانية تتدخل إلا في الحالات القصوى، وقد التزمت الإدارة بالمحافظة على القواعد المعمولة بها في إدارة مورد المياه (*من قديم الأزل*) أو الأعراف المحلية المرتبطة بذلك. كان الفلاحون يمثلون "أهل الخبرة" وكانت حقوق المياه السائرة من "قديم الأزل" مرجعًا رئيسيًّا في تنظيم العلاقات داخل المجتمعات المائية أو الهيدروليكية التي كان لها سلطة على إدارة المورد.

كانت الترع والجسور في ذلك العصر تنقسم إلى ترع وجسور بلدية (محلية) وهي جارية مجرى المنازل وكل صاحب منزل منها ينظر في مصلحتها ويلتزم تدبير أمره فيها، وترع وجسور سلطانية (مركزية) وهي منافع عامة لحفظ جريان النيل على البلاد كافة، ولها رسوم مخصصة ينفق من بيت المال على إصلاحها وصيانتها والنظر في مصلحتها وكفاية العامة الانشغال بها. لم يكن هناك نظام مركزي لإدارة المياه، ولم يكن هناك سيطرة مركزية، لكن تأسست إدارة لمتابعة أعمال إصلاحات الجسور وتمويل العجز في حال عدم قدرة الفلاحين على تحمل نفقات الإصلاح. كان الفلاح بمعارفه المحلية يتمتع بوضع مميز في إدارة الجسور والترع البلدية (المحلية)، وكان الاعتراف بالفلاح حلقة مركزية في إدارة الموارد الطبيعية غير المتنازع عليها. في كتابه عن الطبيعة والإمبريالية يستند آلان ميخائيل إلى إحدى وثائق المحكمة الشرعية، ليشرح لنا عبر مثال حي طبيعة إدارة الموارد الزراعية في مصر العثمانية، وتحديدًا عام 1688

حين استطاع مجموعة من الفلاحين أن يفرضوا إرادتهم على الملتزمين والوجهاء المحليين بمنطقة الدقهلية.

كان النظام الزراعي قائمًا على وجود المياه كأي "منظومة واحيَّة" على اعتبار أن الوادي والدلتا يمثلان واحة كبيرة وسط الصحراء. وكانت القاعدة تقول "والذي لا يرتوي لا شيء عليه" فالمياه ترسم الحدود البيئية والاجتماعية للزراعة المنتجة في مصر العثمانية، وكان ترميم الجسور وتنظيف الترع أو السد أو غيرها من أعمال الري مرتبطة جميعها بمصائر مجتمعات الفلاحين والإمبراطورية ككل، في علاقة من الاعتماد المتبادل والتأثير والتأثر. فدون الري الذي تتم صيانته بشكل سليم، وبالتالي الحصول على المياه، لا يمكن زراعة أي غذاء في مصر؛ وهكذا كانت "المجتمعات المحلية المائية" تعيش وفق أخلاقيات اجتماعية وبيئية محددة، بما في ذلك تقاسم الموارد الطبيعية والصيانة الجماعية لأعمال الري، وضعت أساسًا حاكمًا لنظام إدارة محلية للمورد المائية في جميع أنحاء مصر.

كان لنظام ري الحياض مميزات عديدة، فهو نظام سهل يسمح بإنتاج الغذاء بمجهود وتكاليف وطاقة أقل، وكان فيضان النيل يجلب معه الطمي الذي يخصب التربة فلا حاجة إلى أسمدة، ينقل علي شافعي عن كلود بك، الطبيب الفرنسي الذي عمل في خدمة الباشا، أنه قبل قدوم الباشا "*كان لكل مركز بل ولكل قرية ترع خاصة تصلح مع العناء لسد مطالب سكانها. دون أن تربطها بنظام عام للري رابطه ما*"[21]. ويؤكد رشدي سعيد أن اللا مركزية كانت سمة سائدة لنظام الري والزراعة في مصر قبل محمد علي[22]. ويصف الحتة نظام الفلاحة في أول القرن التاسع عشر (قبل وصول *محمد علي باشا* للحكم) بأنه "تكوَّن وتجمد ليلائم الظروف الطبيعية والاجتماعية"[23]. كان هذا النظام متناغمًا مع النظام الإيكولوجي لينتج نظامًا زراعيًّا– إيكولوجيًّا متجددًا سنويًّا، سواء عبر تداول زراعة الأرض أو مياه الفيضان التي تجدد التربة

---

[21] علي شافعي بك، أعمال المنافع العامة الكبرى في عهد محمد علي الكبير، دار المعارف المصرية، 1950. ص 10.

[22] رشدي السعيد، نهر النيل: نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل، دار الهلال. 1993.

[23] أحمد أحمد الحتة، 2012، مرجع سابق، ص 105.

كل عام، أو بالاعتماد على التقاوي التي يكثر منها الفلاحون ويختارونها من بين أفضل محاصيلهم.

في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر استُبدِل هذا النظام بنظام مركزي ويهدف إلى التحكم في العمليات الطبيعية بدلاً عن التناغم معها. هذا النظام كان أكثر استبدادًا بإدارة الموارد البيئية في مصر، وهكذا، سُلِب الفلاحون المصريون الحكم الذاتي على حقولهم وعملهم، وحدث خلل بنائي في النظام الإيكولوجي.

على مدار القرن الثامن عشر الطويل، تحوَّل الأمر من وجود مساحة كبيرة جدًا للمناورة والاعتراف بما هو قائم من قديم الأزل في النظام الإمبراطوري العثماني.

وبدا أننا ننتقل من نظام زراعي–إيكولوجي إلى آخر؛ عبر سلسلة من إجراءات السلطة وتكيفات ومقامات الفلاحين وموائمات وانحرافات البيئة. فبينما كان الفلاحون يعانون أكثر فأكثر في ظل هذا النظام السياسي الجديد، كانت البيئة الريفية والموارد الطبيعية المصرية تعاني أيضًا.

في نهاية القرن الثامن عشر ومع ضعف السلطة العثمانية جاء الاستعمار الفرنسي ليحتل مصر. كان المماليك يسيطرون على الأرض وقد حولوا التزامهم نتيجة لضعف السلطنة العثمانية إلى شكل من أشكال الملكية كما أشرنا. قامت الحملة الفرنسية بمواجهة المماليك ومصادرة أملاكهم. وأصدرت الحملة الفرنسية في 27 يونيو 1798 منشورًا أعلنت فيه نيتها تجريد المماليك من أرضيهم وأنه "إذا كانت الأراضي المصرية التزامًا للمماليك فليرونا الحجة التي كتبها الله لهم". وفي 16 سبتمبر 1798 أصدرت السلطات الفرنسية قانونًا ينصُّ على أن السندات التي مع الفلاحين ليست كافية لإثبات ملكيتهم للأرض لذلك فيجب الكشف عنها في سجلات الروزنامة مقابل رسم محدد، فإذا لم تكن الأرض ثابتة بها صودرت وصارت ملكًا "للجمهورية"، وصار من حق الديوان التصرف فيها، وقد أقر هذا القانون نظامًا لتثمين الأراضي، ووضع نظامًا لتسجيل سندات" التمكين" الفردي للأرض، كما أقر الشريعة الإسلامية في المواريث، وبذلك كانت البداية في تحقيق الملكية الفردية إلا أن القانون لم ينفذ على نطاق واسع لضعف الحملة الفرنسية. كان أحد أهم أهداف الحملة الفرنسية من تغيير

نظام الأراضي هو تقليص سلطة المماليك واستخلاصهم للفائض وتحويل هذا الفائض لصالح السلطة الفرنسية "الجمهورية"، وكما قال كليبر بشكل واضح، كي نملأ خزانتنا يجب "أن تُعصَر مصر مثل الليمونة"[24].

وفي يناير 1801، أصدر مينو إعلانًا نصَّ فيه على أن "الفلاحين ملاك للأراضي" وأن "الجميع مُلَّاك الأراضي مطلق الحرية في أن يزرعوا أراضيهم حسبما يشاؤون". وبدأ الفرنسيون فعليًّا في مسح الأراضي، وكان هدفهم تحويل جميع الأراضي إلى أراضٍ ملك يدفع ملاكها ضرائب الأطيان، أو أراضٍ جمهورية يستأجرها من يريد من السلطة الفرنسية نظير إيجار سنوي. وقام الفرنسيون بإنشاء إدارة للتسجيلات والأملاك الوطنية، وألزموا المصريين بتسجيل الحيازة خلال 30 يومًا بالقاهرة و60 يومًا بالأقاليم، وحددوا 20% من قيمة الأراضي مقابل تسجيلها. ومن يعجز عن تقديم صك الالتزام تصادر منه. ونتيجة لذلك تم تسجيل ثلث الأراضي المزروعة في ذلك الوقت، وتحولت البقية إلى أراضي "الجمهورية". مثَّلت أراضي الجمهورية ثلثي الأراضي المصرية، وكان الموظفون الفرنسيون يديرونها مباشرة، وفي فترة الاحتلال الفرنسي تم تسجيل ثلث الأراضي الزراعية أراضٍ خاصة، وغالبية من استطاعوا تسجيل الأراضي كانوا من الملتزمين السابقين، وذلك بعد دفع مبلغ نظير الكشف عليها والحصول على صك بملكيتها[25].

تحول الملتزمون، الذين امتلكوا صكوك التزام واستطاعوا دفع القيمة التي فرضها الفرنسيون، إلى ملَّاك عقاريين. بينما ظل الفلاحون يعملون أُجراء في أراضي الجمهورية. كانت هذه الخطوة الأولى في تحويل الملتزمين من أشباه ملَّاك إلى ملَّاك عقاريين بسندات ملكية. وقد حاول المماليك بعد رحيل الفرنسيين استعادة سابق عهدهم، إلا أن محمد علي، الذي استغل الظروف المواتية ليعتلي السلطة، قضى على كل طموحاتهم، ليؤسس لحقبة جديدة من حكم العثمانيين في مصر وفق علاقات قوى وتوازنات جديدة.

---

[24] Robert Solé. *Bonaparte à la conquête de l'Égypte*. Le Seuil، 2016.

[25] انظر محمد حاكم، 2007، أيام محمد علي: *التمايز الاجتماعي* وتوزيع فرص الحياة، المجلس الأعلى للثقافة. ص 112. وانظر أيضًا جمال كمال، 2010 ص 254.

يُغفِل البعض أن الباشا كان تاجرًا للدخان قبل أن يكون مقاتلاً في صفوف جيش الإمبراطورية العثمانية، ولأنه كان يتاجر في سلعة زراعية في سوق عالمي يتسع، فقد كان مدركًا للتحول الذي يجتاح، وقتها، القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر. وفي بداية عهده حاكمًا على مصر كان محمد علي يتاجر في القمح مع إنجلترا، وكان القحط الذي ضرب ممالك البحر الأحمر في الأعوام 1809-1811 ونقص إمدادات القمح فرصة لاحتكاره للقمح، فقرر جمع الضرائب على القمح عينًا من المحصول. وفي 1812 احتكر الباشا القمح الزائد عن استهلاك أصحابه في الوجه القبلي، ونقل الفائض عبر الإسكندرية ثم إلى سفن الأوروبيين؛ حيث باع الإردب بمئة قرش، في حين كان ثمنه في مصر عشرين قرشًا، وفي عام 1812 احتكر الباشا الأرز، وفي 1816 احتكر القرطم والنيلة والسمسم والقطن والعصفر والحمص ثم احتكر القصب. وفي 1837 حدثت أزمة شديدة فألغى احتكار الحبوب، ثم بعد ذلك ألغى الاحتكار تمامًا بضغط الإنجليز عام 1840[26].

أحدث محمد علي انقلابًا في أنماط استغلال الأرض وعلاقات الإنتاج، وكان نوع وطريقة الإنتاج وأساليب الري في الريف المصري يصب في صالح توسيع الإنتاج من أجل السوق العالمي، خصوصًا في أوروبا. وإذا كانت العديد من الدراسات قد تناولت مشروعات الري وتغيير نمط الحصول على الأرض، فإن مسألة العلاقة بين الإنسان والبيئة وطريقة "الامتلاك والتحكم" في الفلاحين والطبيعة، التي جرت بشكل أساسي وبأساليب مختلفة، لم تنل حظها الكافي من الدراسات.

ولفهم تطور علاقة الفلاحين بالبيئة في ظل حكم محمد علي سنتناول ثلاث مسائل أساسية؛ هي التحكم في البشر (تنظيم العمل وتقنين العمل)، والتحكم في الأرض والنيل (من النيل سيدًا إلى القطن سيدًا) وأخيرًا التصدع البيئي الأول: انتفاضات البشرية والطبيعية (الدودة والبعوضة).

[26] أحمد أحمد الحتة، 2012، مرجع سابق، ص 148-149.

حَكَمَ محمد علي من عام 1805–1846 ولم يشهد عصره تطورًا خطيًّا للمسألة الزراعية، ولكنه مرَّ بتعرجات مرتبطة بالتحولات الإقليمية ومرَّ كذلك بانتفاضات محلية وأزمات بيئية عاصرتها مصر. بدأ محمد علي أولاً باستخلاص الأراضي من أيدي الملتزمين والمماليك قبل أن يعيد توزيعها كما أراد. واستهل هذا الاستخلاص برفع قيمة "الفايظ" على الملتزمين، وقام بذلك عام 1806 وفرض ضرائب على أراضي المسموح والتي كانت في حوزة الأعيان ومشايخ البلد، واستعاد الأراضي كلها من الملتزمين غير القادرين على دفع الضرائب الجديدة التي فرضها (كلفة الذخيرة)، وأنهى هذه السلسلة من الإجراءات بمذبحة القلعة عام 1811؛ فطارد المماليك الفارين عام 1812 واستحوذ على التزاماتهم، وأعطى لمن بقي وخضع منهم الوسيات التابعة لهم أرضًا "بلا رزقة" أي معفاة من الضرائب، كما خصص لهم معاش سُمي بـ"فائض الالتزام".

بعد ذلك قام محمد علي عام 1814 بتسجيل الأراضي بمن يزرعها، ودرجاتها وما يصلح منها وما لا يصلح في زمام كل قرية، ثم أجرى توزيعًا جديدًا للأراضي على النحو التالي:

- **الأبعديات**: وهي أراضٍ لم تكن مزروعة، لكنها قابلة للزراعة، وقد أعفيت من الضرائب وكان الهدف من ذلك زراعتها وإحياؤها، وقد منحت هذه الأرض لكبار رجال الجيش والحاشية والأجانب[27]،وفي عام 1836م صدر قرار بإمكانية توريث الأبعديات، وقد تحولت إلى أرض ملك عام 1842م[28].
- **الجفالك**: وهي أرض مزروعة منحها محمد علي لنفسه ولأفراد أسرته، وكانت من أجود الأراضي، وأقرت ملكيتها عام 1838م وتحولت إلى "رزقة بلا مال" وأصبح أصحابها مُلَّاكًا عقاريين لها منذ ذلك التاريخ.
- **أراضي الوسية**: وهي التي منحها للملتزمين السابقين تعويضًا لهم عن إلغاء الالتزام، صحيح أن محمد علي حطم قوة المماليك العسكرية لكن من بقي منهم على قيد الحياة انخرط وأتباعه ضمن الترك والألبان، ومن هنا جاء تشكيل من عرفوا

[27] إبراهيم عامر، 1958، صفحات 78-80.

[28] محمد حاكم، 2007، مرجع سابق.

بالأرستقراطية المصرية التركية[29]، فبعد أن أُلغيَ الالتزام سُمح لبعض الملتزمين في الوجه البحري بالاحتفاظ بالوسيات معفاة من الضرائب، ومُنحوا معاشًا سُمي بـ"فائض الالتزام".

- **أراضي مسموح المشايخ:** وهي أراضٍ منحها محمد على لمشايخ البلاد، بواقع أربعة في المئة من مساحة كل زمام قرية. وهناك أيضًا مسموح المصاطب، وكانت تمنح لأعيان القرى نظير مراقبتهم للفلاحين واستقبالهم للموظفين العموميين.
- **أراضي الأوقاف:** وهي الأراضي التي أوقفها أصحابها للإنفاق على دور العبادة والمقابر (الأوقاف الخيرية) بالإضافة إلى أراضٍ أوقفها أصحابها على ورثتهم أو غيرهم (الأوقاف الأهلية).
- **أراضي الأثر أو أراضي الفلاحة:** وهي الأراضي المتبقية، وتسمى بالأراضي الخراجية أو ما تبقى من أراضي الفلاحة التي كان الفلاحون يزرعونها.

جدول رقم (1): تقديرات تقريبية لمساحة الحيازات في نهاية عهد محمد علي

الحيازة	المساحة
الأبعديات	1.396.278
الجفالك	334.286
الوسيات	200.398
المسموح	688.287
الأوقاف	600.000
الأثر	1.009.645
العهدة	1.205.559

المصدر: محمد مدحت مصطفى،
نشأة وإقرار الملكية الفردية للأراضي الزراعية في مصر، ص 120.

[29] شارل عيسوي، 2012. مرجع سابق، ص 42.

أعاد محمد علي توزيع الأراضي وتحديد الضرائب على كل قرية وكانت هذه الضرائب تأخذ شكل ضرائب عينية (القرية تقدم 500 ألف طوبة محوَّقة وجذوع نخل وسعف لمعسكرات الجند، وعلى كل بقرة رطل من السمن) بالإضافة إلى ضرائب الأعشار على الأراضي، وأقر ضرائب الأعشار على ماشية الفلاحين ولم تكن موجودة من قبل.

أقر الباشا كذلك نظامًا لاحتكار تسويق المحاصيل، ووضع تسعيرة جبرية؛ تشترى الحكومة على أساسها المحصول ثم تقوم ببيعه. وتجدر الإشارة إلى إن الحكومة كانت تشترى مثلاً إردب القمح من الفلاح بسعر 27 قرشً وتبيعه محليًّا بـ65 قرش وتصدره بـ90 و100 قرش[30].وفي بداية إقرار نظام الاحتكار لمجموعة من المحاصيل التصديرية كان الفلاحون يمتنعون عن زراعة هذه المحاصيل فأجبرهم على زراعتها كما أشار الجبرتي[31].

منذ أن أجرى محمد علي مسح الأراضي عام 1814م وحتى ثلاثينيات القرن التاسع عشر، كانت غالبية الأراضي تدار مباشرة من قبل الدولة التي تمتلك شبكة من الموظفين والبيروقراطيين الذين يتحكمون في الإنتاج ويراقبون الفلاحين ويتلقون الضرائب. ثم حدث تغيير نتيجة تراجع قوة محمد علي بعد الهزيمة في سوريا عام 1840، وفرض نظام التجارة الحرة عام 1938. ليس هذا فحسب، فقد ضعفت سلطته أيضًا نتيجة لأزمة ضريبية حادة[32]. وأصبحت السيطرة على الفلاحين صعبة، خصوصًا وشبكة الموظفين العموميين لا تستفيد مباشرة من جراء المراقبة والتحصيل بخلاف قلة الرواتب، في ظل ضعف الدولة فأقر نظامًا شبيهًا بنظام الالتزام الذي كان سائدًا خلال النصف الأول من الحكم العثماني وسُمِّي بنظام العهدة.

---

[30] فتحي عبد الفتاح، القرية المصرية: دراسة في علاقات الملكية وعلاقات الإنتاج، دار الثقافة الجديدة، 1971 ص 44

[31] الجبرتي، عجائب الآثار، القاهرة، المطبعة الأميرية، الجزء الثالث.

[32] Cuno، Kenneth M. The origins of private ownership of land in Egypt: a reappraisal، *International Journal of Middle East Studies*، vol. 12، no 3، p. 245-275.1980.

وأرض العهدة في الأصل جزء من أراضي الأثر (أرض الفلاحة) وقد عجزت القرى عن دفع خراجها فتعهد بها مقتدرون يدفعون الخراج للدولة، ثم يقومون بتحصيله من الفلاحين. وإذا كان هذا النظام قد أفاد النخب المحلية ومكّنهم من الاستحواذ على الأراضي فقد كان أيضًا وسيلة للالتفاف على القرارات الأوروبية بأن يتعهد محمد علي وأبناء أسرته القرى المنتجة، وبالفعل وضع قانون للعهدة عام 1840 وكان يمكّن المتعهد من السيطرة على الإنتاج وطبيعته، وأن يتسلم المنتج من الفلاحين. وقد بلغت أراضي العهدة عام 1844 نحو 1205559 اختُص بها محمد علي وأسرته بـ 293 ألف فدان. وفي عهد الخديو إسماعيل أُلغيت العهدة، وتملك الخديو غالبية الأراضي التي في عهدته.

هنا، يمكن القول إن المنح والعطايا كانت لقلة مختارة من عائلته وكبار الموظفين ومشايخ البلد والعربان، ومع أن هذه الطبقة كانت غائبة عن الأرض ولا تشتغل بالزراعة، أضحت تمثل كبار الملّاك بإقرار الملكية الفردية بنهاية القرن التاسع عشر.

ووفقًا لحاكم فقد تحولت الجفالك والأبعديات والعُهد إلى ملكيات خاصة ابتداءً من عام 1826. مُنحت الأبعديات للذوات ولبعض مشايخ العربان وكبار مشايخ القرى، وأضحت ملكيات فردية عام 1826 أما الجفالك فتحولت عام 1838 إلى ملكية خاصة وتلتها أرض العهدة عام 1846. كانت الجفالك والعهدة استقطاعًا من أراضي الأثر، في حين أن الأبعديات كانت في أطراف القرى والأراضي المتروكة.

كان الفلاحون يزرعون أراضي العهدة والجفالك في إطار نظام زارعة يحصل بموجبه الفلاح على مابين الثلث والنصف. ويوضح محمد حاكم أنه تم تحويل نحو مليون فدان من الأراضي الأثرية إلى أراضٍ ملكية وتحوّل الفلاحون الأثريون، الذين كانوا يتمتعون بحقوق حيازة وتوريث هذه الأراضي، إلى عمال زراعة أو سداسين (يحصلون على سدس المحصول). وهذه نقطة غاية في الأهمية، فهي تؤرخ لميلاد علاقة إنتاج جديدة وهي المشاركة أو العمل بالأجرة. لقد نُزعت الملكية الأثرية أو الفلاحية، وتحول هؤلاء إلى سداسين أو خماسين أو مرابعين، وفقًا لنسبة المشاركة، أو إلى أجراء زراعيين. ويصف محمد حاكم هذا التحول بأنه أحدث "انقلابًا اجتماعيًا حقيقيًا (سياسيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا) في القرية المصرية".

هندسة النظام الزراعي–البيئي

لم يغفل الباشا "هندسة" العملية الزراعية. وأود أن أروي قصة طريفة ورمزية حول إطلاق اسم "يوسف أفندي" على المندرين، وهذه القصة يوردها محمد مدحت مصطفي[33]، فيقول إن أحد المبعوثين الثلاثة الذين بعث بهم محمد علي لتعلُّم فنون الزراعة في فرنسا؛ وهو السيد يوسف الأرميني، الذي سيصبح لاحقًا مديرًا لمدرسة الزراعة التي أسسها الباشا في شبرا (كلية الزراعة بشبرا الآن)، توقفت باخرتهم وهم عائدون من مرسيليا بميناء مالطا، وتصادف وجود شاحنة صينية محملة بثمار وشتلات المندرين، فاشترى بعض الثمار والشتلات واحتفظ ببعض منها لحين لقاء الباشا الذي اعتاد استقبال الخريجين، وأعطى للباشا ثمار المندرين، فأعجبته وسأل يوسف عن اسمها فقال اسمها طوسون (وهو اسم حفيد الباشا الذي توفي صغيرًا) أعجب الباشا بهذا الإطراء وسأل المهندس عن اسمه، فقال يوسف، فرد الباشا إذن اسمها *يوسف أفندي*، وعمم هذا الاسم وحرِّف إلى يوستفندي. توضح هذه القصة، وعلى رغم طرافتها، إلى أي حد كانت علاقة السلطة بالمعرفة الحديثة قوية تسمح بهذا التقارب بين الباشا والمهندس، وتوضح كذلك بُعدًا آخر من أبعاد دور الخبراء تضاف إلى سردية تيموثي ميتشل[34] في كتابه حكم الخبراء، فالخبراء قدماء، أقدم من الاحتلال الإنجليزي، وقد انتزع الباشا إدارة الموارد الطبيعية من الفلاحين وسلمها للخبراء والبيروقراطيين. تم ذلك قبل نحو نصف قرن من احتلال الإنجليز لمصر.

إن نظرنا إلى قائمة المزروعات الرئيسة التي كانت موجودة قبل محمد علي وإبراهيم باشا ونظرنا إلى ما هو جديد خارج هذه المزروعات، سنجد أن محمد علي أدخل أصناف شجر البرتقال والليمون الحلو والأضاليا والشعير وشجر الجوز وشجر البن العربي والتمر هندي الآتي من بلاد السودان والقشطة والجوافة والكازوارينا الهندي وشجر التوت وفلفل مالطة والصنوبر والبلوط. لكن ما يميِّز عصر محمد علي بشكل أساسي في علاقته بالسوق العالمي هو جلب أصناف

[33] مدحت محمد مصطفي، نشأة وإقرار الملكية الفردية للأراضي الزراعية في مصر، دار رؤية، 2013.

[34] تيموثي ميتشل، حكم الخبراء: مصر، التكنو–سياسية، الحداثة، ترجمة بشير السباعي وشريف يونس، المركز القومي للترجمة. القاهرة، 2010.

جديدة من كل من القطن وأشجار التوت، والتوسع في زراعة هذين المحصولين وخصوصًا القطن.[35]

قبل قدوم الباشا كان القطن يزرع في مصر، ولكنه كان من النوع قصير التيلة ويعرف بالقطن البلدي. لكن التغير الكبير في إنتاج القطن حدث بعد أن قام الباشا بإيعاز من المهندس الفرنسي جوميل بنشر زراعة "قطن محو" ويسمى أيضًا قطن "جوميل" باسم المهندس الفرنسي. وتعود القصة إلى إن المهندس الفرنسي رأى صنفًا من القطن طويل التيلة في حديقة محو بك الذي كان قد أحضره من الهند ويزرعه من باب الزينة، لاحظ جوميل، وهو مهندس نسيج، طول وقوة تيلة القطن واقتنع الباشا بأن هذا الصنف أطول وأقوى من أي قطن يُزرع في الشرق الأوسط، وقام بتجربة الصنف، فأثبت كفاءة عالية وأرسل منه عينات إلى إنجلترا ليتأكد من كفاءته، وبعدها أرسل محمد علي المهندس جوميل إلى الهند لجلب التقاوي وعاد في نهاية 1821 ومعه كمية كبيرة منها، وبدأ نشر هذا الصنف في البلاد. وأصبح القطن طويل التيلة بارزًا في الزراعة المصرية بعد أن رعى محمد علي مهندس النسيج الفرنسي، ويؤكد روجر أوين أنه في غضون عامين من زراعة جوميل اعترف محمد علي بأنه "لا يمكن أن يستهلك هذا القطن محليًّا..كان مُنتجًا مثاليًّا للاحتكار[...] وكان مطلبًا جاهزًا في أوروبا" ومنذ ذلك الحين أصبح القطن محصول التصدير الرئيسي في مصر، وحتى منتصف القرن العشرين[36]. وقد توسع في زراعة القطن من 50000 فدان في عام 1825 إلى 300.000 في 1836، الأمر الذي تطلب بالضرورة تحسين نظام الري، وقد كان لمحمد علي دور بارز في تأسيس إدارة للري، وتطلَّب إدخال نظام الري تطوير طرق الري. اهتم محمد علي بمصانع الغزل، وفي ثلاثينيات القرن التاسع عشر كان خُمس القطن يصنَّع في مصر (نحو 66 ألف قنطار) بينما يُصدَّر الباقي خامًا إلى أوروبا. في نهاية عصر محمد علي توقفت المصانع، وبدءًا بعام 1850 كان نحو 90% من القطن المصري يُصدَّر إلى الخارج. أصبح القطن سيدًا متوجًا على أرض

---

[35] أحمد أحمد الحتة، مرجع سابق،2012. ص 203.

[36] Cookson-Hills، Claire Jean. *Engineering the Nile: Irrigation and the British Empire in Egypt*، *1882-1914*. Queen's University (Canada)، 2013.

مصر الزراعية، وبدا أن مفهوم السوق بمعناه الحديث مرتبط بالقطن والذي بدأ إنتاجه من أجل التصدير المكثف، جلب محمد علي خبراء من مناطق متعددة من العالم، فاستقدم فلاحين هنود لتعليم المصريين زراعة القطن، وجلب سوريين لتعليم المصريين تربية دودة الحرير، واستجلب خبراء فرنسيين في مجال الري والزراعة، وخبراء إنجليز خصوصًا فيما يتعلق بالقطن والقصب. كما أرسل أحد المبعوثين الأوائل إلى كمبردج ليتخصص في السكر، وإلى فرنسا حيث شكل ثلاثة مبعوثين نواة مدرسة الزراعة التي أسسها في شبرا عام 1838 على مساحة 100 فدان[37]. وبالإضافة إلى اهتمام الباشا بالقطن اهتم أيضًا بالتوت، الذي كان يزرع في مصر للانتفاع من خشبه الجيد، وجلب محمد علي فلاحين من جبل لبنان ليعلموا الفلاحين المصريين تربية دودة الحرير، وغرس بين عامي 1244-1246 أكثر من 302410 شجيرة. كذلك تكوَّنت مزارع التوت بوادي طميلات، والمنصورة والشرقية والمنوفية والغربية والقليوبية والجيزة ودمياط ورشيد. وكانت زراعة التوت معفاة من الضرائب لثلاثة أعوام، وقد شجع الباشا زراعة التوت على جوانب الترع والقنوات وحواف السواقي. وكان يمتلك مزارع ضخمة مخصصة لهذه الشجرة "كانت مزرعة التوت في وادي الطميلات ثلاثة آلاف فدان من أملاك محمد علي...واستحضر 500 سوريًّا لتربية دود القز وغرس فيها 1050000 شجيرة من التوت، تروى بألف ساقية وتستخدم في رفع المياه ستة آلاف ثور يقودها 2000 من الفلاحين"[38]. ويؤكد الحتة نقلاً عن كامبل أن عدد أشجار التوت عام 1840 وصل إلى أربعة ملايين شجرة. وفي ذلك العام ضعف العائد الاقتصادي من إنتاج الحرير، وكفَّ الباشا عن دعمها، حتى أخذت الصنعة تختفي تدريجيًّا. لكن لا تزال أشجار التوت تنتشر حول الترع والمصارف بطول ترع ومجاري النيل القديمة ملمحًا من ملامح المشهد الريفي.

أما إبراهيم باشا فقد جلب المانجو والموز من الهند وزرعهم في إقليم قنا، كما زرع الجوافة، وقد أرسل إبراهيم باشا نحو سنة 1838 عمر أفندي، الأخصائي في زراعة القصب والأمين على أسراره، إلى جامايكا فأحضر منها نوعًا من القصب الأحمر، بالإضافة إلى اثنين من الخبراء الإنجليز لإنشاء مزارع القصب الكبيرة والإشراف عليها، والعمل على إنشاء مصانع للسكر

[37] أحمد أحمد الحتة، مرجع سابق، 2012.ص 154.

[38] المرجع السابق، ص 397.

بالصعيد[39]. ومع ذلك لم يحتل القصب مكانة تصديرية عالية إلا في نهاية القرن، وفي ظل ولاية الخديو إسماعيل زاد إنتاج قصب السكر في جرجا وأسيوط، وشُيِّدت إحدى أطول ترع الري في العالم، وهي ترعة الإبراهيمية؛ لزيادة الري الصيفي بالصعيد، وقد بدأ بإنشائها سنه 1867 وانتهى العمل عام 1873، أي أنها أنجزت في ست سنوات، وعمل في حفرها بطريقة السخرة نحو مئة ألف عامل. وتروي هذه الترعة الأراضي من أسيوط إلى بني سويف بنظام الري الصيفي، واتسعت نتيجة لها زراعة قصب السكر والقطن. ويُلاحظ هنا بداية تشكُّل المشهد الطبيعي الزراعي والمائي الجديد، حيث أصبحت المحاصيل الصيفية موجهة للتجارة العالمية، وهُمّشت المحاصيل الشتوية تدريجيًّا.

الإنسان: التدريب العقاب والانضباط

قامت الدولة بعمليات إعادة بناء النظام الهيدروليكي بزيادة الاعتماد على الري الصناعي غير المعتمد على الفيضان (ري الحياض)، وذلك ببناء سلسلة من الترع الصيفية. احتاجت هذه الطفرة الهيدروليكية إلى تجنيد آلاف الفلاحين للعمل. استخدم العمل بالسخرة من أجل تشييد مشاريعه التي شملت قناطر النيل في القاهرة، وبنيت قنوات عميقة في الدلتا لتوفير المياه للزراعة الصيفية للقطن. واخترعت فئات جديدة من السكان مثل فئة "نفر" وفئة "فاعل"، ويعود لهذه الفترة مصطلح العمل بالفاعل الذي ينسب للأعمال الشاقة اليوم في مصر، تطلب تسجيل العمل سجلات تفصيلية وإحصاءات شاملة بأعداد الذكور وكذلك بكشوف العمال المياومين والورديات والإشراف على العمل وتوزيع الوجبات. كان محمد علي يحشد 400 ألف فلاح سنويًّا لأعمال الري، وقد أنجز هؤلاء 40 مليون متر مربع من أعمال الحفر والردم في العام، وكان موسم العمل أربعة أشهر.

يؤرخ آلان ميخائيل لترعة المحمودية عام 1819، التي كانت نقطة تحول مركزية في تنظيم وإدارة مورد المياه وانتقالها من المستوى المحلي إلى المستوى القومي، فقد جُلب من أجل هذا المشروع 300 ألف فلاح للعمل الجبري من قراهم، وقضى ثلث هذا العدد نحبه من جراء

[39] المرجع السابق. ص 397.

البرد والجوع والأمراض؛ 300 ألف فلاح من بلد تعداده 4.5 مليون نسمة، أي نحو 18% من السكان.

لم يكن التغيير الذي أحدثه محمد علي تغييرًا في نظام الزراعة فقط، ولكن في نظام العمل كذلك، فقد شهد هذا العصر نمو الأبعديات والجفالك بالإضافة إلى الالتزامات ومسموح المشايخ.
وإذا كان عمل الفلاحين في أراضي الالتزام جزءًا من الفايظ الذي يدفعه الفلاح نظير زراعته للأرض التي يلتزم ضريبتها الملتزم، فإن العمل في الأبعديات والجفالك وأراضي الالتزام ومسموح المشايخ هو عمل مأجور لا يخضع لهذا التبادل.

وفي عام 1829 أصدر محمد علي اللائحة الزراعية[40]، وهي تنظم عملية الزراعة وترشد الفلاحين إلى الأساليب الواجب اتباعها في الزراعة، وتحدد مسؤوليات المراقبة وطبيعة العقاب الواقع على المخالفين الذين لا يلتزمون بالإجراءات والتوصيات التي أقرتها لجنة من الخبراء الزراعيين والضباط اجتمعت بالقاهرة لتطوير الإنتاج الزراعي، وخلصت لهذه النتائج، وأمر المشايخ والقائمقامات بقراءة هذه اللائحة على الفلاحين ومراقبة تنفيذها.

اشتملت اللائحة على مواعيد زراعة المحاصيل، وكذلك أساليب خدمة المحاصيل من الري والحرث والتسبيخ والتزحيف والقلع والتجريش والتلويط والضم والحصاد والدراس والدراوة والغربلة والتهوية والتندية والتشميس وتعطين الكتان وحلج القطن وتبييض الأرز، كما حددت اللائحة كمية التقاوي اللازمة لكل محصول وعدد العمال اللازمين وتحديد أجر كل منهم وأسعار تأجير المعدات الزراعية وأسعار النقل. كما حددت المسؤوليات المختلفة لكل مسؤول عن أي من الوحدات الإدارية (المديريات والمأموريات والأقسام والأخطاط والنواحي والحصص والضمانات). تمثلت هذه المسؤوليات في المراقبة والمتابعة وحدد توقيتات المراقبة. ولما بدأ الفلاحون الهروب بسبب الإجراءات المجحفة صدر مرسوم في يناير 1830 يشترط على من

---

[40] حول لائحة الفلاح انظر، صقر النور، الباشا والقادر والعيان: قراءة في لائحة الفلاح، مجلة مرايا، العدد الأول (سبتمبر 2017). ص 116-127.

يرغب في السفر خارج مسقط رأسه الحصول على تصريح[41]، تحولت القرى إلى ثكنات تشبه الثكنات العسكرية التي بدأت تتأسس حول المدن والقرى لإيواء جيش الباشا الذي شرع في تأسيسه بالتوازي مع هذه الإجراءات، وباستخدام أساليب من التدريب والانضباط واللوائح يشبه تلك التي استخدمت لعسكرة الإنتاج الزراعي. وهنا يبدو الترابط واضحًا بين التحكم في القرى والفلاحين من ناحية، وتمويل الجيش وبناء الجيش من ناحية. ويمكن القول إن تطوير الباشا لشبكة الري وتحديثه لأساليب الزراعة لم يكن يهدف فقط إلى زيادة الدخل من الإنتاج الزراعي، ولكن أيضًا امتصاص فائض العمل لاستغلاله في بناء الجيش.

كان الفلاح مخيَّرًا بين نوعين من الثكنات؛ الأول جديد وهي الثكنات العسكري والثاني تم عسكرته، وهي القرى التي أصبحت تحت نظام مراقبة شديد. فلم يكن تنظيم ومراقبة العمل في مشروعات الري فقط ولكن أيضًا وبشكل أساسي في الحقول. فخضع الفلاحون لنظام مقيد لحرياتهم، معطل لشخصيتهم مثلما الجند، ولائحة الفلاح إحدى أهم الوثائق المرتبطة بالتحكم في الريف.

نظَّم محمد علي الإنتاج الزراعي إذن عبر التدريب والانضباط والتحكم في المياه والأراضي والحاصلات الزراعية وتنفيذ دورة زراعية إجبارية ونظام إجباري لتسليم المحاصيل يدار بواسطة حزمة من الخبراء الزراعيين والمراقبين والبيروقراطيين التابعين للدولة. وعلى رغم ذلك فقد قاوم الفلاحون سياسات الباشا بأشكال متعددة؛ سواء عبر التأخر أو التهرب من دفع الأموال المقررة على الأراضي الزراعية، أو بإتلاف المحاصيل أو التسحب والهرب من القرى، أو بسرقة المحاصيل من الشِوَن ومخازن الجفالك والمواجهة المباشرة للسلطة عبر العصيانات والهبات الفلاحية[42]. عام 1822 تمرد الفلاحون في الصعيد على سلطة الباشا نتيجة موجات متلاحقة من السخرة والتجنيد والضرائب، وانطلقت ثورة عارمة من قنا لأسوان، استمرت أربعة أشهر وشارك فيها عشرون ألف فلاح وفلاحة، وانتهت بقتل أربعة آلاف منهم. وفي العام التالي اندلعت ثورة عارمة أيضًا بالعديد من قرى إسنا وأسوان بسبب الضرائب واستمرت

---

[41] تيموثي ميتشل، 2002، مرجع سابق. ص 89

[42] انظر محمد حاكم، 2007، مرجع سابق، ص 158 وما بعدها.

لشهر[43]. وفي عام 1824 قامت انتفاضة بقنا وإسنا ضد التجنيد الإجباري. وامتدت إلى أسوان وجرجا. تقدم زينب أبوالمجد[44] توصيفًا لحالة التمرد في جنوب مصر خلال القرن التاسع عشر، فتشير إلى إن قنا كانت نقطة مركزية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر للتمردات الفلاحية. أما بالدلتا فقامت انتفاضة الفلاحين عام 1823 واضطر محمد علي لأن يذهب بنفسه كي يواجه هبَّة الفلاحين ودكَّ عدة قرى بالمدافع. وفي عام1844 هبَّت المنوفية في ثورة عارمة أحُرقت فيها أجران الميري، وأخذ الفلاحون عمال الباشا رهائن، وقُلعت حقول القطن[45].

من الباشا إلى الإنجليز: تطوير مشهد مائي وزراعي جديد

بعد اختراع الزراعة، أو انتقالها إلى مصر القديمة غالبًا عبر الشرق الأدنى، كان الاستقرار حول النيل في الوادي والدلتا مرتبطًا بالفيضان والذي لم يكن منتظمًا كما كان في أواسط القرن التاسع عشر. كان الري طبيعيًّا وقائمًا على الزراعة وقت انحسار مياه الفيضان، وتدريجيًّا تطور ري اصطناعي يعتمد على كمية المياه الآتية مع الفيضان، بخلاف موسم الفيضان كان يتم رفع المياه عبر آلات مثل الشادوف، وبعد ذلك تم تطوير الساقية، وكان نظام ري الحياض والزراعة (الحاكورات) حول النيل تشبه إلى حد بعيد الزراعة الواحية والعلاقة بين الصحراء (مقر زراعة الحبوب في النظام الواحي) والغابة (موقع زراعة مكثفة حول مجري النيل تشتمل على ثلاثة مواسم زراعية). يؤكد رشدي سعيد "أنه باستثناء أعمال الري الكبرى التي قام بها المهندسون الملوك من الدولة الوسطى الفرعونية، فإن الزراعة ظلت لمدة طويلة تدار على المستوى المحلي، ولم تعرف مصر في عصورها القديمة شبكة للري على المستوى القومي، بل

---

[43] مصطفي بن محمد نجيب، خروج المصريين على الخلفاء والسلاطين، تحقيق ودراسة هشام عبد العزيز، دار صرح، القاهرة 2010.

[44] Abul-Magd، Zeinab. "Rebellion in the Time of Cholera: Failed Unfinished Nation in Egypt، 1840–1920." *Journal of World* Empire، *History* 21، no. 4 (2010): 691-719.

[45] خالد فهمي، كل رجال الباشا: محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة، دار الشروق،2001.

كانت لكل مقاطعة قنواتها، وكان حفر وصيانة القنوات من عمل السلطات المحلية"[46]. ويضيف كارل باتور Karl Butwer[47] أنه على رغم أن الممالك المصرية القديمة كانت مركزية في بنيتها السياسية العليا فإنها على الأقل، فيما يتعلق بوادي النيل، كانت تعتمد على الإدارة المحلية والعلاقات التقليدية وسيطًا بين المركز والمنتجين للغذاء، ولا يوجد دليل على إدارة مركزية للمياه. أي أن العلاقة السببية بين مركزية إدارة المياه والحكم في مصر ليست بالحتمية التي يراها العديد من الباحثين والمؤرخين، وهذا لا ينفي ارتباط تطور النظام السياسي المصري بتطور الإنتاج الزراعي حول وادي ودلتا النيل. ويشير خابيير بيير[48] إلى أنه وحتى نهاية الحكم المملوكي، كانت الإدارة المحلية للمياه هي أساس النظام الاجتماعي الهيدروليكي ولم يكن التمايز بين الفلاحين قائمًا على الحصول على المياه الصيفية وزراعة المحاصيل الشتوية، بقدر ما هو قائم على تقنيات رفع المياه فترة انحسار الفيضان بمساحات واسعة. وقد أحدثت المشروعات المائية التي بدأت في عصر محمد علي وامتدت عبر الإدارة الاستعمارية الإنجليزية وحتى دولة يوليو تغييرًا جذريًّا في النظام الواحي المصري. كان أساس النظام الواحي المصري هو المياه، فالأرض كثيرة ولكن الماء محدد بالفيضان بشكل أساسي. أدى هذا إلى تطور مفهوم العمليات الزراعية من مسألة المياه وإدارة الفيضان إلى مسألة الأرض التي توسعت بتمديد الحصول على المياه طول العام بدلاً عن فترة قصيرة. لم تكن الأرض قبل الري الدائم هي العنصر المركزي للمسألة الزراعية بل الوصول للمياه أو أرض لها منفذ للمياه.

على المستوى العالمي شهد بداية القرن العشرين انحسارًا في ربحية تجارة القمح والزيوت والصبغات النباتية لإنتاج حلول صناعية عبر الثورة الصناعية في أوروبا (تقلَّصت مساحات القرطم والكتان والنيلة والعصفر). أصبح القطن منذ بداية القرن وحتى نهايته المحصول الأهم

---

[46] رشدي السعيد، نهر النيل: نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل، دار الهلال. 2001 (طبعة ثانية)، ص 209

[47] Butzer, Karl W. "Early hydraulic civilization in Egypt: a study in cultural ecology." *Prehistoric archeology and ecology (USA)* (1976).

[48] خابيير بيير، دراسات في التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة، ترجمة عبد الخالق لاشين وعبد الحميد فهمي الجمال، الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2006.

رغم تغير الحكام والأنظمة، كان الهاجس الأساسي هو توفير المياه له، وهو محصول صيفي يحتاج إلى تدخل هيدرولوجي مهندَس غير خاضع لقوى الفيضان، فقامت الدولة بعمليات إعادة بناء النظام الهيدروليكي عبر زيادة الاعتماد على الري الدائم الاصطناعي عبر تدشين سلسلة من الترع الصيفية، واستخدم العمل بالسخرة من أجل تعزيز مشاريعه التي شملت قناطر النيل، وبنيت قنوات عميقة في الدلتا لتوفير المياه للزراعة الصيفية للقطن. استغنى محمد علي عن معارف الفلاحين في مجال إدارة الري، واستعان بالخبراء الأجانب والفنيين الذين دربهم بالخارج. وقد تطلب النظام الجديد بيروقراطية أكثر تعقيدًا ونظامًا لتسجيل الأفراد.

وإذا تتبعنا المسار الهيدروليكي سنرى أن قناطر الدلتا تعد عملاً مركزيًّا في هذا التحول الهيدرولوجي الكبير. وكما يقول أحد الرحالة الإنجليز الذي مر بمصر عام 1989 "النيل هو كل شيء في مصر، مصر هي أرض المهندس...المهندسون البريطانيون موجودون في هذا البلد لينشئوها، إنهم تمامًا وحرفيًّا يصنعون مصر. والقناطر هي واحدة من أعظم أعمال صنع مصر"[49]. لكن المشروع في واقع الأمر لم يبدأ مع "المهندس الإنجليزي" فقدتم البدء بتشييد أول قناطر ضخمة على النيل عام 1833، وهي القناطر الخيرية في حياة محمد علي. ووفقًا لكلود بك، فهي فكرة قد وردت على لسان نابليون "من الأعمال الجليلة التي لا مناص من

---

[49] George Warrington. *Egypt in 1898.* William Blackwood and Steevens, Sons, 1898. Cited in Cookson-Hills, Claire Jean. *Engineering the Nile: Irrigation and the British Empire in Egypt 1882-1914.* Queen's University (Canada), 2013. P1.

The citation: "The Nile is Egypt's all in all – to be trained and cockered, coaxed into giving the greatest possible, emptied out then, filled up now life and leaving behind the least possible death. Egypt is… the land of the engineer… The British engineers in this country are making it – quite literally and visibly and palpably making Egypt. The Barrage is one of the greatest pieces of Egypt-making in the country"

تنفيذها يومًا ما إنشاء سدود على فرعي دمياط ورشيد عند بطن البقرة. إن هذه السدود إن أنشئت ستؤذن لمياه النيل كلها بالمضي في سبيلها شرقًا وغربًا فتضاعف مياه الفيضان"[50].

بدأت الفكرة مع نابليون، ووضع محمد علي حجر أساسها، وقام خلفه باستكمال البناء؛ فقد انتهى العمل بفرع من القناطر بعهد سعيد عام 1862، وفي عام 1890 تم إصلاح القناطر الخيرية بواسطة الإنجليز، وأتم العمل بها.

هذا التواصل مهم جدًا لفهم العلاقة بين أجزاء المشروع الهيدروليكي الكبير، واستعان المهندسون البريطانيون بتجاربهم في الهند عندما انتقلوا إلى إدارة الري المصرية، واعتمدوا على العلوم الهيدروليكية الحديثة، فرفضوا خبرات ومعارف الفلاحين الهنود وشككوا في جدوى ممارسات الري التي ينتهجها الفلاحون. لكنهم استفادوا أيضًا من ميراث محمد علي، وكما يقول علي شافعي "*ولما جاء المهندسون الإنجليز إلى مصر وجدوا تراثًا فنيًا كبيرًا، بل وجدوا أساس جميع المشروعات مدروسًا*"[51]. ولذلك فإن مرحلة الاحتلال كانت مرحلة استكمال لمشروعات الري الكبرى، بالتحول إلى الري الدائم من خلال تجديد قناطر الدلتا 1891، وإنشاء خزان أسوان وقناطر أسيوط 1902، وقناطر زفتى 1902، وقناطر إسنا 1909، وتعلية خزان أسوان(1912). وبهذه الهياكل طور المهندسون نظامًا لمراقبة المياه يمدد قدراتهم لإدارة النيل والتحكم في ممارسات الري المحلية. لم يكن مشروع التحول إلى المحاصيل الصيفية مسألة اقتصادية فقط ولكنه كان، من الناحية البيئية، عملية تأسيسية لإعادة تشكيل النظام البيئي للنهر والأرض المصرية.

كانت الأراضي الزراعية عام 1804 من 2 إلى 3.5 مليون فدان حسب قوة الفيضان. وفي 1936 تم تثبيت حجم الأراضي المزروعة إلى نحو 5.3 مليون فدان[52]، أما المساحة المزروعة فقد زادت بفضل نظام المحاصيل الثلاثة السنوي من 4.762.178 فدان عام 1879 إلى

---

[50] كلود بك، نقلاً عن علي شافعي بك، 1950، مرجع سابق، ص 47.

[51] علي شافعي بك، 1950، المرجع السابق، ص 15.

[52] أنور عبد الملك، نهضة مصر: تكون الفكر والأيديولوجية في نهضة مصر الوطنية 1808- 1892، ترجمة حمادة إبراهيم، الهيئة العامة للكتاب، 2001. ص 53

7.712.412 فدان عام 1913 وقد تغيرت نسبة المساحة المزروعة بالقطن من11.5% إلى% 22.4، وبعد إنشاء خزان أسوان تضاعف إنتاج القطن 4 مرات حيث وفَّر 5 مليار متر مكعب من المياه للزراعة الصيفية. كان واقع هذا العمل هو زيادة محصول القطن في الدلتا إلى الضعف. وتحوَّل أكثر من أربع أخماس الأرض المزروعة في ذلك الوقت تقريبًا للري الدائم، وتم حجب غالبية الطمي الذي كان يجلبه الفيضان عن الأراضي الزراعية، وتحجيم قوى الفيضان إلى حد بعيد.

في كتابه حكم الخبراء يشير تيموثي ميتشل إلى تغيرات حدثت في النيل نتيجة لخزان أسوان، فقد تغيرت درجة حرارة مياه النيل، وتغيرت خواص المياه الكيميائية واختفت العديد من الكائنات الدقيقة والنباتات التي كانت تكوِّن جزءًا أساسيًا من النظام المائي الذي اختل توازنه. ويرجع ميتشل تنامي وانتشار ورد النيل بشكل لم تعرفه المياه المصرية من قبل، وبدأ يشكِّل جزرًا، وهو أحد هذه التحولات الإيكولوجية التي تبعت التحول الهيدروليكي. وأصبحت جزر ورد النيل حاضنات لبعوضة الملاريا. كما تسببت الاضطرابات التي أحدثتها في النظام الإيكولوجي في انتشار أمراض مثل الكوليرا والملاريا، ثم ظهرت آفة فراشة القطن أو دودة القطن التي ستتحول إلى شغل شاغل للاحتلال الإنجليزي وحكام مصر لأكثر من 50 عامًا. شغلت هذه الدودة الاهتمام الأكبر (تقرر تعطيل المدارس ليعمل الأطفال في مكافحة دودة القطن وتقرر حبس الأطفال الرافضين للعمل في الحقول). ويشير ميتشل إلى أن أجساد الفلاحين الفقراء كانت الأكثر عرضة للوفاة من جراء الملاريا، لذلك ظل الاهتمام بالمرض هامشيًّا مقارنة بالاهتمام بدودة القطن.

عودة إلى العلاقة بالأرض: تطور مضمون الحيازة وآليات تملُّك الأراضي

كانت الأرض ذاتها في العصر العثماني الأول تخضع لأشكال متعددة من الحقوق في الوقت نفسه، هذه الأشكال يتم اختزالها عادة لمحاولة فرض نمط لتطور الملكية، ليس بالضرورة واقعيًّا، لكنه متأثر بالفهم (الأوروبي) للملكية. لذلك فإن محاولة تتبع تاريخ الملكية عبر تتبع التحولات القانونية دون النظر لعلاقات الحصول على الأراضي وفقًا للأطر والأعراف وحقوق الانتفاع تجعل فهمنا لمسألة الملكية ومفهومها قاصرًا ومستبعدًا لكل الديناميكيات التي كانت تحدث

على أرض الواقع. يطرح محمد حاكم ثلاثة مصطلحات لفك الالتباس حول مسألة العلاقة بالأرض وتطورها في الفترة العثمانية وخلال حكم الأسرة العلوية:

1. الاستحواذ، وهو أشمل من مفهوم الملكية، فهو يشير إلى أي حق من حقوق التصرف في الأرض لأي طرف من أطراف العلاقة بهذه الأرض.
2. المركب الحقوقي ويشير إلى تعدد الأطراف المستحوذة وتعدد حقوق التصرف في الأرض.
3. الموازنة الحقوقية تحديد ومقارنة حقوق كل طرف من أطراف المركب الحقوقي.

وفقًا لهذه المصطلحات يوضح حاكم أن الأراضي كانت موضوعًا لاستحواذ أطراف متعددة ذات حقوق متعددة، فالسلطان له حق الملكية القانونية، والملتزم الذي حق الالتزام والفايظ، في حين للفلاح حق الانتفاع والزراعة والاستمرار في استخدام الأرض طالما التزم بتسليم الميري والفايظ. وكان هناك صراع دائم بين حق الملكية وحق الالتزام انتهى في أواخر القرن الثامن عشر بتفوق حق الالتزام.

وهنا، تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الاستحواذ يشتمل على الأرض والمياه معًا وليس الأرض فقط، فالحقوق الأثرية مرتبطة بالفيضان وبكمية المياه وتوقيت وصولها ودورة انتقالها إلى الفلاحين المجاورين بالأحواض التالية أو السابقة.

هذه المفاهيم الثلاثة يمكن أن تختزل فيما يعرف بنظام حيازةTenure system وتعني "العلاقة، سواء كانت قانونية أو عرفية، بين الأفراد كأفراد، أو جماعات، فيما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية. وتحدد قواعد الحيازة كيفية تخصيص حقوق التملك واستغلال الأرض داخل المجتمعات. فهي تحدد كيفية منح حق الحصول على الأراضي والتحكم فيها ونقلها، فضلاً عن المسؤوليات والقيود المرتبطة بكل حائز". فالنظام الذي كان سائدًا يمكن وصفه بأنه نظام متعدد الحقوق والواجبات ويستند إلى قاعدة حقوقية واسعة تشتمل على الشريعة الإسلامية والقانون النظامي العثماني والعُرف المتفق عليه من قديم الأزل.

ويجعلنا تبني هذا المفهوم نخرج من الإطار الضيق الذي انتقده حاكم، ويجعلنا في الوقت نفسه نعيد قراءة مشهد العلاقات بالأرض عبر مدى زمني طويل، ويمكن إعادة تعريف الملكية بأنها

العملية التي يتم من خلالها اختزال وإخضاع كل أشكال الحقوق المركبة والموازنة الحقوقية والاستحواذ في يد سلطة واحدة مطلقة هي سلطة الملكية العقاري التي تلغي أشكال الحقوق المختلفة التي تشكلت عبر أطر معرفية وقانونية مختلفة.

بعد تولي محمد علي السلطة، لم يأخذ مسار تحويل الحيازات المتعددة لشكل واحد من الحيازات طابعًا خطيًّا، بل استمر الاعتراف بحقوق الفلاحين على أراضي الأثر ولكن تم تمديد أشكال الحيازة الخاصة لأراضي الجفالك والوسيات، والتي استقطع معظمها من أراضي الأثر بالإضافة إلى الأبعديات والجفالك والعُهَد. ويوضح محمد حاكم أنه تم تحويل نحو مليون فدان من الأراضي الأثرية لأراضي ملكية.

كانت الجفالك والأبعديات والعهد، بالإضافة إلى العهدة التي منحها الباشا لنفسه ولأفراد عائلته وللمتنفذين من العائلات البرجوازية هي النواة التي تشكَّلت منها طبقة كبار المُلَّاك. أما الفلاحون فقد أشارت اللائحة الصادرة في نوفمبر 1847 إلى أنه لا يجوز انتزاع الأرض منهم إلا في حال عدم القدرة على زراعتها أو سداد خراجها. وعلى الرغم من ذلك فإن الفلاح لم يكسب شيئًا لأن هذه الحقوق كانت مكفولة سلفًا في ظل الالتزام، بل إنه كما يشير عودة[53] فَقَدَ حق التوريث في حال عدم قدرته على زراعة الأرض، كل ما في الأمر أنه تم تقنين أوضاع كانت سائدة عرفيًّا. في عهد سعيد، صدر في يناير 1855 قانون يشترط حصول المنتفع شهادة من المديرية لنقل الأطيان، كما اعترف بالميراث للأرض الأثرية للأبناء الذكور والإناث بشروط خاصة، ثم اتبع ذلك باللائحة السعيدية التي تُقر الملكية الكاملة لكل حائز، وحرية التصرف في الأرض بالنسبة لأراضي الأبعديات. وعلى رغم أن التغيرات التي حدثت وتعدد الهبات والمنح قد أعاد شكلاً من أشكال الملكيات الكبيرة، إلا أن الأسرة العلوية ظلت المتحكم الأول في الأرض حتى عهد إسماعيل.

كان وصول الخديو إسماعيل (1863- 1879)إلى السلطة مواتيًا للنمو الرأسمالي، كما أن نقص إمدادات القطن الأمريكي لإنجلترا بعد الحرب الأهلية الأمريكية سنة 1861 قد زاد

[53] محمد عودة ومريم أحمد مصطفى، دراسة التحليل السوسيولوجي لتاريخ مصر الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008 ص 162

من احتياج بريطانيا للقطن المصري، وتوسعت القروض ونمت الاستثمارات ودخلت المصارف الإنجليزية والفرنسية والبلجيكية، وبلغ إجمالي القروض 91 مليون جنيه في نهاية عصر إسماعيل، كما أن الامتيازات الأجنبية قد شملت إنشاء الموانئ والأرصفة وترشيح المياه وبيعها، وامتيازات الاتصالات والتلغرافات والإنارة[54]. لا شك أن عهد إسماعيل شهد زيادة نفوذ الأجانب، ونشأة قطاع رأسمالي، واندماج مصر في السوق العالمي وتحول أغنياء المدن إلى الأرضي الزراعية مصدرًا أول للثراء، ففي عهد إسماعيل زاد إنتاج قصب السكر في الصعيد خاصة في جرجا وأسيوط، وزاد نفوذ المشايخ والعُمَد ومكِّنوا من الدخول في السلطة[55]، وبينما حاول سعيد إن يقلص سلطة الأعيان، زاد نفوذ المشايخ في عهد إسماعيل فقد اعتمد عليهم كثيرًا، وكان أول مجلس شيوخ عام 1899 معظمه من المشايخ، ومن بين النواب الـ75 الذين شكلوا المجلس مثل العُمَد من 58 إلى 64 بالإضافة إلى إن إسماعيل قد عيّن عددًا منهم كمديرين في مواجهة الأرستقراطية التركية الألبانية.

وفي محاولة من إسماعيل لتجميع الأموال أصدر قانون عرف "قانون المقابلة" والذي يكفل المنتفع صكّ ملكية للأرض إذا دفع، مرة واحدة، ستة أمثال الضريبة المفروضة على الأرض، مع إعفائه بعد ذلك من نصف الضريبة المربوطة بصفة دائمة، ولكن البلاد دخلت بعد ذلك تحت سيطرة الدائنين الذين ألغوا القرار، إلى أن قامت إنجلترا باحتلال مصر في 1882.

وقد بدأ الإنجليز بتنظيم الأراضي، واحتوى القانون المدني الأهلي الذي صدر في 28 ديسمبر 1882، في مادته التاسعة، على أن "تسمى ملكًا العقارات التي يكون للناس حق التملك التام، وتعتبر حكم ذلك الأراضي الخراجية التي دفعت المقابلة" وعدِّل القانون بعد ذلك في 1896 كي يلغي شرط دفع المقابلة، وفي أثناء ذلك تطور قطاع رأسمالي في ظل التوغل الأوروبي والاندماج في السوق العالمي، وانتشار شركات الرهن العقاري والشركات الزراعية التي بدأت نشاطها في 1888 (كوم الأخضر، وشركة أبوقير، والشركة المساهمة للري في البحيرة، والشركة العقارية المصرية، وشركة الدائرة السنية، وشركة مصر المساهمة الزراعية والصناعية،

---

[54] إبراهيم عامر، الأرض والفلاح، ص 86

[55] Timothy Peter Mitchell، 2002، Rule of experts: Egypt، techno-politics، and modernity، university of California press، p 63.

والشركة المصرية الجديدة، وشركة البحيرة المساهمة، والشركة المصرية الجديدة، وشركة مصر للأراضي والرهانات، وصندوق الرهن المصري، والشركة العقارية المصرية، وبنك مصر العقاري، وأخرى أقل أهمية[56])، وقد وصلت أملاك الرأسماليين إلى 586,627 فدان عام 1919. وفي عام 1930 كان في مصر نحو 3.4 مليون فدان، مرهونة للبنوك العقارية والزراعية وبنوك الأراضي، وكان جانب كبير منها مرهون للأجانب[57]. وفي عام 1949 كان هناك 19 مؤسسة عقارية برأس مال إنجليزي أو بلجيكي تستثمر أموالها في تجارة الأراضي وليس في الإنتاج الزراعي وكانت تمتلك 180 ألف فدان[58].

يمكن القول إنه بعد إقرار الملكية الفردية للأراضي الزراعية عام 1880[59]، كانت إحدى السمات الأساسية لتطور الملكية الفردي هي ظهور طبقة عريضة من صغار الملاك والملكيات الصغيرة كما يتضح من الجدول رقم (2). ومن الملاحظ أن أكثر من 83% كانوا ممن يملكون أقل من خمسة أفدنة. وفي عام 1907 كانت 90% من الحيازات تقل عن خمسة أفدنة و40% من الحيازات تقل عن نصف فدان. ويوضح أوكلي Ouchley[60] أنه في عام 1937 كان هناك 2.439.171 مالكًا بينهم 2.281.753 يملك أقل من خمسة أفدنة، أي نحو 93.5% من الملاك تحت فئة الخمسة أفدنة. وفي فئة ملكية أقل من فدان كان هناك نحو 1.710.339 مالك يملكون 714.821 فدانًا.

---

[56] أنور عبد الملك، مرجع سابق، ص 94.

[57] أحمد السيد النجار، أكاذيب بيع الفلسطينيين لأرضهم، ملفات الأهرام، 6 مايو 2002 السنة 126- العدد: 42154. الموقع: https://is.gd/0uTZPx (تم تصفحه بتاريخ 13 أكتوبر 2017)

[58] فتحي عبد الفتاح، المسألة الزراعية، مرجع سابق، ص 21.

[59] ولكن أيضًا غير نهائي كما سنري في الفصول التالية من الكتاب.

[60] Crouchley، A. E. "A Century of Economic Development." *L'Egypte Contemporaine* 30 (1939): 133-55.

جدول رقم (2): فئات الملكية الخاصة عام 1900 وعام 1952.

السنة	الفئة	عدد الملاك/مالك	النسبة%	المساحة المملوكة/فدان	النسبة%
1900	أقل من 5 أفدنة	761.300	83.3	1.113.000	21.7
	من 5 إلى 50 فدان	141.070	15.4	1.756.100	34.3
	أكثر من 50 فدان	11.900	1.3	2.243.500	44
1914	أقل من 5 أفدنة	1.414.920	91.3	1.425.060	26.7
	من 5 إلى 50 فدان	132.600	8.5	1.638.000	30.3
	أكثر من 50 فدان	12.480	0.8	2.396.940	43.9
1930	أقل من 5 أفدنة	2.141.334	93.1	1.874.304	31.6
	من 5 إلى 50 فدان	146.046	6.3	1.758.781	29،7
	أكثر من 50 فدان	12.599	0.6	2.285.305	38.7
1952	أقل من 5 أفدنة	2.640.878	94.3	2.121.864	53.4
	من 5 إلى 50 فدان	148.374	5.2	1.817.327	30.4
	أكثر من 50 فدان	11.698	0.5	204.307	34.2

المصدر: إبراهيم عامر، الأرض والفلاح، ص 90

ومن الأسباب التي لا يمكن إغفالها، حين تناول فئة الأقل من خمسة أفدنة واستمرارها مكونًا أساسيًّا في الزراعة المصرية، هو قانون 31 لسنة 1912 والذي يسمى بقانون "الخمسة أفدنة"، وقد أصدر في ظل الاحتلال الإنجليزي وبرعاية من كتشنر؛ فبعد توغل الرأسمالية المالية في الزراعة المصرية، عقب تأسيس البنك العقاري المصري، زادت نسبة المراهنات وانتشر الاستحواذ على الأراضي الزراعية لصغار الفلاحين، وما بين الفترة 1911 وحتى 1912 تم نزع ملكية أراضي تقدر ب 1.1 مليون نتيجة لانخفاض أسعار المحاصيل الزراعية بسبب الأزمة الاقتصادية لعام 1907، التي أعجزت المزارعين عن سداد ديونهم للبنك الزراعي المصري فصادر أراضيهم لتلبية المدفوعات. أقلق فقدان الأراضي الزراعية إدارة كتشنر، وعلى رغم أن هذا القانون قد لاقى انتقادات في لندن لأنه يحد من قوانين الرأسمالية ومن الحرية الشخصية، فإن تبريرات الإدارة لأهميته كان أنه للحفاظ على صغار الفلاحين وعدم تحولهم إلى "شيوعيين؛ هذا المرض الذي بدأ يجتاح أوروبا" كما أوضح كرومر ذات مرة. ولكن أيضًا وبشكل خاص لحماية زراعة القطن، فالقطن يحتاج إلى متابعة دقيقة وعمل يومي ومشاركة كل أفراد الأسرة في عمليات الزراعة وجمع الدودة، ويوفر نمط الملكية الصغير الاستمرار في توفير القطن لمصانع لانكشير[61].

كان تنامي حجم طبقة صغار الملاك موجودًا إذن قبل الإصلاح الزراعي الناصري. ويمكن القول أيضًا إن هذه الطبقة العريضة من الملاك الصغار هي من نجحت إلى حد ما في خلق شكل من أشكال مقاومة نمط الإنتاج الزراعي الذي بدأ يفرض سيطرته على وادي ودلتا النيل. حيث قام الفلاحون بإعادة بناء النظام الواحي حول القنوات والترع، التي شيِّدت في الأساس كي تتحول مصر إلى مزرعة كبيرة. أنتجت هذه الملكيات الصغيرة والمتناهية الصغر نظامًا مزيجًا بين الزراعة التجارية (المزرعة) والزراعة المعيشية (الحياتية) وأسسوا حول الترع والقنوات آلاف (بل ربما ملايين الواحات الصغيرة) تقتسم الأرض مع مزارع القطن والقصب والفاكهة الكبيرة للملاك شبه الإقطاعيين.

---

[61] Leon polier، revue économique international، Vol IV، Novembre no. 2 1913 pp 276-317. & Egypt Under Lord Kitchener. The Sydney Morning Herald (NSW: 1842 - 1954) Wed 23 Jul 1913. P 17.

أما السمة الثانية فهي تبلور طبقة الملاك العقاريين والتي تستحوذ على نحو 40% من مساحة الأرض الزراعية، ونمو نمط جديد للسيطرة على الفلاحين والأرض، وبدأ في الظهور بعصر محمد علي عبر الجفالك والأبعديات والعُهَد، وتبلور في صورة العزب. وبعد إقرار الملكية بعامين كان عدد العِزَب في الدلتا وحدها 5 آلاف عزبة يسكنها 12% من السكان. وفي عام 1990 كانت نصف الأراضي الزراعية في البلاد خاضعة لهذا النظام. وفي عشرينيات القرن العشرين وصل عدد العِزَب إلى 17 ألف عزبة ووصل تمدد العزب عام 1923 لتشكل نصف المساحة التي سكنها الفلاحون[62]. كانت منازل فلاحي العزبة وحيواناتهم ملكية خاصة لمالك العزبة، ويستطيع طردهم إذا رفضوا العمل. وفَّرت العزبة شكلاً هشًّا من أشكال الإنتاج الكبيرة. وكانت العِزَب تركز على زراعة القصب والقطن والخضر والفاكهة والتي تمثل مَعْلمًا أساسيًّا من معالم التحول الرأسمالي. وظل نمط الإنتاج الصغير مسيطرًا حتى نهاية عصر محمد علي، فكانت الأراضي الأثرية تمثل غالبية الأراضي المزروعة، وبعد إقرار الملكية الفردية تحولت نصف الأراضي إلى إقطاعات يعمل فيها الفلاحون، في ظروف عمل أقرب للعبودية وفي خضوع تام للمالك ووكلائه ومشرفي ومراقبي الفلاحين. أدي ذلك إلى نمو طبقة فلاحين بلا أرض، الذين تحولوا في معظمهم إلى عمال زراعة كطبقة اجتماعية فقدت حقوقها التاريخية في أراضي الأثر. وقسِّمت هذه المجموعات إلى عمال زراعة دائمين (تملِّيَة) ممن فقدوا أرضهم تمامًا أو عمال الظهورات والتراحيل، ممن تقلصت المساحة التي بحوزتهم عن الحاجة الأساسية لإعالة أسرهم. مثَّلت العِزَب وسيلة للسيطرة على الأرض والفلاحين وحبسهم، ولكن هذه المرة عبر نزع ملكيتهم وتقييدهم عبر الديون والعوائد الطفيفة، وتكون فلاحو العِزَب ممن نزعت ملكيتهم تمامًا خلال عمليات التحول للملكية الفردية أو عبر الديون وإسقاط الأراضي عنهم. كان الفلاحون يعملون بالعِزَب تحت إشراف الوكيل والخولي وهو شكل من أشكال الإقطاع المتأخر، الذي نما في ظل قرار الملكية الفردية ورعاية المحتل الإنجليزي.

وضح من خلال الرصد التاريخي أن الأسرة العلوية وعناصر من النخب العثمانية والأجنبية والبرجوازية المصرية العليا قد حوَّلوا أشكال الاستحواذ التي منحت لهم إلى ملكيات خاصة خلال الحكم الإنجليزي، وتمكنوا بوسائل مختلفة تحقيق تراكم رأسمالي. وأخذوا يحولون الأرض

[62] تيموثي ميتشل، حكم الخبراء، 2002، مرجع سابق. ص 113.

من الحبوب إلى القطن والقصب وغيروا أنماط المحاصيل مما أدى إلى زيادة الإيرادات بشكل كبير. وهم يشاركون الإنجليز في مشروعهم لتحويل مصر إلى مزارعة القطن كبيرة. فما بين 1900-1938 تحولت مصر إلى أحد أهم منتجي القطن في العالم، لكنها صارت تستورد السكر والدقيق بكميات كبيرة.

ساهمت الإدارة الإنجليزية للبلاد في إنتاج شكل من أكثر أشكال الاستغلال رجعية وغير آدمية. فقبل أن يصل الإنجليز إلى الحكم لم يكن نمط العزب هو النمط السائد، فتضخم وسيطرة هذا النمط "شبه الإقطاعي" قد حدثت برعاية إنجليزية مباشرة. هذا يتقاطع مع ما لاحظه جيلسنان Gilsenan[63] في عكار بشمال لبنان، عن علاقة الاستعمار الفرنسي بتمدد الإقطاع في المناطق الطرفية بلبنان عبر التحالف مع النخب الإقطاعية هناك "إن الأكثر اكتمالاً والأكثر نجاحًا والأكثر عسفًا من الرموز الإقطاعية...من المرجح أن يكونوا الأكثر رأسمالية، وهم الذين نجحوا في تحويل قاعدتهم الاقتصادية بشكل كامل، في مزيج معقد من الحداثة وأشكال الهيمنة التقليدية"[64]

ومع نمو ملكية الأراضي لغير الفلاحين وانفصال الملكية عن الارتباط بالأرض حدث نمو للإيجارات الزراعية؛ حيث قفزت مساحات الأراضي المؤجرة من 17% من جملة الأراضي عام 1939 إلى 60% عام 1950[65]. في عام 1952 بدا أن نظام الملكية قد استقر بعد

---

[63] Gilsenan، Michael. *Lords of the Lebanese marches: violence and narrative in an Arab society*. University of California Press، 1996.

[64] " THE MOST COMPLETE، THE MOST SUCCESSFUL، AND THE MOST ARBITRARY OF THE FEUDAL FIGURES … WERE LIKELY TO BE THOSE WHO WERE THE MOST CAPITALIST، THOSE WHO HAD MOST SUCCEEDED IN TRANSFORMING THEIR ECONOMIC BASE WHILE OPERATING TO THE FULL THE COMPLEXITIES OF THE BOTH MODERN AND SEEMINGLY TRADITIONAL FORMS OF DOMINATION AND BLENDING THEM INTO ONE" (GILSENAN; P.461)

[65] فتحي عبد الفتاح، المسألة الزراعية، مرجع سابق، ص 22.

مرور أكثر من نصف قرن على إقرار حقوق الملكية الكاملة وإلغاء كل أشكال الحيازة الأخرى، وتحويل قطاع كبير من الفلاحين إلى عمال تراحيل أو عمال تَمَلِيَّة أو عمال بالمدن. لكن هذا الاستقرار لم يكن دائمًا؛ فسوف يشهد تملُّك الأرض وعلاقات الحيازة تحولات جديدة في النصف الثاني من القرن العشرين.

الفصل الثاني:

الفلاحون والأرض والسلطة في النصف الثاني من القرن العشرين

"إن التطبيق العربي للاشتراكية في مجال الزراعة لا يؤمن بتأميم الأرض وتحويلها إلى مجال الملكية العامة، وإنما يؤمن استنادًا إلى الدراسة وإلى التجربة بالملكية الفردية للأرض في حدود لا تسمح بالإقطاع. من هنا فإن الحلول الصحيحة لمشكلة الزراعة لا تكمن في تحويل الأرض إلى الملكية العامة وإنما تستلزم وجود الملكية الفردية للأرض، وتوسيع نطاق هذه الملكية بإتاحة الحق فيها لأكبر عدد من الأجراء"

(الميثاق الوطني، عبد الناصر 1962).

يُكمل هذا الفصل النقاش حول جذور المسائل الزراعية، وإذا كان الفصل الأول قد انتهى عند حدود إقرار الملكية العقارية الخاصة عام 1882، وشكل هيكل الملكية وأشكال استخدامات الأرض حتى منتصف القرن العشرين، فسنتناول هنا الديناميكيات التي حدثت خلال السنوات من 1952 وحتى 1997، ونعتبر هذه الحقبة من الإصلاحات الزراعية والإصلاحات الزراعية المضادة امتداد لتحولات علاقات الفلاح بالسلطة والموارد وإعادة فتح لمسألة الملكية والحيازة وتملك الأرض التي افترض البعض أنها حُسمت نهائيًا عام 1882 بإقرار الملكية الفردية.

وكما فعلنا في الفصل السابق، سنركز قدر الإمكان على الديناميكيات والتحولات الاجتماعية والإيكولوجية والسياسية التي ساهمت في تشكيل السياسات التي تم اتخاذها خلال هذه السنوات الطوال، وأثر هذه السياسات على الموارد وعلاقات الإنتاج الزراعي والتركيب المحصولي.

من الإصلاحات الزراعية البرجوازية إلى التحول لليبرالية الجديدة

يحتل الإصلاح الزراعي مكانة مركزية في قراءة الحقبة الأولى لنظام يوليو؛ من الناحية العملية كان قانون الإصلاح الزراعي الأول من أولى الخطوات التي اتخذتها السلطة الجديدة، فقد أعلن القانون بعد 45 يومًا من قيام تنظيم الضباط الأحرار بطرد الملك وتعيين حكومة جديدة. وقد تسبب القانون في ضجة كبيرة، أسفرت على سبيل المثال عن استقالة حكومة ماهر رفضًا للقانون، كما جرت مقاومات مسلحة للقانون، أشهرها العصيان المسلح الذي قاده السيد عدلي لملوم أحد كبار المِلَّاك والأعيان بالمنيا، وشنَّ العديد من الأعيان حملات تشهير داخلية وخارجية ضد القانون[1].

لم تكن النقاشات حول الإصلاح الزراعي الواجب اتباعه مسألة جديدة على الساحة المصرية قبل صدور القانون عام 1952. فقد أشارت التقارير التي كان يرسلها كل من كرومر ثم كتشنر حتى عام 1913 للخارجية الإنجليزية عن مخاوفهم من انقراض الملكيات الصغيرة، واحتمالية وقوع الفلاحين المعدمين بعد تحولهم إلى عمال زراعة نهبًا للأفكار الاشتراكية التي

[1] فتحي عبد الفتاح، الناصرية وتجربة الثورة من أعلى المسألة الزراعية. دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1987.

كانت قد بدأت تجتاح أوروبا. فقد كانت هذه الملكيات توفر جزءًا لا يستهان به من إمدادات القطن وقوة العمل العائلي اللازمة لإنتاجه. وكان هذا المنطق هو ما دفع الإدارة الإنجليزية إلى تبنّي قانون يمنع استحواذ الدائنين على المساحات الزراعية الأقل من خمسة أفدنة. ومع تفاقم سوء أوضاع الفلاحين في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين وزيادة الصدامات والاحتجاجات في الريف، ظهرت مقترحات عديدة تتراوح بين الإصلاحية والراديكالية تنادي بإقرار إصلاح زراعي.

يورد فتحي عبد الفتاح هذه الأفكار في دراسته عن المسألة الزراعية في الحقبة الناصرية[2] فيشير إلى أنه بجانب الإجراءات الإصلاحية التي اتخذها الإنجليز لحماية الملكيات الصغيرة، فإن البرجوازية الوطنية قد اتجهت التوجه نفسه؛ ففي عام 1938 أصدر خليل سري كتابًا بعنوان "الملكية الريفية الصغيرة" وتبنى فيه المنطق ذاته الذي تبناه كرومر وكتشنر. ينقل فتحي عبد الفتاح عن خليل سري قوله إن "فقدان الملاك الصغار لأراضيهم سيجعل منهم بروليتاريا زراعية تهاجر إلى المدينة وتقع فريسة للأفكار الاشتراكية الخطيرة"[3].

يبدو واضحًا هنا التشابه إلى حد التطابق بين رؤية الإدارة الإنجليزية في بدايات القرن العشرين وبين رؤية أحد مثقفي البرجوازية المصرية في أواسط القرن ذاته. وفي عام 1944 اقترح محمد خطاب عضو مجلس الشيوخ عن الحزب السعدي، وهو حزب البرجوازية الصناعية في ذلك الوقت أن يوضع حد أقصى للملكية بـ 50 فدان، على أن يطبق بشكل تدريجي، وقد وافقت لجنة الشؤون الاجتماعية على المشروع مع تعديل الحد الأقصى إلى 100 فدان، لكن مجلس الشيوخ، الذي يسيطر عليه كبار المِلّاك، رفض المشروع في نهاية 1947.

أما الأفكار الأكثر جذرية فتعود بجذورها إلى كتاب الأستاذ مصطفى المنصوري، ناظر مدرسة طوخ، الذي اقترح إعادة توزيع الأراضي على الفقراء المعدمين، وتحديد قيمة الإيجارات الزراعية بما لا يزيد عن 10 جنيهات للفدان، ووضع حد أدنى لأجور العمال الزراعيين، وإعطائهم حق تشكيل النقابات. وفي عام 1924 طرح الحزب الاشتراكي المصري برنامجًا للإصلاح

[2] انظر فتحي عبد الفتاح، 1987. مرجع سابق، ص 36 -39.

[3] فتحي عبد الفتاح، المرجع السابق. 1987. ص 37.

الزراعي تضمن مصادرة أراضي كبار الملاك وتوزيعها على الفلاحين المعدمين، والتوسع في التعاونيات الزراعية ورفع الحزب شعار "الأرض لمن يفلحها".

تبلورت ملامح البرنامج التفصيلي للإصلاح الزراعي لدى الحركات اليسارية في أربعينيات القرن العشرين، واحتوى البرنامج على النقاط التالي:

1. مصادرة أراضي كبار الملاك التي تزيد عن 50 فدان ودون تعويضات.
2. توزيع الأراضي المصادرة وبلا مقابل على المعدمين وصغار الملاك الفلاحين.
3. بناء تعاونيات زراعية إنتاجية تقوم بمساعدة الفلاحين وتقديم المعونات لهم وتنظيم عملية الاستغلال الزراعي.

كان هذا البرنامج مرتبطًا كذلك بما يطرحه بعض أعضاء جماعة الطليعة الوفدية، وهي تجمع يساريين داخل حزب الوفد، وبعض المبادرات التي كان أبرزها مبادرة إبراهيم رشاد وهو الرائد الثاني للحركة التعاونية الأهلية في مصر، وقد قدم رشاد مشروعًا متكاملاً لتطوير جمعيات تعاونية زراعية إنتاجية، وقد تبنت وزارة الشؤون الاجتماعية المشروع وطبقته في نطاق تجريبي.

من ناحية أخرى كان الريف المصري يشهد حالة من الغليان نتيجة لتدهور سبل عيش الفلاحين. فكما أشرنا كان نمط الاستغلال السائد هو الإيجارات الزراعية، والتي كانت تمثل نحو 60% من جملة الأراضي المزروعة. كان رفع الإيجارات الزراعية أحد أهم أسباب هبَّات الفلاحين التي شهدتها الفترة من 1947 إلى 1952. فقد ارتفع معدل الإيجارات الزراعية بين 1936 إلى 1950 بمعدل 472% خلال 12 عام. ففي عام 1945 رفع الملَّاك الإيجارات الزراعية فاحتج الفلاحون وبدأت موجة احتجاجية بمناطق متفرقة. وفي عام 1946 هاجم ألف مستأجر وعامل زراعي مكاتب مزارع كوم أمبو (أسوان) المملوكة لعبود باشا ودمروها. وفي عام 1951 أضرب فلاحو أجا عن جمع القطن احتجاجًا على ارتفاع الإيجارات الزراعية، وامتنع فلاحو بهوت وكفور نجم عن سداد ديونهم للمُلَّاك، ورفض بعض فلاحي كمشيش–المنوفية السُخْرة، وفي الجيزة حاصرت القوات بلدة ناهيا بمركز إمبابة[4]. شهد صيف

[4] سيد عشماوي، الفلاحون والسلطة :على ضوء الحركات الفلاحية المصرية (1999–1919)، دار ميريت، القاهرة، 2001 ص186.

1951 ارتفاعًا للحركة الاحتجاجية بالريف، حيث شهد الريف 49 إضرابًا وشهد مواجهات عنيفة بين الفلاحين والإقطاعيين؛ كان أبرزها في بهتوت وسنارة وكفر نجم وزنين بالجيزة، وميت فضالة بأجا، والسِّرْو وفارسكور-الدقهلية. حيث نشرت الصحف، خصوصًا مصر الفتاة[5]، أخبار الاحتجاجات الفلاحية، التي بدورها كان لها صدى في أوائل الخمسينيات.

في 23 سبتمبر سنة 1951، قبل أقل من عام من قيام ثورة يوليو، كتب أحمد حسين، بالاشتراكية، جريدة حزب مصر الفتاه مقالاً بعنوان "الثورة... الثورة...الثورة" وفيه يقول "أضرب الفلاحون في ميت فضالة مركز أجا عن جمع القطن في التفتيش الذي يشرف عليه معالي عبد اللطيف طلعت؛ وذلك احتجاجًا على الإيجارات المرتفعة، وسوء نتيجة المحصول، وحاول البوليس كعادته أن يرهب الفلاحين فثارت ثائرتهم، وكان صدامًا، وسقط من الفلاحين شهداء، على رأسهم إبراهيم حرب وعبد الحكيم عطية، وهرب رجال البوليس لتفاقم الموقف، وقُبض على فلاحين أفرجت عنهم النيابة، ولا يزال الموقف متوترًا"[6]. ووصفت الإيجارات الزراعية في بداية الخمسينيات بأنها "صكوك الموت". ووصف جاك بيرك حالة الفلاحين في تلك الفترة التاريخية بأنهم أصيبوا بالجنون نتيجة ضآلة الأجور وفداحة الضرائب واتخذوا شكلاً هجوميًّا لم يسبق له مثيل[7].

كانت سلطة يوليو تريد أن تحصل على بطانة شعبية، وكانت طبقة صغار الفلاحين "أصحاب الجلابيب الزرقاء...مشاعل ثورة 1919" كما وصفهم ذات مرة سعد زغلول[8]، تلك الفئات الأكثر بؤسًا والأكثر عددًا والأقل تنظيمًا كانت مناسبة جدًا ليكونوا بطانة شعبية للنظام الجديد.

---

[5] كانت جريدة مصر الفتاة توزع أكثر من 40 ألف نسخة في ذلك الوقت.

[6] أحمد حسين الثورة...الثورة... الثورة، الاشتراكية (جريدة حركة مصر الفتاة)، العدد 275، 2 سبتمبر، 1951.

[7] جاك بيرك، مصر الإمبريالية والثورة (ألف سنة 1976)، دار الكتب والوثائق المصرية، 2011.

[8] Goldberg، Ellis. "Peasants in revolt—Egypt 1919." *International Journal of Middle East Studies* 24.2 (1992): 261-280.

وعند النظر في الإجراءات التي اتخذت فعليًّا يتضح بما لا يدع مجالاً للشك أن حركة الضباط قد مالت إلى الحلول البرجوازية على مستوى الممارسات، على رغم استخدام نبرة شعبوية توحي بأن الإصلاح ينتمي للطرح الراديكالي، وهو كما سنرى تفصيلاً ليس كذلك. الغريب، كما يوضح فتحي عبد الفتاح[9] أن القانون لم يكن جذريًّا حتى بمقاييس العصر الذي اتخذت فيه هذه الإجراءات، فقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية إصلاحًا شبيهًا في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، كما أن البنك الدولي قد وصف القانون بأنه ليبرالي وتوافقي؛ فقد نصَّ فقط على إعادة توزيع 13% من مساحة الأراضي، كما أعطى تعويضات كبيرة وبفائدة مرتفعة للمُلَّاك. ولكي نوضح ابتعاد القانون عن الأفكار الراديكالية واتخاذه مسارًا يتماشى مع الاقتراحات البرجوازية لذلك العصر سنعرض لبعض المواد والنقاط التي تعتبر عن وجهة النظر هذه.

فيما يخص مسألة تعويضات الملاك، قرر القانون رقم 178 سنة 1952 بشأن الإصلاح الزراعي في مادته الخامسة دفع تعويضات مجزية للمُلَّاك عن الأراضي التي انتزعت منهم "*يكون لمن استولت الحكومة على أرضه وفقًا لأحكام هذا القانون الحق في تعويض يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجابية لهذه الأرض مضافًا إليها قيمة المنشآت والآلات الثابتة وغير الثابتة والأشجار وتقدر القيمة الإيجابية بسبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة بها الأرض، فإذا لم تكن الأرض ربطت عليها هذه الضريبة في التقدير العام لضرائب الأطيان المعمول به منذ أول يناير سنة 1949 لبوارها أو ربطت بضريبة لا تجاوز فئتها جنيهًا واحدًا للفدان يتم تقدير ثمنها بمعرفة اللجنة العليا لتقدير أثمان أراضي الدولة.*

ووفقًا للمادة الخامسة من قانون سنة 1952 فقد قدرت التعويضات (عشرة أضعاف القيمة الإيجارية التي تساوي سبعة أضعاف الضريبة) أي ما يعادل سبعين ضعفًا للضريبة العقارية والتي كانت عام 1949 نحو 3 جنيهات للفدان سنويًّا، ليصل بذلك التعويض على الأرض قيمة تقارب الـ210 جنيه، وإذا أخذنا في الاعتبار أن ثمن الفدان كان يعادل نحو 400 جنيه فإن التعويضات مثَّلت نصف قيمة الأرض (عبد الفضيل 1978:18).

---

[9] فتحي عبد الفتاح، 1987، مرجع سابق.

في دول عديدة لم تدفع أي تعويضات لكبار الملاك مقابل انتزاع الأراضي منهم، وقد صدر في 1964 قانون رقم 104 فألغى دفع التعويضات أي بعد 12 عام من القانون الأول[10].

كما أنه وفقًا للمادة 11 من القانون أُلزم الفلاحون المنتفعون من إعادة التوزيع بدفع ثمن الأرض بما يساوي مبلغ التعويضات التي قررته الحكومة لكبار المِلَّاك، وبفائدة سنوية قدرها 3% ويضاف إليها 15% نفقات توزيع، وأن يسدد ثمن الأرض بالتقسيط على مدار ثلاثين عامًا. وقد خفف التعديل الصادر عام 1958 الفائدة من 3% إلى 1.5%. ثم بعد ذلك صدر تعديل آخر عام 1961 عبر قانون 128 الذي قرر خفض المبلغ الذي لم يسدد إلى النصف، وخفض الفائدة السنوية إلى النصف أيضًا، وفي عام 1964 تم خفض المبلغ إلى الربع. وفي حالات إصلاحات زراعية أكثر جذرية لم يدفع الفلاحون ثمنًا للأراضي التي منحت لهم.

من النواقص الأخرى للقانون استبعاده عبر المادة التاسعة من القانون الفلاحين المعدمين وعمال الزراعة من الاستفادة من التوزيع، ونصَّت المادة على: *توزيع الأرض المستولى عليها في كل قرية على صغار الفلاحين، بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن فدانين ولا تزيد على خمسة أفدنة تبعًا لجودة الأرض. ويشترط فيمن توزع عليه الأرض:*

(أ) أن يكون مصريًّا بالغًا سن الرشد لم يصدر ضده حكم في جريمة مخلة بالشرف.

(ب) أن تكون حرفته الزراعة.

(ج) أن يقل ما يملكه من الأرض الزراعية عن خمسة أفدنة، وتكون الأولوية لمن كان يزرع الأرض فعلاً؛ مستأجرًا أو مزارعًا، ثم لمن هو أكثر عائلة من أهل القرية، ثم لمن هو أقل مالاً منهم ثم لغير أهل القرية.

---

[10] المرجع السابق.

وفقًا لهذا الإجراء تم استبعاد نحو 2 مليون عامل زراعي وفلاح معدم من عملية إعادة التوزيع. وفي مقابل ذلك حدد القانون نظامًا لتحديد قيمة أجر العامل الزراعي، وقد سمحت المادة 39 من القانون بتشكيل نقابات لعمال الزراعة.

لم يساهم القانون في تمكين أفقر فئات البناء الاجتماعي الريفي، من المعدمين وعمال الزراعة الذين هم في أمسِّ الحاجة للأرض، ولكنه هدف إلى رفع ملكيات أصحاب الملكيات القزمية إلى حدود الـ5 أفدنة والتي اعتبرها كتشنر حدًّا مناسبًا للإنتاج الفعال.

أوكل تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي إلى جهاز الدولة (اللجنة العليا للإصلاح الزراعي، والتي رأسها وزير الإصلاح الزراعي) بجانب لجان قضائية يرأسها مستشار، وتضم موظفًا من وزارة العدل وممثلاً للجنة العليا للإصلاح الزراعي، لم تُشرك أي منظمات جماهيرية ولم يؤخذ بالاعتبار لا المبادرات التي سبقت 1952 ولا الحركات الاحتجاجية الفلاحية التي كانت رائجة منذ 1947-1951. وقد أشار سيد مرعي، في كتابه الإصلاح الزراعي، أن توسيع الملكية التي رمت إليه قوانين الإصلاح الزراعي يهدف في النهاية إلى "تجنب طريق الصراع الطبقي والحلول المتطرفة لمشكلة الزراعة"[11].

في عام 1961، تم إصدار قانون الإصلاح الزراعي الثاني (قانون 27 لسنة 1961) والذي خفض سقف الملكية من 300 إلى 100 فدان لكل أسرة. ثم تم تخفيض سقف الملكية إلى 50 فدان لكل أسرة عام 1969، لكن وفقًا لعبد الفضيل فإن هذا الانخفاض لم يطبق فعليًّا. وفي إطار جملة قوانين الإصلاح الزراعي المختلفة التي تم إقرارها وتنفيذها ما بين 1952 و1970، أعيد توزيع مساحة إجمالية وصلت إلى 817538 فدان (أي 13،5% من الأراضي الزراعية) لصالح 341982 أسرة تضم نحو 1.7 مليون فردًا (أي 9% من سكان الريف المصري في ذلك الوقت) يضاف إلى ذلك المساحات التي انتزعت برعاية وزارة الإصلاح الزراعي. وهكذا يصل المجموع إلى أكثر من 950000 فدان انتقلت من يد إلى يد أخرى

[11] سيد مرعي. الإصلاح الزراعي في مصر. 1957. ص 30-31

في هذه الفترة، أي نحو 15% من الأراضي المزروعة آنذاك[12]. في المحصلة، يبدو الرقم متواضعًا جدًا من أجل تحقيق التغيير الجذري في هيكل الملكية، إذ لم يكن لإعادة توزيع الأراضي سوى تأثير هامشي على بنية الملكية. وإذا كان ضرب الملكية الإقطاعية من خلال التحديد المطرد لسقوف الملكية الزراعية[13]، ومصادرة أملاك الأسرة الحاكمة وحل الأوقاف الأهلية وتوزع الأطيان الموقوفة على المستحقين في هذه الأوقات قد قلَّص من نفوذ هذه الفئة فإن قطاعات الملكية المتوسطة قد استفادت من عملية إعادة التوزيع، وذلك عن طريق الشراء من كبار الملاك في أثناء فترة السماح لهم بالتصرف في الأملاك الزائدة طبقًا للقانون الأول، كشريحة متوسطي الملاك مثالاً(الحائزين على 20 إلى 50 فدان) وهي الشريحة التي ينتمي إليها تاريخيًّا العُمَد والأعيان في معظم القرى المصرية[14].

إذا كان تأثير قوانين الملكية على هيكل الملكية محدودًا، فإن أثرها كان عميقًا على بنية علاقات الإنتاج والقوة في الريف، فقد كانت العلاقات الإيجارية تمثل 60% من حجم استغلال الأراضي، كما أن استعادة التخطيط المركزي والتوريد الإجباري للمحاصيل قد أعادا إلى الأذهان شكلاً من أشكال المركزية التي كانت سائدة إبان بدايات الأسرة العلوية. كل هذا يشير إلى تغير جذري في علاقات الإنتاج وفي مفهوم وآليات تملك الأرض والحيازة الزراعية.

[12] محمود عبد الفضيل، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري 1952- 1970: دراسة في تطور المسألة الزراعية في مصر. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978). ص 21.

[13] تطور الحد الأقصى للملكية على النحو التالي منذ 1952:

- حدد قانون رقم 187 لسنة 1952 (قانون الإصلاح الزراعي) الحد الأقصى لملكية الأسرة ب 200 فدان للأسرة (الأب والأم والأولاد القصر)، وأجاز القانون لمن يملك أكثر من ذلك أن يمنحهم في خلال خمس سنوات لصغار الزراع بما لا يقل عن فدانين أو يقل عن خمسة أفدنة.
- القانون رقم 127 لسنة 1969 أضاف الأراضي الصحراوية والبور إلى الحد الأقصى، حيث كانت مستثناة في القانون الأول.
- خفض قانون 50 لسنة 1969 الحد الأقصى للملكية إلى 50 فدان، وملكية الأسرة إلى 100 فدان.

[14]استطاعت هذه الفئات بنفوذها التقليدي في القرى أن تصبح الوريث لكل الامتيازات التي كان يتمتع بها كبار الملاك، فسيطرت على الجمعيات، وأصبح لها الوزن الأقوى داخل المؤسسات الائتمانية، انظر فتحي عبد الفتاح، مرجع سابق ص 26.

تناول القانون الأول للإصلاح الزراعي المسألة الإيجارية في 5 مواد وهي من المادة 32 إلى المادة 37. وأهم ما جاء في هذه المواد تحديد القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة، وقد أدخل تعديل مهم يحرم المالك من طرد المستأجر ما دام يزرع الأرض ويقوم بالواجبات المنصوص عليها في عقد الإيجار. كان أثر هذه الإجراءات هو تعديل العلاقة بين المالك والمستأجر، وإعطاء المستأجر قوة وتدعيم موقفه ضد سلطة المالك وإعادة وضع ضوابط وقواعد للتعاقد فيما يخص العلاقة بين المستأجرين وملاك الأرض الزراعية، بما يضمن حماية قانونية للمستأجرين بمقابل مادي، بجعل الحد الأدنى لمدة الإيجارات لا يقل عن ثلاث سنوات على الأقل. واستحدث القانون 52 لعام 1966 منع طرد المستأجر، حتى إذا انتهت مدة الإيجار، إلا إذا لم يتم احترم بنود العقد في فترة الإيجار السابقة، وله أن يورِّث زراعة الأرض بشرط امتهان أحد الورثة مهنة الزراعة. بهذا اكتسب المستأجرون ضمان الاستمرار في الإنتاج على المدى الطويل، وكذلك نقل الحيازة الزراعية للورثة. وقد حدد القانون قيمة إيجار الأرض، وهو ما منع المضاربات والاستغلال من المِلَّاك العقاريين الغائبين. أما المستأجرون نظير تقسيم المحصول (المشاركة أو المزارعة) فقد تبنى القانون تقسيمًا متساويًا في التكاليف والانتفاع من المحاصيل بين المالك والمزارع.

ولا يمكن فهم التحولات التي أحدثتها القوانين الزراعية دون الالتفات إلى الشق الخاص بالجمعيات التعاونية، التي نظمها القانون ونشرها بكل ربوع الريف المصري جزءًا من الجهاز الإداري للدولة. لكن تاريخ الحركة التعاونية في مصر لم يبدأ مع قوانين الإصلاح الزراعي، فالحركة التعاونية المصرية انطلقت عام 1907 بريادة "عمر لطفي" رائد التعاون المصري الذي أسس عام 1910 أول تعاونية زراعية بقرية شبرا النملة، بمحافظة الغربية. وعند وفاته عام 1911 كان قد تم تأسيس 17 مؤسسة تعاونية. بعدها خفتت الحركة التعاونية لكنها عادت للنشاط بعد عدة سنوات فقد دعمتها الحكومات التالية لثورة 1919. في هذه المرحلة أخذ التعاون صبغة تشريعية وقوة دافعة من قبل الحكومات المتعاقبة، ففي عام 1923 صدر أول قانون للتعاون الزراعي، وقد اعترف هذا القانون بالحركة التعاونية لأول مرة بشكل رسمي، وفي عام 1927 صدر القانون الثاني للتعاون الزراعي وقد اشتمل على التعاون الزراعي والأشكال الأخرى من التعاون (الاستهلاكي، والإسكاني، والصناعي...إلخ)، وحتى عام 1930 وصل

عدد التعاونيات إلى 297 تعاونية. في عام 1939، تم تحويل إدارة التعاونيات الزراعية إلى وزارة الشئون الاجتماعية بدلاً عن وزارة الزراعة وفي عام 1944 صدر القانون رقم 58 الذي أعطى للجمعيات التعاونية حق تكوين اتحادات إقليمية لترعى مصالح أعضائها بالمحافظات. وفي عام 1948 تم تحويل بنك التسليف الزراعي إلى بنك التسليف الزراعي والتعاوني وتمت زيادة رأسماله بنصف مليون جنيه مناصفة بين الحكومة والتعاونيات. كان دور "إبراهيم رشاد" الرائد الثاني للتعاونيات في مصر مركزيًا في هذه المرحلة، فقد ساهم في وضع تشريعات التعاون لعامي 1923 و1927. كما أنه قبل منصب مدير مصلحة التعاون بشرط أن تكون هذه المصلحة مؤقتة لتسير أعمال التعاون، ووضع الأطر القانونية والتبشير بالفكر التعاوني ثم تترك بعد ذلك الحركة التعاونية لتنمو وتدار ذاتيًا[15]. في سنة 1950، أي قبل حركة يوليو بعامين كان هناك 2033 مؤسسة تعاونية في مصر، منها 1201 مؤسسة تعاونية بقرى الدلتا، و669 مؤسسة تعاونية بقرى الصعيد و163 مؤسسة بالمدن والحضر، ونحو 80% من هذه المؤسسات التعاونية زراعية (1685 مؤسسة) والباقي استهلاكية، وصناعية وخدمية. كانت التعاونيات في عام 1950 تحوي نحو 528770 ألف فلاح. وكان لديها مكاتب في 2000 قرية[16].

بعد تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي عام 1952 بدأت سياسات الدولة نحو التعاون تتغير، حيث تبنت الدولة فكرًا تعاونيًا موجهًا ومتحكمًا به من قبلها. كما قامت بضم وحل الكيانات التعاونية القائمة وتأميم أموالها[17]. فقد قام قانون الإصلاح الزراعي الأول سنة 1952 بتحويل هذه الحركة التعاونية الذاتية إلى إجبارية، وفي عام 1960 صدر القانون رقم 267 الخاص بإنشاء المؤسسات العامة التعاونية، لتتولى كل منها الإشراف على الأنشطة التعاونية وأن تتبع هذه المؤسسات الوزارة المعنية. وتم إنشاء الإدارة المركزية للتعاون الزراعي وتم

[15] سامح سعيد عبود، التعاونيات: إدارة للتحرر والتقدم، مركز المحروسة 2015.

[16] Hongchun، Z. (2006). International experiences with environmental and Economic accounting.

[17] يشير سعيد عبود (مرجع سابق) إلى أن نظام يوليو قام بتأميم ثلاثة جمعيات للتعاون الاستهلاكي (الأهرام والنيل والإسكندرية)، ثم بعد ذلك تمت خصخصتها في عصر مبارك دون التفكير في إرجاعها لملاكها الأصليين.

تأسيس جمعيات تعاونية بكل القرى وبجميع أراضي الإصلاح الزراعي، وأصبحت التعاونيات ذراع الدولة في تنفيذ سياساتها الزراعية، وأصبحت مسؤولة عن توجيه الفلاحين بالتزام الدورة الزراعية المقررة من قبل الدولة وتتولى متابعة التنفيذ، وتقوم بتسليم التقاوي والأسمدة والمبيدات للفلاحين واستلام المحاصيل منهم وتحصيل استقطاعات الدولة قبل تسليم الفلاحين عائدات حاصلاتهم الزراعية. وأصبحت بطاقة الحيازة التي تصدرها الجمعية الزراعية هي الوثيقة التي يتم من خلالها النفاذ لأشكال دعم للإنتاج الزراعي كافة، ويتم استلام الحيازة الزراعية من الجمعية الزراعية، وخرج مفهوم الملكية من اللغة العامة للمتمرسين بالزراعة ليحل محله مفهوم الحيازة وأصبحت "بطاقة الحيازة" هي الوثيقة الأعلى والأهم وليس صك الملكية. هذا التغير ليس رمزيًّا أو محدودًا كما تصور البعض، لكنه تغيير جوهري يمس جوهر العلاقات بالأرض، ويغير من طبيعة الملكية كسلطة حاكمة ومطلقة لصاحب "صك الملكية".

عادة ما يتم النظر إلى المواد المتعلقة بتقنين بإيجارات الزراعية ومنح المستأجرين بطاقات حيازة زراعية على أنهما أسسا الأمان الإيجاري للفلاحين، ولكن حين نتعمق أكثر في أثر هذه القوانين واعتماد مفهوم الحيازة وتعريف الحائز بأنه *" مالك الأرض الذي يقوم بزراعتها أو الفرد الذي يستأجر أرضًا من آخرين بالنقد، ويقوم بزراعتها وكذلك الذي يستأجر أرضًا بالمزارعة من مالكها ويقوم بزراعتها* "فإننا نرى إلى أي مدى حدث اختراق لمفهوم الملكية الفردية الذي كان يتصور الكثيرون أنه حسم عام 1882 بإقرار الملكية الفردية، وإلغاء حق الأثر وكل الحقوق الأخرى المرتبطة باستخدامات الأرض. في هذا الإطار يمكن النظر إلى قوانين الإصلاح الزراعي (خصوصًا المواد المتعلقة بتنظيم العلاقات الإيجارية وإعادة تعريف الحيازة) على أنها تعيد تعريف وتحديد العلاقات بالأرض، وإذا كانت عملية نزع الملكية وإعادة التوزيع لم تتجاوز في أهميتها الرقمية 15% من مساحة الأرض فإن قواعد تنظيم العلاقات الإيجارية وأيضًا إقرار نظام التعاون الزراعي وتحديد الدورة الزراعية وأسعار الحاصلات والتوريد الإجباري تعيد فتح الصندوق الذي يعتقد خطأً أنه قد أغلق تمامًا وبلا رجعة.

من هنا يأتي اعتقادنا بأن عام 1882 لا يمثل نهاية تاريخ الملكية أو العلاقات بالأرض، بل نقطة مفصلية في مجال طويل ومفتوح للصراع والتفاوض والكتابة وإعادة الكتابة.

كان ما حدث فيما يتعلق بتغيير هيكل الملكية أقل كثيراً من المأمول، وربما يرجع ذلك إلى أن القانون الأول كان مرنًا إلى حد بعيد، وأعطى مدة زمنية كبيرة للتصرف في الأملاك وبيعها، وفيما يتعلق بقانون الإصلاح الزراعي الأول فقد حدد الملكية بمئتي فدان، وأوجب الاستيلاء على ما يزيد عن ذلك خلال خمس سنوات من صدوره، علاوة على ذلك سمح للمالك ببيع ما لا يزيد عن مئة فدان لأولاده القصر، كذلك سمح لهم ببيع المتبقي لصغار المُلَّاك بما لا يزيد عن خمسة أفدنة أو يقل عن فدانين، واستثنى القانون الأراضي البور المملوكة للأفراد لمدة 25 عامًا من وقت الملكية، والأراضي التي تمتلكها الشركات[18] وفي خلال ذلك وفي أثنائه كان من يمسكون بزمام الأمور في الإصلاح الزراعي في الخمسينيات، والهيئات القضائية العليا المختصة بأمور الملكية والإصلاح الزراعي هم كبار المُلَّاك وعائلاتهم، لذلك فقد حدثت حركة التفاف ضخمة حول المشروع، نتيجة الثغرات التي تمت الإشارة إليها والعلاقات التقليدية لهذه الفئة بالأجهزة الإدارية. ومن الواضح أن الاتجاه العام للملكية خلال الثلاث القرون الماضية كان في اتجاه زيادة الوزن النسبي للفئات الوسطى؛ فقد زادت الحيازات ما بين (5 إلى 10). وإن كان الكل يُجمع على أن تقنين العلاقات الإيجارية هو أعلى المكاسب التي حققها الفلاح المصري من جراء القانون الإصلاح الزراعي؛ فقد كان المزارع يدفع ما يعادل 75 من العائد الإنتاج الزراعي للمالك، وعلى رغم ذلك فقد حدثت حركة التفاف كبيرة على النظام الإيجاري حيث كان التأجير شفهيًّا.

حققت الدولة مكاسب من إعادة تقنين الضرائب على الأطيان؛ فقد ارتفعت ضريبة الأراضي من 5.8 مليون جنيه عام 1952 إلى 21.8 مليون جنيه عام 1967، فقد كان يعاد النظر في الضريبة كل عشر سنوات، وبلغ التحصيل من فوارق الأسعار في بعض الحالات المصدرة في نفس العام 62.8 مليون جنيه، كما أن المبالغ التي جُمعت من المنتفعين من أرض الإصلاح الزراعي 8.2 مليون جنيه، ومن تسويق بعض الحاصلات 2.4 مليون جنيه[19].

---

[18] فتحي عبد الفتاح، مرجع سابق. 1986.

[19] محمود عودة، 1982، الفلاحون والدولة: دراسات في أساليب الإنتاج والتكوين الاجتماعي للمجتمع التقليدي. دار النهضة العربية، ص 157

ويمكن تلخيص الوضع بعد نهاية الحقبة الناصري بأن تغيرات مهمة قد حدثت على الخريطة الطبقية والاجتماعية في القرى منذ سنة 1952 حتى أوائل السبعينيات، فهناك طبقات اختفت مثل كبار المـلّاك الإقطاعيين وشبه الإقطاعيين، وهناك طبقات برزت وتأكد دورها وثقلها في القرى مثل متوسطي المـلّاك وأغنياء الفلاحين، كما أن هناك طبقات طرأت عليها بعض التغيرات في الحجم والدور مثل صغار المـلّاك، وهناك طبقات تكاد، في النصف الثاني من القرن العشرين، تقف موقفها نفسه في بداية القرن، وهم طبقات فقراء الفلاحين والمعدمين وعمال التراحيل[20]، كما لم تحدث تغييرات جذرية في التركيب المحصولي؛ ظل القطن هو "السيد" صاحب الدور الرئيسي في النمو الاقتصادي للقطاع الزراعي بوصفه المصدر الرئيسي للتمويل، والمساهم الزراعي في تمويل الضرائب، والفروق الناجمة عن التوريد الإجباري للحاصلات، والدخل الناتج من الإصلاح الزراعي.

تعددت الكتابات حول آثار الإصلاح الزراعي في التجربة المصرية، ويمكن حديد أهم نتائج سياسات الإصلاح الزراعي في مجال تطور المسألة الزراعية في مصر على النحو التالي[21]:

- تدعيم ودفع عجلة التحول في الزراعة نتيجة لتحول كبار المـلّاك من الشكل شبه الإقطاعي إلى الاستغلال المتمثل في نظام المزارعة إلى الاستغلال الرأسمالي، الذي يقوم على استخدام العمل المأجور، ويعتمد على الأساليب الحديثة في الزراعة.
- اتساع حجم ونمو نفوذ طبقة أغنياء الفلاحين الذين يزرعون الأرض التي يملكونها، أو يستأجرونها على أساس رأسمالي (زراعة الخضر والفاكهة والزهور).
- إنشاء قطاع عام كبير في الزراعة يضم 970 ألف فدان، ذلك وأن الدولة لم تملِّك الفلاحين ما استولت عليه من أراضٍ الملاك الإقطاعيين ملكية فردية مطلقة بالمفهوم التقليدي، فهي وأن أعطتهم شهادات تملُّك، فقد بقيت المالك الحقيقي للأرض، وهي التي تتخذ القرارات المتعلقة بالإنتاج والاستثمار والتوزيع.

[20] فتحي عبد الفتاح، القرية المعاصرة بين الإصلاح والثورة، 2006.

[21] محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة 1945- 1985. مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1988 ص 84

- إدخال تقنيات وأدوات الثورة الخضراء للريف المصري (البذور المحسنة، والتسميد المكثف، والميكنة الثقيلة) عبر دعم حكومي لتكثيف الإنتاج الزراعي وزيادة إنتاجية الفدان.

مع تولي السادات الحكم بدأ عصر جديد للزراعة المصرية[22]. في أكتوبر 1971 أصدر الرئيس قرارًا بتعويض الإقطاعيين السابقين عن الأراضي التي تمت مصادرتها عام 1952 قدره 70 مثل ضريبة الأطيان الزراعية بالإضافة للقيمة السوقية للمنشآت والحدائق التي كانت على تلك الأراضي. وفي عام 1972 ألغى العزل السياسي الذي كان مفروضًا على نحو 12 ألف مواطن ممن شملتهم الإجراءات الناصرية السابقة. في ذلك العام أيضًا ألغيت الحراسات على ممتلكات 1200 من العائلات المصرية الغنية، ثم ألغيت جميع الحراسات المتبقية في 31 أغسطس 1981[23].

بعد انتصار أكتوبر وزيادة مصداقية النظام ونفوذه أخذ تغيير السياسات الاقتصادية قوة دفع جديدة للتوجه نحو سياسات اقتصاديات السوق "الانفتاح". في أكتوبر عام 1974، أصدر السادات ورقة أكتوبر التي أكد فيها أن الهدف الرئيسي للانفتاح الاقتصادي هو دعم الاستثمار لدفع عجلة الإنتاج، وأكد ممدوح سالم، رئيس الوزراء في ذلك الوقت، أن الانفتاح الاقتصادي هو سياسة اقتصادية تهدف إلى تطوير المجتمع وتحقيق طاقته الإنتاجية، ولا تتعارض مع عدالة التوزيع ولا تضعف القطاع العام ولا تنافي التخطيط القومي[24]. وفي عام 1975 تم إعادة النظر في بعض بنود قانون الإصلاح الزراعي، ووافق مجلس الشعب في 23 يونيو 1975 حق المالك في طرد المستأجر من الأرض في حالة تأخره عن سداد الإيجار لأكثر من

---

[22] محمد أبو مندور، جمال صيام، الأرض والفلاح في مصر: دراسة في آثار تحرير الزراعة المصرية، مركز الدراسات الاقتصادية بجامعة القاهرة ومركز المحروسة، 1995

[23] زهدي الشامي، في الاقتصاد السياسي للزراعة المصرية، عريان ناصيف (مشرفًا) في البحث عن بديل لمشكلات الزراعة والفلاحين في مصر. القاهرة. مركز البحوث العربية. 2008.

[24] Ayubi، Nazih NM. *The state and public policies in Egypt since Sadat*. Vol. 29. Ithaca، 1991.، p 23.

شهرين، كما ألغيت اللجان المحلية لفض المنازعات وأحيلت وظائفها لاختصاص القضاء العادي[25]. وتعرض البنيان التعاوني بشكله الذي تم إرساؤه في عهد عبد الناصر إلى تغيُّرات جوهرية. فقد صدر القرار الجمهوري رقم 824 لسنة 76 بحل الاتحاد التعاوني الزراعي وتوزيع ممتلكاته. وصدر في التاريخ نفسه قرارًا جمهوريًّا بإلغاء الهيئة العامة للتعاون الزراعي، وإلغاء المؤسسة العامة للائتمان الزراعي والتعاوني. وأدخلت تعديلات أخرى على قانون التعاون رقم 51 لسنة 69 تجاه التفكيك، وأخيرًا صدر القانون 117 لسنة 1976 بإنشاء البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وبنوك القرى التي أنيط بها مهمة تمويل الزراعة بديلاً عن التعاونيات. وأنهى السادات حزمة الإصلاحات المضادة بأن أصدر قانونًا للأراضي الصحراوية، وهو القانون الذي صدر في عام 1981 وحدد الحد الأقصى لملكية الفرد إلى 100 فدان و300 للأسرة وعشرة آلاف لشركات الأفراد و50000 للشركات المساهمة.

لم تكن هذه التغيرات بمعزل عن تغيرات أخرى على الصعيد العالمي والمحلى تسببت بشكل أو بآخر في تقليل آثار الاضطرابات المتوقعة لمثل هذه الإجراءات، فقد استوعبت أسواق العمالة الناشئة في دول الخليج العربي ملايين الفلاحين[26]، وتشير دراسة أجريت في نهاية الثمانينيات[27] إلى أن التسارع في معدلات الهجرة إلى الخليج ابتداء بالنصف الثاني من السبعينيات وحتى سنة 1983 ثم أخذ في التباطؤ، وأن غالبية المهاجرين من أصول ريفية.

يمكننا أن نستخلص من القراءات المختلفة لهذه المرحلة، أنه على الرغم من التحولات اليمينية وعملية الإفقار والتمايز التي شهدها الريف في تلك الفترة، إلا أن الانفجار لم يحدث كما أشرنا. ويمكن إرجاع ذلك كما قلنا لامتصاص الهجرة لقطاع مهم من الفلاحين الذين أخرجوا من عملية الإنتاج ولكن أيضًا لعدم حدوث تفكيك كامل للمنظومة البيروقراطية ونظم الدعم التي كانت قائمة في الفترة الناصرية؛ فعلى سبيل المثال قدمت الدولة على تقديم تنازلات

[25] زيادة الضريبة يعنى رفع القيمة الإيجارية بشكل غير مباشر حيث إن الإيجار يساوي سبعة أضعاف الضريبة

[26] لاستيعاب مدى أهمية الهجرة للدول النفطية تجدر الإشارة إلى أن آثار الهجرة قد طالت نحو 15 مليون مواطن بحسابات نسبة الإعالة، أي نحو ثلث سكان مصر في تلك الفترة.

[27] نادر فرجاني، سعيًا وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للأقطار النفطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1988.

للفلاحين في بعض الأحيان بزيادة أسعار المحاصيل الزراعية مثل القطن والقمح والأرز في أواخر السبعينيات. كما أعفت صغار الفلاحين الذين يملكون أقل من 3 فدادين من دفع ضريبة الأطيان الزراعية. واستمرت الحكومة في سياسة دعم المواد الغذائية الأساسية خاصة بعد انتفاضة يناير 1977، التي ازدادت فاتورتها في تلك الفترة حتى وصلت في عام 80-1981 إلى ما يعادل 14% من الدخل القومي.

مع وصول مبارك إلى الحكم وتفاقم الأزمة الاقتصادية، جددت مصر التفاوض مع المؤسسات الدولية بشأن الإصلاح الاقتصادي والتثبيت الهيكلي. أخذت المفاوضات ثلاث سنوات، بعدها تم التوقيع على اتفاق في نوفمبر 1991، كانت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي قد انخرطت مبكرًا في علاقات وطيدة مع هيئة المعونة الأمريكية. شهدت فترة مبارك، تناميًّا لدور كل من البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية في رسم سياسات التنمية الريفية والزراعية[28]. فقد أكد تقرير الوكالة الأمريكية للتنمية على أن مصر لديها الإمكانية للتمتع بشريحة من أسواق السلع الغذائية في أوروبا، ويشمل ذلك الفراولة والفاصوليا الخضراء والفلفل والطماطم والعنب والخوخ والحمضيات، ويتفق مع ذلك تقرير مجلس الشورى لعام 2000، أن الظروف الأنسب لهذا النمط من الإنتاج هو المساحات الكبيرة والاستثمار في التكنولوجيا الزراعية، وبالتالي الحد من الحيازات الصغيرة.

ويمكن توصيف سياسة الدولة في المجال الزراعي منذ التسعينيات، والتي تنبثق من توجيهات البنك الدولي وهيئة المعونة الأمريكية، وفقًا لخطتها لتحرير الزراعة في أربعة محاور متكاملة:

- **المحور الأول:** تخلص الدولة من كل مهامها في الإنتاج الزراعي الفلاحي، ويتضمن ذلك تخليها عن دورها في تحديد مقننات التسميد والتقاوي والمبيدات مركزيًّا، وكذلك تسعير مدخلات الزراعة أو مخرجاتها وترك كل ذلك لقوى السوق، وتخليها عن دعم

[28] Ray bush، economic crisis and the polities of reform in Egypt، west view. P 35

مستلزمات الإنتاج، وكذلك الدعم الائتماني. وإطلاق حرية القطاع الخاص في استيراد وتداول المستلزمات[29].

- **المحور الثاني**: انتهاج سياسة الزراعة من أجل التصدير، بمعنى تحديد أنواع ومساحات المحاصيل المختلفة لقوى السوق بدون تدخل ولو كحد أدنى لتوفير السلع الزراعية والغذائية للأسواق المحلية.
- **المحور الثالث**: الاعتماد على نمط الإنتاج الكبير ودعم نموذج المزارع الزراعية الشاسعة، على غرار كاليفورنيا وذلك عبر استصلاح الصحراء وتسهيل حصول المستثمرين الزراعيين على مساحات شاسعة من الأراضي.
- **المحور الرابع**: انتهاج سياسة (الاعتماد الذاتي) في معالجة الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي بدلاً عن سياسة الاكتفاء الذاتي بمعنى إنتاج سلع زراعية تحتاج إليها الأسواق الأجنبية الخارجية وهى السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية واستخدام حصيلة الصادرات في استيراد ما تحتاج إليه مما لا تتمتع فيه بميزة نسبية[30].

قامت الدولة إذن بتقليص دورها فيما يتعلق بزراعات الفلاحين في الوادي والدلتا، ودشنت استراتيجية لإلغاء كل أوجه الدعم والتدخل لصالح الفلاحين في "الوادي والدلتا" وبدأت في دعم الزراعات التصديرية والمساحات الشاسعة بالصحراء من خلال حزمة من التسهيلات والإجراءات والقوانين (سوف نتناول ذلك بمزيد من التفصيل في الفصل الرابع)، واتخذت مجموعة من الإجراءات لتقليص دعم الفلاحين بالوادي والدلتا، مثل: تحرير أسعار توريد المحاصيل الزراعية ابتداءً بـ1987 وتم تحرير 12 محصول من التوريد الإجباري والتسعير الإجباري، وبقي فقط القطن والأرز وقصب السكر، وقد لحقت هذه الإجراءات كل من

---

[29] في الحقيقة لم تتخل الدولة عن دورها الزراعي، وذلك لأنها غيَّرت التوجهات الداعمة تجاه الاستصلاح في الأراضي الجديدة وذلك من خلال الإعفاءات والمساعدات التي يتلقاها المستثمر في الأراضي الجديدة، فما نعنيه هو تخلى الدولة عن الزراعة في الوادي القديم، وإن كان غير دقيق أيضًا فلا تزال الدولة تفرض سيطرتها على محصول القصب مثلاً وتجبر الزراع على زراعة القمح من خلال الضغط على الجهاز التنفيذي بالمحافظات بتوريد حصص محددة من القمح.

[30] على نويجى –نحو بنك للتعاون الزراعي لمواجهة السياسة الزراعية الجديدة للحكومة– مطبوعات التجمع.

الأرز والقطن في 1990 و1994، ولم يبق إلا قصب السكر خاضعًا لسلطة الدولة[31]، وأُلغي دعم الأسمدة، ما عدا فوسفات البوتاسيوم، وتقليل دعم مبيدات دودة القطن في 1997، وسُمِح للقطاع الخاص بالاتجار في مستلزمات الإنتاج، واستيراد الأسمدة، وإلغاء قيام القطاع العام ببيع العلف الموحد بأسعار مدعومة، وقد اكتملت هذه الإجراءات بحلول 1993، إلغاء الحد الأقصى لملكية أراضي الاستصلاح للشركات الزراعية وتسهيلات تمكين المستثمرين من الأراضي وتوصيل المياه للمزارع الصحراوية الكبرى، قانون تنظيم العلاقات الإيجارية بين المالك والمستأجر (قانون 96 لسنة 1992) والذي يعد آخر خطوات برنامج تحرير القطاع الزراعي الفلاحي.

مثَّل عصر مبارك تماديًّا في تحرير الزراعة المصرية، ومعنى التحرير هنا مشوَّه، فهو يشير إلى أن الدولة "لم تتدخل" في القطاع الزراعي، لكن ما حدث في الحقيقة كما أشرنا هو إعادة توجيه لسياسات الدولة لصالح كبار المصدرين الزراعية، وكذلك المستثمرين في القطاع الزراعي، فقد سخَّرت الدولة كل إمكاناتها من أجل استصلاح الأراضي الصحراوية وتسليمها إياهم. وقلَّصت دعم المزارعين في الوادي والدلتا وبدأت تدعم المستثمرين في الزراعة الصحراوية، وحررت سعر الإيجارات الزراعية مما أدى إلى ارتفاعها وخفضت أسعار الأراضي الجديدة لكبار المستثمرين لتصل إلى 50 جنيه للفدان، جعلت مدة عقود الإيجارات الزراعية لا تزيد عن ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد في الأرض القديمة، وأعطت عقود إيجارية للمستثمرين لمدة تصل إلى 99 عامًا، وبدأت في تقنين المياه ومنع زراعة الأرز ببعض المناطق بالدلتا والتزمت بعقودها مع المستثمرين بتوفير المياه على مدار العام على مدار 24 ساعة يوميًّا.

قامت الدولة فعليًّا منذ بداية عهد مبارك في تفكيك الموروث الناصري بشكل تدريجي وجزئي وغير معلن أحيانًا لامتصاص أي احتقان اجتماعي ممكن، ولكن كان القانون رقم 96 لسنة 1992 حاسمًا في التحول الليبرالي في الزراعة، إذ أنه أنهى أهم جوانب قوانين الإصلاح الزراعي المتمثلة في تأمين حقوق الاستغلال الأخرى، بخلاف الملكية العقارية بتحقيق الأمان

---

[31] مندور صيام. الأرض والفلاح في مصر "دراسة في آثار تحرير الزراعة المصرية"، مركز الدراسات الاقتصادية الزراعية ومركز المحروسة، القاهرة. 1995. ص: 28.

الإيجاري. في 1992 وافق البرلمان المصري على القانون الذي يحمل اسم قانون "إصلاح العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر" وقد تضمن ذلك القانون زيادة القيمة الإيجارية من 7 أمثال الضريبة السارية على الأطيان الزراعية إلى 22 مثل الضريبة خلال الفترة الانتقالية والتي تبلغ خمس سنوات ثم بعد ذلك تترك الحرية للسوق لتحديد قيمة الإيجار، وتضمن مرحلة انتقالية انتهت في أول أكتوبر 1997 لتتحرر العلاقة الإيجارية تمامًا.

وقد أشار القانون إلى أن المستأجرين المقيمين بالأرض المستأجرة لا يتم طردهم حتى توفر لهم الدولة سكنًا بديلاً، كما يشير القانون إلى أن للمالك الحق في أخذ الأرض من المستأجر خلال فترة الخمس سنوات على أن يدفع 40 مثل الضريبة عن كل سنة متبقية؛ بمعنى أنه إذا أراد أن يأخذ الأرض في 1993 فعليه أن يدفع 200 مثل الضريبة أما في 1994 فيدع 1600 مثل الضريبة ولكن إذا انتظر حتى نهاية الخمس سنوات لا يدفع شيئًا في مقابل الأرض، كما أعطى القانون، في مادته الخامسة، الأولوية للمتضررين من القانون الحق في الأرض المستصلحة حديثًا وفقًا للشروط والقواعد المعمول بها.

وقد كان الهدف المعلن من القانون هو زيادة المساحات الكبيرة المتطلبة لإنتاج السوق وإمكانية إدخال التقنيات الحديثة، ومن ثم فإن تغيير السعر وزيادة الإيجارات سوف يدعم الإنتاج وتطوير أساليب الإنتاج والوفاء بالمتطلبات التصديرية، وذلك يجذب الاستثمارات للقطاع الزراعي. أما الهدف الغير معلن بالنسبة لرأى بوش فهو دعم مصالح شاغلي مقاعد البرلمان بصفة خاصة والحكومة بصفة عامة، وبالنسبة لي فإن تقاطع المصالح ليس كافيًا وحده لإتمام هذا القانون، فقد توفرت الشروط نفسها في الأملاك العقارية السكنية، ولكن لم يتم اتخاذ نفس الموقف، وأتصور أن الموضوع مرتبط بتمثيل الريف نفسه، فإذا كان القانون قد تسبب في طرد نحو 904 ألف مستأجر، ما يعني قرابة الخمسة ملايين أسرة مصرية 431 ألف أسرة تضرروا كليًّا من جراء القانون و472 ألف أسرة فقدت في المتوسط 46 في المئة من دخلها[32]، لماذا إذن لم تتردد الدول في تنفيذه؟ هناك أسباب كثيرة يمكن أن تفسر إقدام الدولة على تلك

[32] انظر كرم صابر، ملامح تغيرات جديدة في ريف مصر ص 207-239، في ماذا يجرى في الريف المصري: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكيف الهيكلي، تحرير مصطفي كامل السيد، كرم صابر، وانظر أيضًا راي بوش، استراتيجية زراعية بدون فلاحين، ص 15- 42 نفس الكتاب.

الخطوة؛ منها محاولة إبداء حسن النية أمام لجان البنك الدولي حول نيتها في الاستمرار في برنامج التحرر الاقتصادي إلى نهايته، خصوصًا وأن هذا الإجراء جاء قبل تمديد الاتفاق مع بنك عام 1998، وأيضًا لأن القانون في الحقيقة كان يصب في مصلحة قطاع من النخب الحضرية المالكة للأصول بالريف، والتي تريد أن تعظم استفادتها من أصولها العقارية. فالنظرة للريف كما أشر كريستوفر christopher[33] تقوم تاريخيًا على أنه مصدر لتوليد الدخل بشكل أساسي للطبقات غير الريفية من المجتمع.

ويعتبر البعض تاريخ القانون نقطة انطلاق للموجه الثورية التي أدت إلى يناير 2011[34]؛ فقد كانت نقطة انطلاق لموجة من الاحتجاجات بدأت عام 1997 واشتدت وطأتها وتوسعت دوائرها في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. حيث شهد الريف المصري صدامات عديدة بين الملاك والمستأجرين وحركات احتجاجية من جراء تطبيق ذلك القانون. وسجل مركز الأرض لحقوق الإنسان قطاعًا منها، فقد أدت الصدامات إلى موت 87 شخص وإصابة 545 آخرين، كما تم القبض على 798 شخص، ويشير التقرير إلى أن الأمن استخدم العنف في مواجهه الفلاحين[35]، وتجدر الإشارة إلى أن الحزم الذي تم به تنفيذ القانون كان أشد بكثير من الحزم الذي صاحب قوانين الإصلاح الزراعي لعام 1952.

---

[33] Christopher j. Eyre، peasant and modern leasing strategies in ancient Egypt، journal of the economic and social history of the orient، vol. 40 no. 4 1997 pp 367- 390

[34] لمزيد من التفاصيل انظر، صقر النور. "الفلاحون والثورة في مصر: فاعلون منسيون"، مجلة المستقبل العربي، المجلد 37، عدد 427. ص 28-43.

[35] انظر مجموعة تقارير مركز الأرض لحقوق الإنسان منها: مركز الأرض لحقوق الإنسان، أحوال الفلاحين في ريف مصر (تقرير)، مركز الأرض لحقوق الإنسان. القاهرة، 2001؛ مركز الأرض لحقوق الإنسان، أوضاع الفلاحين وقطاع الزراعة في ظل العولمة، تقرير مركز الأرض لحقوق الإنسان، القاهرة، 2002؛ مركز الأرض لحقوق الإنسان، حقوق الفلاحين في خطر، تقرير مركز الأرض لحقوق الإنسان، القاهرة، 2003.

فيما يتعلق بالنظام الهيدروليكي، مثَّل السد العالي خاتمة لسلسة من الإجراءات التي بدأت في عهد محمد علي واستمرت في عهد الإنجليز من أجل السيطرة على النيل، وأحدثت تغيرات في خواص التربة والمياه والتنوع البيولوجي بالإضافة إلى تغيرات أساليب الزراعة وممارسات الفلاحين والتحول الكامل إلى الري الدائم. يجب ألا ننسى أنه قبل عام 1880 كانت نسبة الزراعة الصيفية تمثل 20% من المساحة المزروعة فقط. فبعد إتمام السد العالي في عام 1964 أصبحت الأراضي كلها تروى بالري الدائم، وأصبحت الزراعة مكثفة وصار النيل داجنًا تمامًا. السد العالي هو نهاية سلسلة الخطوات التي تتبعناها خلال الفصل السابق والتي انتهت بتدجين النيل والسيطرة عليه تمامًا من قبل المهندسين.

راكم السد العالي من الآثار البيئية التي حدثت نتيجة لمجموعة السدود والقناطر التي أسسها الإنجليز. وهنا نشير إلى ما كتبه رشدي السعيد[36] الذي أشار إلى أن بناء السد العالي "تغيرت نوعية مياه النيل بعد حجز الطمي وراء السد العالي. فقد أصبحت المياه في مجرى النيل بطيئة وقليلة العكارة، وكانت درجة العكارة قبل بناء السد تتراوح بين 30 ملليجرامًا في اللتر في موسم التحاريق ترتفع إلى 300 ملليجرام في اللتر في موسم الفيضان. أما بعد بناء السد فأصبحت درجة العكارة 5-40 ملليجرام في اللتر. كما زادت كثافة النباتات الهائمة في ماء النيل من متوسط 160 ملليجرام في اللتر إلى متوسط 250 ملليجرام في اللتر، وكذلك الطحالب غير المستحبة التي تسبب رائحة كريهة للماء فقد زادت بكميات كبيرة مما استدعى استخدام كميات كبيرة من الكلور في تنقية المياه"[37]. كما أن النيل أصبح مستودعًا يتلقى الكثير من النفايات الزراعية المنزلية والصناعية. وأثَّرت هذه التحولات في الأسماك النهرية فقد اختفى الكثير منها وفي عام 1948 أجرى مسحًا للأسماك النهرية كان هناك 47 نوعًا في

[36] يقدم رشدي سعيد في كتابه "نهر النيل: نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل" تحليلاً لإيجابيات وسلبيات السد العالي والنقاشات التي طرحها البيئيون ونظرتهم إليه "ككارثة بيئية" في ذلك الوقت. انظر الصفحات 247 إلى 270.

[37] رشدي السعيد، نهر النيل: نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل، دار الهلال. 2001 (طبعة ثانية)، ص 269.

النهر في مصر وجد منها 17 نوعًا فقط في ثمانينات القرن العشرين. يتناقص هذا التنوع كلما اتجهنا شمالاً؛ ففي دمياط يوجد سبعة أصناف فقط.

أما بالنسبة للأرض الزراعية فقد زادت ملوحتها لأن نظام ري الحياض كان يغسل الأملاح الزائدة عن التربة خاصة بأراضي الدلتا. وأدى الري الدائم أيضًا إلى ارتفاع منسوب الماء الأرضي وتدهور خواص التربة. تؤكد ذلك دراسة عاطف كشك التي أجراها حول تقييم تدهور الأراضي في محافظة المنيا، وقد أوضح أن تدهور الأراضي الزراعية مرتبط بزيادة ملوحة التربة وتغول الكثبان الرملية على الأراضي القريبة من الصحراء، وكذلك زيادة البناء على الأراضي الزراعية، وأرجع كشك العاملين الأوليين إلى تأثير تشييد السد العالي، ارتبطت التحولات في النظام الزراعي الإيكولوجي بتقنيات الثورة الخضراء التي اتبعت في مصر خصوصًا في الفترة الناصرية، وظلت عملية دعم الفلاحين مستمرة رغم تقلصها حتى نهايات التسعينيات من القرن العشرين حتى انتهت تمامًا قبل دخول الألفية الجديدة[38].

حوّلت الثورة الخضراء التي تبناها ناصر الممارسات الزراعية نحو التكثيف الزراعي، وزادت إنتاجية المحاصيل الغذائية الرئيسية مثل الأرز والقمح والذرة، التي حدث تطوير كبير في تقاويها عالية الإنتاجية خلال الفترة الناصرية. كما تم تشييد مصنع للأسمدة وتم استيراد المبيدات وتوزيع كل من المبيدات والأسمدة والتقاوي المحسنة بأسعار مدعومة من قبل الدولة. هذا بالإضافة إلى تطور منظومة الري التي أوردناها سلفًا. وسنوضح في الفقرات التالية بعض معالم الثورة الخضراء (التكثيف والتمسيد والمبيدات والأصناف المحسبة) وآثارها على النظام الزراعي البيئية.

فيما يتعلق بتطوير المحاصيل بدأت أول عملية تحسين لأصناف القمح في عام1944 وهي عملية التهجين أي تلقيح صنف بصنف آخر وكان متوسط الإنتاج يتراوح بين 3 أرادب و5 أرادب. استمرت عملية التهجين حتى عام 1958 وأسفرت البحوث الزراعية التطبيقية عن تطوير صنف قمح جيزة 44، وارتفع المتوسط إلى نحو7 أرادب من إنتاج قمح جيزة 155

---

[38] Kishk Mohammed A. "Land degradation in the Nile Valley." *Ambio* (Sweden). 1986.

وهو يحقق إنتاجية عالية، وعلى الرغم من أن الحكومة حاولت فرض القمح المكسيكي على المزارعين لكن الفلاح المصري عزف عن زراعته، واستمر في زراعة قمح جيزة 155. وقد استطاعت مصر في عهد عبد الناصر بفضل الثورة الخضراء أن ترفع الاكتفاء الذاتي من القمح إلى 80% من احتياجاتها. سيطرت الأصناف المهجنة على الحقول المصرية وفي سنة 1998 كانت الأصناف الهجينة تغطي 99.9% من جملة الأراضي المزروعة بالقمح (قمح الخبز أو القمح الدارج 94.5% وقمح الديورم أو قمح المكرونة 4.4% في حين قمح البرميدال أو القمح البلدي يشغل 0.1% من جملة المساحة[39].

أما عن التسميد، فبعد تشييد السد العالي، كما أشرنا انقطع الفيضان الذي كان يوفر عنصرًا متجددًا لتخصيب الأراضي المصرية خاصة من عنصر الفوسفات والنيتروجين والذي كان يأتي من الهضبة الأثيوبية محملاً بمياه الفيضان زاد استخدام الأسمدة بشكل مطرد. لذلك اهتمت الثورة الخضراء الناصرية بصناعة الأسمدة. وعلى رغم أن للأرض الزراعية ثلاثة أنواع من الأسمدة لتكثيف إنتاجها هي: الأزوتية والفوسفاتية والبوتاسيه، إلا أنه يتركز استخدام الأسمدة في مصر على الأسمدة الأزوتية والفوسفاتية دون غيرها. ويمثل استهلاك الأسمدة الأزوتية 70% من إجمالي استهلاك الأسمدة في مصر. وقد زاد استخدام الأسمدة النيتروجينية من 437.000 طن عام 1970 إلى 800000 طن عام 1980[40]. واستمر هذا التزايد حتى بلغ نحو 6.6 مليون طن عام 1999-2000، وأخذ في التزايد حتى بلغ 10 مليون طن عام 2003-2004 بنسبة زيادة 60.2% عن عام 1999-2000.

---

39 William J. Burns، *Economic Aid and American Foreign Policy Toward Egypt*، *1955-1981* (Albany: Suny Press، 1985)، p. 126; R. Parlberg، *Food Trade and Foreign Policy*، *1985*، p. 118.

40 Brogaard، Sara، and Helén Falkenström. "Assessing Stalinization، sand encroachment and expanding urban areas in the Nile Valley using Landsat MSS data." *Lunds universitets Naturgeografiska institution-Seminarieuppsatser* (1995).

الجدير بالذكر هنا أن مصر لها تاريخ طويل مع صناعة الأسمدة، حيث بدأ إنتاج الأسمدة الفوسفاتية عام 1936 ثم بدأ إنتاج الأسمدة الأزوتية عام 1951، وأسس مصنع كيما عام 1956 وفي بداية القرن الواحد والعشرين وصل إجمالي عدد الشركات المنتجة للأسمدة الأزوتية 8 شركات، وعدد الشركات المنتجة للأسمدة الفوسفاتية 3 شركات. وقد بلغ الإنتاج المصري من الأسمدة 15.5 مليون طن عام 2007 فيما يبلغ الاستهلاك 8.5 مليون طن، بما يعني أن هناك فائضًا قدره 7 ملايين طن إضافة إلا إن الاستهلاك من الأسمدة الأزوتية الأكثر استخدامًا في مصر لا يتعدى 70% من الإنتاج. ويرجع البعض حدوث الأزمة إلى اتجاه الشركات للتصدير إضافة إلى وجود خلل في آلية التوزيع[41].

أما عن الميكنة الزراعية فقد اهتمت الثورة الخضراء الناصرية بتوسيع استخدام الميكنة الزراعية كما يتضح من الجدول التالي، وكان لهذه الزيادة أثر كبير في تغير خواص التربة كما أنها لعبت دورًا مهمًا في تغيير تنظيم العمل الزراعي، ولعبت الجمعيات الزراعية دورًا في توفير المكينة الزراعية للفلاحين.

جدول رقم (3): الميكنة الزراعية بين عامي 1952–1969.

الميكنة	العدد عام 1950	العدد عام 1969
الجرارات	1972	20062
آلات الري	15170	31473
آلات الحصاد	–	3363

المصدر: فتحي عبد الفتاح محتسبة من إحصاءات التعدادات الزراعية ص 76.

إجمالاً، يمكن القول إن تقنيات الثورة الخضراء تثير تساؤلات عديدة من جانب المهتمين بالتحولات الزراعية، فمن ناحية كان أحد أهم نتائج هذه الثورة الخضراء هي زيادة إنتاج

[41] مركز الأرض لحقوق الإنسان، أزمة الأسمدة في مصر (المشكلة والحل)، سلسلة الأرض والفلاح العدد رقم "43"، مركز الأرض لحقوق الإنسان. 2007.

الغذاء وتحسين سبل عيش ملايين الفلاحين عبر العالم، إلا أن العواقب الإيكولوجية غير المرغوبة، التي تم توثيقها جيدًا، تشير إلى تدهور خواص الموارد وإهدار المياه والأرض والتنوع البيولوجي. ويعد مسح الأرضي الذي يجريه مركز بحوث الأراضي والمياه بمركز البحوث الزراعية مصدرًا مهًما لمعرفة درجة التغير في خصوبة التربة.

يصنف المسح الأراضي الزراعية إلى 6 درجات. الدرجات من 1–4 تعبر عن تفاوت الإنتاجية، بينما تعبر الدرجة الخامسة عن الأراضي القاحلة، والسادسة عن الأراضي غير الصالحة للاستخدام في الزراعة. ويعتمد هذا التصنيف على الخصائص الفيزيائية والكيميائية للأراضي، وهذا هو التصنيف الأشمل للأراضي الزراعية. يبدو جليًّا من البيانات المعروضة بالجدول رقم (4) أن نسبة الأراضي بالدرجة الأولى قد تقلَّصت خلال الفترة المعروضة إلى أقل من الثلث في مقابل زيادة أراضي الدرجات الأخرى، وهذا التقلُّص مرتبط بشكل أساسي بتدهور خواص التربة الزراعية.

جدول رقم (4): درجات خصوبة الأراضي بين 1981 إلى 2005 (بالألف فدان)

التصنيف	المساحة الكلية	الدرجة الأولى	الدرجة الثانية	الدرجة الثالثة	الدرجة الرابعة	الدرجة الخامسة
1981–1985	5992.3	3161.6	2107.2	487.4	180.4	55.6
1991–1995	7156	2442	2925	1378	338	73
2001–2005	7785.5	978.4	3257.3	2122.8	815.9	611.1

المصدر: Marzin 2017، Jacques، et al. ،

تسبب الانتقال من الإصلاح الزراعي البرجوازي إلى التحول النيوليبرالي في إحداث تغييرات ملحوظة في التركيب المحصول ففي عام 1952 احتلت المحاصيل الحقلية 99% من المساحة

المحصولية مقابل 1% فقط لكل من الخضروات والفاكهة. وخلال الستينيات تضاعف نصيب زراعات الفواكه من المساحات المحصولية. وظل القطن المحصول النقدي الرئيسي للزراعة المصرية، ولكن في أواسط الستينيات زاد نصيب محاصيل الأرز والقصب من المساحة على حساب القطن. واستحوذ القطن والأرز على 17% من جملة المساحة المزروعة عام 1964. ظلت نسبة البرسيم والذرة ثابتة نسبيًا، في عام 1991 انخفضت نسبة المحاصيل الحقلية إلى 90% وتشغل المحاصيل الخمسة الأساسية (القطن والبرسيم والقمح والذرة والأرز) نحو 85% من تلك المساحة. وزادت نسبة الخضر إلى7% تشغل البطيخ والطماطم والبطاطس 75% منها، ووصلت نسبة الفاكهة إلى 2.4% يشغل كل من العنب والمانجو والموالح 80% منها.

ساهم النظام الإيكولوجي-الزراعي الذي تم تشييده خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين في تحديد معالم الواقع الزراعي الذي نعيشه. فالعمارة الهيدروليكية ليست مجرد شاهد أو معلم تاريخي مثل الأهرامات ولكنها مُكوِّن أساسي في المشهد الطبيعي والمائي والحياة اليومية في الريف المصري، وفاعل أساسي في سبل عيش الفلاحين والعمليات والممارسات الزراعية اليوم. يمكن القول إن النظام الإيكولوجي-الزراعي الجديد الذي تبلور خلال النصف الثاني من القرن العشرين هو نتاج مزيج من تأثير استكمال السيطرة على النيل عبر بناء السد العالي، واتباع أدوات الثورة الخضراء في الزراعة المصرية ودعم التسميد والمبيدات والري للفلاحين على الأقل حتى تسعينيات القرن العشرين. هذان العاملان المتضافران أثَّرا بشكل جذري على بنية النظام الإيكولوجي الزراعي بالوادي والدلتا، وولَّدا نظامًا جديدًا ليس ناتجًا فقط وبشكل حصري عن دور هذين العاملين، لكن وبشكل أساسي على تفاعل الفلاحين مع هذين العاملين.

تستهدف سياسات التنمية الريفية والزراعية[42] بالضرورة تحسين نوعية حياة السكان في المناطق الريفية وتحسين الإنتاج الزراعي. والعلاقة بين التنمية الريفية والتنمية الزراعية لم تكن دائمًا واحدة في السياسات العامة المصرية خلال الستين سنة الماضية. وعلى رغم إشارتنا للسياسات الزراعية في أجزاء متفرقة من الدراسة فإننا نحاول أن نركز بشكل أكبر على "نماذج التنمية" الزراعية والريفية والعلاقة بينها، والهدف من فصل ما هو زراعي عما هو ريفي هنا يأتي بغرض التحليل ومحاولات قراءة سياسات الدولة خلال الفترة الماضية منذ يوليو 1952 للوصول لفهم أكثر عمقًا للتحولات التي حدثت لتلك السياسات في الريف المصري في العقود الأخيرة.

خلال الفترة الناصرية كان هناك تلازمًا في الخطاب السياسي بين المجال الزراعي والمجال الريفي. كان عبد الناصر يقول مثلاً "*مدارس لأبناء الفلاحين، علاج لأبناء الفلاحين*". كان مصطلح "فلاح" يعبر بشكل مباشر عن كل من ساكني الريف وممارسي الزراعة معًا في الخطاب الرسمي وفي استراتيجيات التنمية. هذا التلازم بين ما هو ريفي وما هو زراعي يظهر بوضوح في التوسع في إنشاء الوحدات الاجتماعية المجمعة والتي كانت تشتمل على المدارس والوحدات الصحية بالإضافة إلى الوحدات الزراعية والاجتماعية، ووضع المدرسة والوحدة الصحية مع الوحدة الزراعية معًا يعبر بشكل مباشر عن مدى رؤية الدولة في هذا التلازم بين ما زراعي وما هو ريفي.

بين عامي 1952 و1956 انتشرت الوحدات الاجتماعية المجمعة في الريف. قامت الدولة بإنشاء 250 وحدة مجمعة، تخدم كل واحدة منها 15 ألف مواطن، وتضم (وحدة صحية، مدرسة ابتدائية، ووحدة زراعية، ووحدة اجتماعية). كما أن عدد الوحدات الصحية في الريف قبل عام 1952 كان 222 وحدة ووصل إلى 585 وحدة في عام 1958، وقد تم وضع

[42] يرتكز هذا الجزء على دراسة، لمزيد من التفاصيل انظر صقر النور "سياسات التنمية الريفية والزراعية في مصر: مساراتها التاريخية وآثارها في الفلاحين" *مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد 3 عدد 10، 2014. ص 103-118.*

خطة لتعميم الخدمات الصحية في الريف سنة 1962 وأُقر مشروع ناصر للرعاية الصحية الذي يقضي بإنشاء 400 وحدة قروية بالريف[43]. هذا بالإضافة إلى قرار الثورة بتعميم مجانية التعليم في جميع مراحله، وهو ما أتاح فرصة أكبر لأبناء الريف للالتحاق بالتعليم[44]. في المجال الزراعي وعلى رغم نمو القطاع الزراعي الذي شهده أول الحقبة الناصرية (1952–1960)، فقد أدى ضخّ الاستثمارات في القطاع الصناعي وامتصاص العائد من الزراعة إلى انحسار النمو في القطاع الزراعي[45]. ويشير جويلي والمنياوي[46] إلى أن الاهتمام بالاستثمار في الزراعة انخفض بشكل كبير؛ حيث كان 23% من جملة الاستثمارات العامة في عام 1960، ليصل إلى 9% في منتصف السبعينيات.

كانت هذه التنمية تحدث "بلا فلاحين" بمعنى أنهم لم يكونوا شركاء في صناعة السياسات، بالإضافة إلى القيود المتعلقة بتدخل الدولة في القرارات الزراعية (فرض الدورة الزراعية والتسليم الجبري للمحاصيل والتسعير الجائر من قبل الدولة للمحاصيل الأساسية مثل: القطن والقمح والقصب والأرز والبصل والفول البلدي والفول السوداني والسمسم والعدس والموالح).

شهدت هذه المرحلة ارتباطًا شديدًا بين التنمية الزراعية والريفية في مجال التنمية، بدأ يتباعد تدريجيًّا بامتصاص العائد من النمو الزراعي واستثماره في قطاعات أخرى، وتخفيض الاستثمارات في القطاع الزراعي، هذا بالإضافة إلى بداية دخول الملكيات الشاسعة للدولة

---

43 أحمد خليفة، المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري: 1952- 1980، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.1985.

44 المرجع السابق.

45 John waterbury. *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes*. Princeton: Princeton University Press. 1983.

46 Goueli Ahmed، El Miniawy Ahmed. Food and Agricultural Policies in Egypt. *CIHEAM – Cahier Options Méditerranéennes*. 1993. URL: (http://ressources.ciheam.org/om/pdf/c07/94400054.pdf تم الاطلاع عليه في فبراير 2012).

بداية من 1971، وتقليص الإنفاق على تنمية القرى تحت تأثير مصروفات الحربين التي دخلت مصر فيهما خلال هذه الفترة (1956: 1967). وعلى رغم ذلك كانت السلطة هي التي تحتكر القرار الزراعي في شكل من "السلطوية التنموية" التي تستبعد الفلاحين من قرارات التنمية وإدارة الموارد الزراعية لتنتج تنمية زراعية وريفية بلا مشاركة فاعلة للفلاحين والفاعلين المحلين في إنتاجها أو تطويرها، بل كانوا فقط يستقبلون التوجيهات وينفذون التعليمات الصادرة من قمة الهرم التكنوقراطي.

خلال فترة حكم السادات رافق الانفتاح الاقتصادي تحولاً لبراليًّا للقطاع الزراعي بدأ في 1975؛ فالمرحلة الأولى لعملية التحرير الاقتصادي الشامل تم إقرارها رسميًّا عام 1991 بعد توقيع اتفاق برنامجي الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي مع البنك الدولي. وقد أدت هذه التحولات إلى ما أشرنا إليه من قبل من إنهاء لكل الامتيازات التي تحصَّل عليها الفلاحون خلال الفترة الناصرية. شهدت هذه المرحلة أيضًا فصلاً تدريجيًّا بين ما هو تنمية ريفية وما هو تنمية زراعية في استراتيجيات الدولة وبرامجها للتنمية وفي الخطاب الرسمي بشكل عام فما هو زراعي أصبح يعتمد بشكل أساسي متعلق بمسائل الاستصلاح الزراعي، وما هو ريفي أصبح يرتبط بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لساكني القرى الذين يتم وصفهم عادة بالمتأخرين وبأنهم سبب "تخلف" الزراعة المصرية.

زاد الفصل بين التنمية الريفية والزراعية؛ فمن جهة تم دعم الزراعة استثمارية في الصحراء والتشجيع على تأسيس شركات خاصة حملت أغلب مسمياتها "شركة تنمية زراعية"، تحصل على دعم من الدولة والقروض وتوصيل المياه والخدمات وتسهيلات في سداد قيمة الأرض. ومن جهة أخرى تم تأسيس جهاز بناء وتنمية القرية المصرية عام 1973، الذي مثَّل حجر الزاوية في رؤية الدولة للتنمية الريفية. شهدت هذه الفترة بروز الاهتمام بمصطلح "التنمية الريفية"، وبدأت مصطلحات مثل "فلاحي، أو قروي" تختفي تدريجيًّا من الخطاب السياسي والأكاديمي ليحل محله مصطلح الريف، وقد شهدت هذه المرحلة بناء المنشآت التعليمية والوحدات الصحية بالقرى، واختفاء الوحدات الاجتماعية المجمعة، وتفكيكها دون وجود أي اهتمام بالزراعة في الوادي والدلتا.

في عام 1994 أقرت الدولة مشروع للتنمية الريفية المتكاملة "شروق" والذي هدف إلى تحسين نوعية الحياة في الريف، وقد جاء هذا المشروع القومي لتقليل الآثار الاجتماعية الناجمة عن تطبيق الإصلاح الاقتصادي في القطاع الزراعي[47]. وهنا تتحول ملامح الفصل بين التنمية الزراعية والتنمية الزراعية التي تأصلت منذ إقرار برنامج الإصلاح الاقتصادي الليبرالي، إلى خطة واضحة المعالم، من خلال تبني مشروع شروق كاستراتيجية عامة للدولة في التنمية الريفية. تم إعلان البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة- شروق- أساسًا لسياسة التنمية الريفية في إطار السعي لمواجهة جملة التحديات التي واجهت ريف مصر في تلك الفترة نتيجة لتطبيق سياسات الإصلاح الزراعي الليبرالي في الزراعة المصرية، ولقد ظهر الالتزام السياسي تجاه دعم شروق[48]، حيث عقد المؤتمر القومي للتنمية الريفية المتكاملة 1994 تحت رعاية رئيس الجمهورية، وأعقب المؤتمر تشكيل اللجنة القومية للتنمية الريفية برئاسة السيد رئيس الوزراء. جاء التأكيد على أهمية شروق أيضًا في خطاب الرئيس مبارك أمام الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى (ديسمبر 1995)، وقد تكرر ذلك في خطابه عامي 1996 و1997. وأصبح شروق مكونًا أساسيًّا في حكومة الدكتور عاطف عبيد 1999. وتم إنشاء وزارة للتنمية الريفية، كما تم تشكيل مجموعة وزارية لتنمية المناطق الريفية.

يوضح إبراهيم محرم[49] مدير جهاز بناء وتنمية القرية في ذلك الوقت، وصاحب فكرة مشروع شروق، أهداف المشروع بهدفين محددين هما: تحسين نوعية الحياة للمواطنين في القرية المصرية، والمشاركة الواسعة والعميقة لأبناء هذا المجتمع المحلي الريفي في تحسين مجتمعه المحلي، وعلى رغم أن برنامج شروق أُقر في الأساس لتلافي الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الليبرالي في الريف المصري، إلا أن الزراعة كانت غائبة بشكل كبير في المشروعات المزمع

---

[47] Mohamed Nawar، "Rural development policies in Egypt: historical background and evolution of the institutional framework "، *Options méditerranéennes*، serie A، N° 71 (2006)، *[on line]*. https://is.gd/9lq3o3

[48] على الصاوي "الغموض المقصود: نظرة المشرع إلى الحكم المحلي في مصر"، مجلة النهضة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، عدد أكتوبر، (2002). ص 44 - 75.

[49] إبراهيم محرم، شروق: التنمية الريفية، دار التعاون، القاهرة، 1997.

تنفيذها. أهملت الزراعة فيما عدا خدمات الإرشاد الزراعي وبعض القروض متناهية الصغر. ويصف أحد العاملين بجهاز بناء وتنمية القرية التنمية عبر القروض متناهية الصغر بأنها "*كل خطط التنمية ومكافحة الفقر ليست مجدية لأنها تعتمد على منح قروض، لكن هذه القروض غير مجدية لأنها لا تتعدى الثلاثة آلاف جنيهًا [أي] أقل من ثمن بقرة أو جاموسة، يقوم المزارع بصرف القرض ثم يستدين مرة أخرى، ولكنه لا يحسِّن وضعه*"[50]. تركيز الإنفاق في برنامج شروق على مشروعات البنية التحتية، حيث إنه حتى 31/ 2001/12 تم تنفيذ 9046 مشروعًا في مجال البنية الأساسية، بتكلفة قدرها 401 مليون جنيه. وتنفيذ 4873 مشروعًا في مجال التنمية البشرية والاجتماعية، بتكلفة قدرها 103 مليون جنيه. وتنفيذ 9637 مشروعًا في مجال التنمية الاقتصادية بتكلفة قدرها 36 مليون جنيه. تركز شروق إذن على مشروعات البنية التحية وبناء المؤسسات التعليمية والصحية وشبكات الصرف الصحي، ولم تلتفت إلى الزراعة وتأمين الحيازة أو صيانة التربة والحصول على المياه. وبشكل عام فقد اختفى مشروع شروق تدريجيًا ابتداءً بعام 1999 وأعيد تغير اسم وزارة التنمية الريفية إلى وزارة التنمية المحلية، كما فُككت المجموعة الوزارية لتنمية المناطق الريفية التي شكلت في ذلك الوقت، وتقلَّص التمويل المادي تدريجيًا حتى انتهى ذكر البرنامج تمامًا في الخطاب الرسمي للدولة ابتداءً بعام 2002.

في عصر مبارك زاد التباعد بين ما هو زراعي وما هو ريفي بالنظر إلى التناقض بين المسارين: التنمية الريفية التي تتجاهل وتهمش الزراعة وتركز على "تشييد" المؤسسات التعليمية والصحية وشبكات الصرف الصحي، والتنمية الزراعية التي تتجاهل وتهمل الفلاحين وترتكز على المستثمرين والزراعة الصحراوية التصديرية، فقد نُظِر إلى عقلية الفلاحين وطريقة حياتهم كأحد معوقات التنمية، وإلى الزراعة الفلاحية كزراعة "غير قابلة للتطوير" ولا تستحق الدعم. وظلت السياسات الزراعية وخطط التنمية تتمركز حول رعاية الزراعات في الصحراء والتصديرية على حساب الزراعات الفلاحية والعائلية. وزادت أزمات الزراعة الفلاحية في الريف من جراء تهميش الزراعة الفلاحية وعدم ضخ الاستثمارات والإفقار المنظم للفلاحين، ولجأ الفلاحون

---

[50] مقابلة أجريت عام 2009 مع مدير مكتب التنمية الريفية بديوان عام إحدى محافظات جنوب مصر.

إلى تهميش الزراعة باستراتيجيات بقائهم، فاضطروا للهجرة ولتنويع مصادر دخلهم وانتقلت الزراعة إلى هامش سبل عيشهم.

ختامًا، يتضح لنا أن ما عرضناه حول الإصلاح الزراعي والإصلاح المضاد يؤكد أن مسألة الاستحواذ على الأرض لم تنته بإقرار الملكية الفردية في نهايات القرن التاسع عشر، كما يتصور البعض، ولكنها موضوع مفتوح أعيد فتحه على الأقل ثلاث مرات خلال الحقبة، فالمرة الأولى كانت عبر قوانين الإصلاح الزراعي، والمرة الثانية هي عام 1979 وفي هذا التاريخ تم تطبيق قانون المالك والمستأجر والذي يلغي بدوره قيد الضمان الإيجاري الذي اشتملت عليه قوانين الإصلاح الزراعي الناصرية، أما الشكل الثالث من إعادة فتح مسألة الملكية وهو مرتبط بتحديد ملكية الدولة للأراضي الصحراوية والصراع الدائر منذ 1980 والمستمر حول آليات التملك وأشكال الحقوق حول الأرض الزراعية والذي سنتناوله في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

دخلت الزراعة المصرية القرن الحادي والعشرين وسط هذه الديناميكيات المستمرة، التي لا تشتمل فقط على تحولات العلاقة بين الإنسان والموارد، ولكن على تحولات في علاقات السلطة بالأرض والفلاح أيضًا. وإذا كنا قد تناولنا في هذا الفصل والذي سبقه صورة كلية لهذه الديناميكيات الحاصلة خلال قرابة ثلاثة قرون من تطور المسألة الزراعية وإنتاج الفقر والغذاء والجوع معًا. فإننا في الفصل القادم سنتناول واقع الفلاح والقطاع الزراعي.

الفصل الثالث:

واقع الزراعة الفلاحية والفلاحين في الوادي والدلتا

خلال الفترة الزمنية من ستينيات القرن العشرين إلى العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، مرت السياسة الزراعية المصرية من دعم الإنتاج الزراعي بتوفير البذور المحسنة والأسمدة والمبيدات بأسعار معقولة، إلى سياسة تقلص من دعم المنتجين الزراعيين الصغار وفتح الأبواب أمام المستثمرين في القطاع الزراعي والزراعات التصديرية.

ورغم تغيرات السياسة الزراعية وتفاقم الضغوط على المنتجين الزراعيين الأساسيين للغذاء، وهم الفلاحون الصغار والمتوسطون، إلا أنه لا تزال الزراعة الفلاحية بالأساس توفر قدرًا كبيرًا من الاكتفاء الذاتي للمصريين. ووفقًا لدراسة Blanc وAbis[1]، فإن إنتاج القمح كان في حدود 1.5 مليون طن بالستينيات ووصل إلى 4 ملايين طن بمنصف الثمانينيات، ويتراوح بين 7 و8.5 مليون طن عام 2015-2016. وتنتج مصر نحو 22.5 مليون طن من الحبوب، ونحو 10 ملايين طن من الخضر، ونحو 10 ملايين طن من الفواكه، و3 ملايين طن من بنجر السكر ونحو 15.9 مليون طن من قصب السكر[2]. وتوفر الزراعة المحلية نحو 63% من احتياجات السكان المصريين الغذائية. وتساهم بنحو 13% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010/2009.

في عام 2012 كانت الصادرات الزراعية تمثل 17% من الصادرات و26% من الواردات، وإذا أردنا أن نختبر كفاءة السياسة التصديرية التي لا تزال متبعة في مصر فيكن النظر إلى البيانات المتعلقة بالتوازن في الميزان التجاري الزراعي. كان العجز بين الصادرات والواردات عام 1980 نحو مليار دولار وهو في عام 2012 نحو 13 مليار دولار. وإذا كانت مصر تستورد كميات كبيرة من القمح (نحو 9.8 مليار طن) فإنها تستورد كميات كبيرة أيضًا من الذرة (7 ملايين طن) ومن السكر (مليون طن) ومن فول الصويا (مليون طن) ومن زيت النخيل (نصف مليون طن). في حين تصدِّر نحو مليون طن من البرتقال ونصف مليون طن من البطاطس ونصف مليون طن من البصل ونحو ربع مليون طن من السكر، بالإضافة إلى كميات متفاوتة من الخضروات والعصائر والفراولة[3].

يتضح من الجدول رقم (5) حجم الفجوة الغذائية والحالة الكلية لإنتاج الغذاء، وهي تعبر عن وضع جيد نسبيًّا، لكن هذه البيانات لا تعطي صورة حقيقة عن مسألة التوزيع وآليات

[1] Blanc، Abis et Pierre، Sébastien، Égypte، entre insécurités alimentaires et inconnues géopolitiques. Paris، *Le Demeter*، 2015. pp. 193-250.

[2] أحمد السيد النجار، الفلاحون...انحياز ناصر و"سراندو" مبارك وآمال الحاضر، 29 سبتمبر2014 . الأهرام اليومي. https://is.gd/t62Rw7 (تم الاطلاع بتاريخ 1 نوفمبر 2017)

[3] Blanc، Abis et Pierre 2015.p.214

الحصول على الغذاء. وهذه إحدى إشكاليات سياسات الأمن الغذائي التي تُعنى بالوفرة على المستوى الكلي ولا تراعي مسائل التوزيع والحصول على الغذاء. فقد تحدث المجاعات كما يؤكد الباحث الهندي أمارتيا سين (الحاصل على نوبل) في كتاب الفقر والمجاعات[4]، أن توفُّر الغذاء على المستوى القومي لا يعني حصول الأفراد والأسر عليه فقد ينتشر الجوع بينما تنتشر السلع بالأسواق، حيث تعجز الأسر والأفراد عن الحصول عليها لعدم توفر الأموال، ومع ذلك لا يزال التركيز على الأمن الغذائي بهذا المعنى الكلي، دون التدقيق حول حصول الأفراد والأسر على الغذاء، هو ما يوجه مفهوم الأمن الغذائي ومحددات الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية.

جدول (5): نسبة الاكتفاء الذاتي من بعض الأغذية في مصر عام 2013

المحصول	نسبة الاكتفاء الذاتي
القمح	51
الذرة	53.3
الأرز	102.6
السكر	74.8
الفول	81.5
الزيوت النباتية	31.9
اللحوم الحمراء	83.3
الدواجن	96.3
الأسماك	99.8
البيض	100

[4] Sen، Amartya. *Poverty and famines: an essay on entitlement and deprivation*. Oxford university press، 1981.

المواح	145.7
العنب	105.2
البطاطس	123.1
البصل	127.1

المصدر: Marzin، Jacques، .et al. 2017

ووفقًا لبيانات تعداد عام 2017 للسكان، فإن عدد سكان الريف وصل إلى نحو 54.75 مليون شخص يمثلون نحو 57.8% من جملة السكان في مصر، ومن الملاحظ زيادة نسبة السكان في الريف عنها عام 2006 والتي كانت تمثل 57% من جملة السكان[5]. وفقًا لتعداد الزراعي لعام 2010/2009 فإن عدد السكان المنتمين للأسر الزراعية يمثل 28.4 مليون نسمة، وهذا يعني 38% من جملة السكان و70% من المقيمين في الريف يعملون بالزراعة. في عام 2008 كان إجمالي القوى العاملة في القطاع الزراعي نحو 6.7 ملايين عامل. وعلى رغم انخفاض الوزن النسبي للعاملين بالقطاع الزراعي بين عامي 1980 و2010 إلا أن عدد العاملين بالزراعة قد زاد بنسبة 69.5% خلال هذه الفترة، وهذا بدوره يعني أن القطاع الزراعي لا يزال فاعلاً ويمثل ثقلاً أساسيًا في تشغيل القطاعات الريفية ولا يزال 28.2% من قوة العمل في القطاع الزراعي.

[5] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جدول أهم خصائص ومؤشرات التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2017.

جدول (6): تقييم قوة العمل في القطاع الزراعي

السنة	إجمالي قوة العمل بالمليون	قوة العمل الزراعية بالمليون	% قوة العمل الزراعية/قوة العمل
1980	9.8	4.2	42.9
1985	11.4	4.2	36.8
1990	13	4.5	34.6
1995	14.9	4.6	30.9
2000	17	4.9	28.8
2005	19	5.2	27.4
2010	23.8	6.7	28.2

المصدر: MARZIN،Jacques، et al. 2017

كما يتضح من جدول تطور الحيازة رقم (7)، فإنه صغار الفلاحين الذين يملكون حيازات أقل من خمسة أفدنة يمثلون 90% من هيكل الملكية. وأن الأسر الزراعية التي تمتلك أقل من فدان واحد هي الأكثر وتمثل نحو 37.7% من المجتمع الزراعي. ترتفع هذه النسبة إلى 69% لمن هم أقل من ثلاثة أفدنة في حين نحو 9% يملكون أقل من 20 فدان وواحد في المئة من الملاك يملكون أكثر من 20 فدان لكنهم يملكون 24.9% من المساحة المزروعة.

يمثل صغار الفلاحين (أقل من خمسة أفدنة) إذن المكون الأساسي للزراعة في الوادي والدلتا وهم قلب الزراعة المصرية والمنتجون الأساسيون للغذاء. التركيب المحصولي لصغار الفلاحين (ثلاثة أفدنة أو أقل) في عام 2010 وفقًا لبيانات التعداد الزراعي: المحاصيل

الحقلية تمثل 91.4.% من زراعاتهم تنخفض هذه النسبة إلى نحو 71% عند الحيازات الأعلى. ويمثل الخضر 6% بالنسبة لصغار الفلاحين و13.9% بالنسبة لما دونهم، أما الفاكهة فتمثل 2.6 لصغار الفلاحين في حين تمثل 14.7% لما دونهم[6].

ظل نمط الإنتاج الصغير هو أحد أهم سمات الحيازات الزراعية في مصر منذ إقرار الملكية الفردية في نهايات القرن التاسع عشر كما أوضحنا سابقًا.

في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين استفاد صغار الفلاحين مثل غيرهم من أدوات الثورة الخضراء من تكثيف في استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية. ومع ذلك يظل نمط الإنتاج الصغير هو النموذج المسيطر حتى الآن للإنتاج رغم وصوله إلى حدوده خاصة الحدود الإيكولوجية المرتبطة بتدهور حالة التربة وتلوث المياه وزيادة المترسبات الضارة بالنباتات وأيضًا تدهور التنوع الطبيعي بالإضافة إلى نمو احتكارات التقاوي والأسمدة والمبيدات، والذي بدوره يزيد من تكلفة هذا النموذج الاقتصادي بالإضافة إلى تكلفته البيئية الباهظة، التي ظهرت معالمها في خواص العناصر الطبيعية وصحة البشر في مصر[7].

---

[6] لمزيد من التفاصيل حول صغار الملاك ودورهم في الزراعة المصرية انظر:

Marzin, Jacques, *et al.*, Study on small-scale family farming in the Near-East and North Africa region: synthesis. 2017. FAO, Rome.

[7] انظر محمد عاطف كشك *(تحرير) فقر البيئة وبيئة الفقر: وقائع الندوة القومية عن الفقر وتدهور البيئة في الريف المصري*، المنيا 20-22 *أكتوبر* 1997.

- Isabel Bottoms. *Water pollution in Egypt, the causes and concerns*. Egyptian Center for Economic and Social Rights (Report), 2014.
- Megahed, Ayman Mohamed, et al. "Polychlorinated Biphenyls Water Pollution along the River Nile, Egypt." *The Scientific World Journal* 2015 (2015) online at: https://is.gd/N25tBH (Accessed Jan 2017).

جدول رقم (7): تطور الحيازة الزراعية خلال ما يقرب من قرن (1929–2010)

2010	2000	1990	1980	1960	1950	1939	1929		
48.3	43.5	36.1	32.3	26.4	21.4	37.4	36	% الحائزين	أقل من 1 فدان
9.5	8.1	6.5	6	3.4	1.8	2.5	2.8	% المساحة	
43.5	46.9	53.8	57.7	57.1	57.1	43.2	47	% الحائزين	من 1 – 5
37.5	39.1	42.4	46.5	34.4	21.3	16.2	16.4	% المساحة	
5.2	6.3	6.8	7	10.4	12.2	10	2.1	% الحائزين	5– 10
14.5	16.1	15.9	16.6	17.7	13.3	11.3	9.9	% المساحة	
2	2.2	2.1	1.9	3.4	5.2	5	4.4	% الحائزين	10– 20
11.8	11.8	10.1	9.2	11.9	11.5	11.4	9.5	% المساحة	
0.8	0.9	0.9	0.8	1.4	2.6	2.8	2.3	% الحائزين	20– 50
9.9	10.3	9.8	8.9	11.1	12.9	13.8	10.9	% المساحة	
0.1	0.2	0.2	0.1	0.4	0.8	0.9	0.7	% الحائزين	

- Mohammed Atif Kishk. Land Degradation. Egyptian National Committee for MAB. Periodical Bulletin No. 3 and 4، Cairo. 1982.

50–100	% المساحة	7.7	.1	9.4	6.9	2.9	3.7	4	3.4
أكثر من 100	% الحائزين	0.6	0.7	0.6	0.2	0	0.1	0.1	0.1
	% المساحة	42.8	37.7	29.7	14.6	9.8	11.6	11.5	13.4

المصدر: جمعت من تعدادات زراعية مختلفة بواسطة MARZIN، Jacques، et al. 2017.

وعلى رغم سيطرة المساحات الصغيرة على الملكيات الزراعية والكفاءة الإنتاجية النسبية للفلاحين الصغار، إلا أن السياسة الزراعية والخطاب الأكاديمي يتعامل مع هذه المسألة على أنها إحدى أهم مشكلات الزراعة المصرية، وليست كحالة مرتبطة بتطور الملكية. فالبيانات توضح أنه بعد نحو ثلاثين عام من إقرار الملكية يمثل صغار الحائزين نسبة لا يستهان بها من المنتجين، وهذا يتنافى إلى حد كبير مع خطاب "التفتيت" الذي تتبناه الدولة وخبراءها الزراعيين المحليين والدوليين. فعلى رغم أن الدولة أقرت حين حررت قيمة الإيجارات الزراعية عبر قانون 92 لسنة 1997 أن الهدف من القانون هو تحقيق العدالة وزيادة تجميع الأراضي الزراعية فإن الواقع الذي نتج من القانون، وكما يوضحه الجدول، هو زيادة المساحات القزمية (أقل من فدان بنسبة 12%).

الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفلاحين اليوم

يتطلب تناول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفلاحين تعمقًا أكثر في تفاصيل الحياة اليومية واستراتيجيات سبل العيش التي ينتهجونها. وفي هذا الجزء من الدراسة سوف نرتكز بشكل الأساسي على مجموعة من الأبحاث الميدانية التي أجريتها خلال الفترة ما بين عامي 2009 و2015، وسنركز على ثلاثة نقاط الأساسية لإعطاء صورة أكثر تفصيلاً ولكنها غير كاملة عن الأوضاع المعيشة للفلاحين في اليوم. هذه النقاط الثلاث هي مسألة الفقر الريفي، وأوضاع النساء والأطفال في القطاع الزراعي ومسألة الهجرة الانتحارية.

الفقر ظاهرة ريفية في مصر

في السنوات الثلاثين الأخيرة أدت استراتيجية الدولة عبر عنفها الهيكلي إلى تعقيد سبل عيش الفلاحين، وزادت من معدلات الفقر في الريف. حيث أنتجت هذه السياسات زيادة في معدلات التفاوت الاجتماعي وإفقارًا واضحًا لقطاعات كبيرة من سكان الريف[8]. كانت معدلات المساواة الاجتماعية مرتفعة، وكانت وحدة الفقر منخفضة خلال السنوات الأولى من الحقبة الناصري. يشير رياض الغنيمي إلى أنه على مدار 14 عامًا (1951- 1965)، انخفض الفقر الريفي في مصر من نحو 50% إلى 24% من المواطنين. أزالت السياسات الليبرالية الجديدة مكتسبات الحقبة الناصرية، ورفعت معدلات اللا مساواة والفقر في الريف المصري[9]. ويوضح سمير أمين في كتابه ثورة مصر إن الريف المصري اليوم يتكون من 65% من الفلاحين المعدمين (لا يملكون أي أرض نهائيًا أو يملكون أقل من فدان واحد)، و25% من صغار الفلاحين الذين يملكون حيازات تتفاوت حتى العشرة أفدنة و10% من أغنياء الفلاحين[10]، وفقًا لتقرير برنامج التغذية العالمي، يمثل الشباب الريفيون 59% من إجمالي الشباب في مصر، ويمثلون 85% من شباب مصر الفقراء[11].

---

[8] Mohamed Abdel Aal، "Agrarian Reform and Tenancy in Upper Egypt"، In *Counter-Revolution in Egypt's Countryside: Land and Farmers in the Era of Economic Reform*، BUSH Ray (ed.). (London: Zed Books، 2002). p. 139–159.

[9] Riad El-Ghonemy، "Agrarian Reform Policy Issues Never Die"، Keynote speech at the Conference on *Agrarian Reform and Rural Development: Taking Stock*، organized by the Social Research Center of the American University in Cairo، Egypt، 4-7 Mars، 2002. &Riad El-Ghonemy، *The political economy of rural poverty*، Routledge، London and New York. 1990.

[10] سمير أمين، ثورة مصر، دار العين، 2011. ص 25.

[11] World Food Programme. "Egypt –The Status of Poverty and Food Security in Egypt: Analysis and Policy Recommendations."، 2013.

في عام 2007 نشرت وزارة الاستثمار بالتعاون مع البنك الدولي خريطة الفقر في مصر[12]، وقد أظهرت هذه الخريطة أن أفقر 1000 منطقة جغرافية في مصر هي قرى يقع معظمها في ريف صعيد مصر. وحسب لهذه الدراسة[13]، فإنه يوجد بالمناطق الريفية 78% من نسبة الفقراء و80% من نسبة الفقراء المعدمين، و66% من أشباه-الفقراء. وعلى الرغم من أن ريف صعيد مصر يمثل 27% من السكان فإنه يحوي 51% من الفقراء، و66% من الفقراء المعدمين، و31% من أشباه-الفقراء. وإذا كان الفقر ظاهرة ريفية أكثر منها حضرية فإنه يتركز بشكل أكبر في ريف صعيد مصر، حيث إن 95% من القرى الفقيرة في عام 2006 (على أساس أفقر 50 أو أفقر 100 أو أفقر 1000 قرية) تقع في صعيد مصر بينما نحو 80% من هذه القرى توجد في ثلاث محافظات (36% من أفقر ألف قرية بمصر توجد في محافظة المنيا، 24% توجد في محافظة أسيوط، و20% توجد في محافظتي سوهاج).

اشتمل التقرير المشار إليه على توصيات للحكومة بتبني سياسات تتعلق بمكافحة الفقر عن طريق الاستهداف وقد نتج عن ذلك فعلاً تدشين مشروع الاستهداف الجغرافي للفقر (الذي كان يعرف إعلاميًّا باسم مشروع الـ1000 قرية). وتم تقديم السيد جمال مبارك "رئيس لجنة السياسات" راعيًّا رسميًّا للمشروع في ذلك الوقت.

---

[12] World Bank. 2007. *Arab Republic of Egypt: A Poverty Assessment Update (In Two Volumes).* World Bank Report N° 39885-EGY. ،Ministry of Economic Development of the Arab Republic of Egypt، World Bank، Washington، DC.

[13] اعتمدت دراسة البنك الدولي علي ثلاثة مفاهيم مختلفة: الفقر المدقع الذي يعني عدم القدرة على توفير المواد الغذائية الأساسية، والفقر النسبي، الذي يعني عدم القدرة على توفير الإنفاق اللازم لتغطية الحد الأدنى من المواد الغذائية وغير الغذائية، وأشباه الفقراء وهو ما يعادل إنفاق ما يكفي بالكاد لتلبية المواد الغذائية الأساسية ويزيد قليلاً عن الاحتياجات الأساسية غير الغذائية. جميع المجموعات الثلاث مجتمعة تمثل "جميع الفقراء". وتم الحصول على هذه المجموعات من خلال بيانات مسح الدخل والإنفاق. وبناء عليه يشير التقرير إلى أنه في عام 2005 من هو إنفاقهم الاستهلاكي أقل من 995 جنيه في المتوسط سنويًّا يعدون ضمن "فقراء فقر مدقع"، وأولئك الذين إنفاقهم الاستهلاكي أقل من 1423 جنيه من "فقراء نسبيين"، ومن هم بين 1424 جنيه و1854 جنيه سنويًّا "أشباه فقراء".

يمثل مشروع الاستهداف الجغرافي للفقر تغيّرًا نوعيًّا في سياسات الدولة المتبعة في مواجهة الفقر. فقد اتبعت الحكومات (منذ الحقبة الناصرية) منهج العمومية في مكافحة الفقر والنهوض بمحدودي الدخل، بمعنى برامج دعم متاحة للجميع وبمستوي واحد[14]. فعلى الرغم من سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي بدأت في الثمانينيات[15]، إلا أن عمومية الخدمات الاجتماعية كانت قائمة على رغم تدهورها. وظلت الدولة متمسكة بدورها الاجتماعي في مجالات التعليم والصحة وسياسات الدعم (الغذاء، الطاقة) على رغم انسحابها من مجال التشغيل وسوء الخدمات الصحية والتعليمية وتقليص الدعم.

بدأت ملامح التغيرات تظهر عام 2005. حيث تبنى البرنامج الانتخابي لمبارك استراتيجية استهداف الفقراء للحد من انتشار الفقر في إطار "برنامج مستوى معيشي أفضل للفئات الأَوْلى بالرعاية"[16]. وقد بلور المؤتمر الثاني للسياسات الاجتماعية المتكاملة في مصر الذي نظمته وزارة التضامن الاجتماعي ملامح السياسة الاجتماعية الجديدة التي تتكون من ركنين أساسيين، الأول: استهداف الفقراء جغرافيًا واجتماعيًّا، ويمثله مشروع "الألف قرية". والثاني: يمثله تحول مراجعة البطاقات التموينية والتوجه من الدعم العيني إلى المادي أو دمجهما معًا، وتجربة "الدعم النقدي المشروط" الذي اختُبِر على نطاق محدود بمحافظتي أسيوط، ثم بعد ذلك القاهرة بمنطقة عين الصيرة. وقد ظل الاهتمام بالتحويل النقدي محدودًا[17]، إلا أن برنامج الاستهداف الجغرافي للأفقر 1000 قرية مثل نقطة التحول الحقيقية من منهج العمومية إلى منهج الاستهداف في السياسات الاجتماعية للدولة.

---

[14] عبد الفتاح الجبالي. نحو إطار متكامل لسياسات الدعم في مصر، *كراسات استراتيجية*، السنة الثامنة عشرة – العدد 183– فبراير 2008، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية.

[15] بدأت المفاوضات مع المؤسسات الدولية في الثمانيات، أما التوقيع للاتفاق فقد تم في عام 1991.

[16] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2006. دراسة الفقر وخصائص الفقراء في مصر في إطار مسح العقد الاجتماعي مصر 2005، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، أكتوبر.

[17] تم تطبيقه عام 2015 من قبل الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي الذي يسير على نفس الخطة دون مراجعة أو نقد.

عام 2009 بدأ فعليًّا تنفيذ مشروع الاستهداف الجغرافي للفقر وانتهت المرحلة الأولى منه بداية عام 2011 إبان الثورة المصري. ورغم توقف المشروع لخمس سنوات إلا إن الاستراتيجية التي يعاد بناؤها حاليًا لمكافحة الفقر تنتهج المسار ذاته، وتسير في نفس الاتجاه[18]. لذلك تنبع أهمية الرجوع إلى آثاره.

يمكن توجيه نوعين من الانتقادات لهذه السياسات، الأول مرتبط بالإطار النظري، حيث تم تحديد خط الفقر ومؤشرات الرفاهية وفقًا لبيانات الاتفاق الاستهلاكي، ودرجة الفقر وفقًا لهذا المدخل أقل انتشارًا من الفقر بالقياس بطرق أخرى مثل: فقر القدرات، أو مدخل الاستبعاد، وبالتالي فإن الطريقة المختلفة المستخدمة في تحديد خط الفقر قد تؤدي إلى استهداف مجموعات غير فقيرة أو تسرب فقراء من الاستهداف[19]. أما النقد الثاني لمشروع الاستهداف الجغرافي للفقر فنستخلصه من دراسة ميدانية لإحدى القرى التي طُبِّق فيها المشروع بمرحلته الأولى، والتي انتهت في أكتوبر2010؛ وهي قرية نزلة سالمان[20]. أظهرت الدراسة الميدانية بالقرية أن مفهوم الفقر يختلف لدي القرويين عنه لدى الدولة. ففي الوقت الذي تتبني فيه الدولة مفهومًا قاصرًا على الإنفاق والاستهلاك، يتبني القرويون مفهومًا يجمع بين الحصول على الموارد والخدمات والسكن والمكانة والاعتراف الاجتماعيين. بالنسبة للقرويين، يرتبط الفقر بشكل أساسي بالتصنيف الاجتماعي المحلي الذي يقوم على ملكية الأرض والحصول على المياه والتعليم ومياه الشرب والكهرباء بالإضافة إلى العمل بالخارج والمكانة الاجتماعية داخل المجتمع المحلي، كل هذه الأبعاد تتجاهلها الدولة تمامًا، مما يجعل

---

[18] يتم الآن استكمال مشروعات الاستهداف الجغرافي للفقر تحت مسمي "القرى الأكثر احتياجًا". انظر على سبيل المثال: اليوم السابع، تفاصيل المشروع القومي لتطوير القرى الأكثر فقرًا، 13 فبراير 2015. الرابط HTTPS://IS.GD/WUFTID (تم الاطلاع عليه بتاريخ 1 نوفمبر 2017).

[19] Thorbecke، Erik. *Conceptual and measurement issues in poverty analysis*. No. 2004/04. WIDER Discussion Papers//World Institute for Development Economics (UNU-WIDER)، 2004.

[20] لمزيد من المعلومات عن المشروع وتطبيقه في القرية انظر: صقر النور، "نقد الاستهداف الجغرافي للفقر: دراسة حالة لقرية مستهدفة بصعيد مصر"، التهميش والمهمشون في مصر والشرق الأوسط تحرير حبيب عايب وري بوش. دار العين، القاهرة 2013.

مفهوم وبالتالي ممارسات الدولة لمواجه الفقر في الريف قاصرة، بل ويرفع من معدلات فشلها. أظهرت الدراسة أيضًا أن الفقراء ليسوا مستسلمين لظروفهم وليسوا قدريين بالمعنى الذي يمنعهم من مقاومة الظروف التي تحاصر سبل عيشهم، لكنهم لا ينجحون دائمًا في تفادي تلك الصعوبات. وأحيانًا ما تكون مقاومتهم للفقر على حساب استقلالهم (الاضطرار للخضوع لعلاقات زبونية أو استغلال) أو إهدار لقواهم البدنية (استنزاف الطاقات). ومن النتائج المهمة أيضًا مركزية الأرض الزراعية في استراتيجيات الفقراء وكذلك المنزل وتحقيق الأمان الاجتماعي.

ولمواجهة الفقر ينوع الفقراء من سبل عيشهم تنوعًا يضر بمستقبلهم، ويزيد من وقوعهم داخل مصيدة الفقر، وذلك عبر إخراج الأبناء من التعليم والالتحاق بأعمال شاقة في المحاجر، وكذلك مضاعفة ساعات العمل وتقليل الاستهلاك الغذائي. بالإضافة إلى كل ذلك، وهو مرتبط بالتصميم والفهم وآليات مكافحة الفقر التي تفتقر إلى التركيز على الاحتياجات الأساسية للسكان، فإن التنفيذ للمشروع على مستوى القرية التي أجرينا فيها البحث الميداني شابه عدة عيوب، فلم يتم بناء الوحدة الصحية المقررة وقد أدرجت مدرسة كانت قائمة قبل المشروع ضمن إنجازاته، كما تم بناء عمارتين سكنيتين بقرية مجاورة لم ينتقل أحد من القرية للسكن بها.

حقق الاستهداف الجغرافي إذن هدفًا واحدًا وأساسيًا، وهو تضييق السياسات الاجتماعية لكنه لم يصل للفقراء. حيث يؤدي الاستهداف بالضرورة إلى الفصل والتفريق بين المواطنين على مستوى الخدمات، ويؤدي الاستهداف إلى توليد قطاعين: أحدهما معني بالفقراء وتموّله الدولة، والأخر معني بالثروة أو الوفرة ويقدم بواسطة القطاع الخاص. وفي دولة تعاني أساسًا من عدم مساواة عالية في الدخل فإن التفاوت في الخدمات الاجتماعية بالغ الوضوح[21]. وغالبًا ما يؤدي الاستهداف الجغرافي إلى تعميق اللا مساواة. ونشير هنا إلى أمارتيا سين في نقده لسياسات الاستهداف في السياسات الاجتماعية والتحول من برامج "التنمية الشاملة"

---

[21] Mkandawire، Thandika. *Targeting and universalism in poverty reduction*. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development، 2005.

إلى برامج "استهداف الفقراء" حيث قال *"الفوائد التي تقدم بشكل حصري للفقراء غالبًا ما تنتهي بأن تصبح فوائد فقيرة"*[22].

الهجرة الانتحارية

أدت أزمة القطاع الزراعي أيضًا إلى تنامي ظاهرة الهجرة التي اتخذت أشكالاً مختلفة خلال تطور السياسات النيوليبرالية ونموها. ففي حقبة السادات حين قلَّصت الدولة دعمها للقطاع الزراعي ووضح انحيازها لكبار المُلَّاك في مقابل صغار الفلاحين، وبدأ هؤلاء في التصويت على هذه الإجراءات، كانت نسبة المهاجرين إلى العراق بشكل خاص ودول الخليج وليبيا بشكل عام أكبر كثيرًا من نسبتها من الريف عنها من الحضر، وزيادة النسبة من ريف صعيد مصر عن باقي الريف، دليلاً على العلاقة بين الفقر والتهميش والهجرة[23]. لكن هذا النمو المطرد للهجرة ارتبط أيضًا بتسهيلات تمت عبر الإجراءات التي اتخذتها منذ عام 1974. فقد تم تسهل إجراءات السفر وفتحت منافذ لاستخراج جوازات السفر من أقسام الشرطة المنتشرة على مستوى الجمهورية، وأقيمت فروع بكل محافظة للحصول على تصريح العمل الذي حل محل "تأشيرة الهجرة" التي كانت متبعة سابقًا. كما أن الدولة قامت بعمل اتفاقيات لحماية حقوق العمال تسجيل العمال مع كل من السعودية وليبيا والعراق وقطر.

كانت الهجرة هي أحد حلول الدولة لامتصاص "فائض السكان" الناتج عن سياساتها الاقتصادية، وكما يقول أحد قدامي المهاجرين بإحدى قرى الدراسة *"كان السفر بدون نقود*

---

[22] Sen A (1995) ‘‘The political economy of targeting‘‘ in *Public spending and the poor: Theory and evidence*. Van de Walle, Dominique, and Kimberly Nead, eds. World Bank Publications, 1995. pp. 11-24. P 14. ‘‘*Benefits meant exclusively for the poor often end up being poor benefits*’’

[23] نادر فرجاني، سعيًا وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار عربية. (بيروت: مركز دراسات الوحدة عربية، 1988).

أو عقود، وبدأت الإجراءات وسافرت على العراق وناس كتير عملوا نفس الشيء" . استفاد المعدمون الباقون بقراهم من إمكانية استئجار أراضي المسافرين.

من ناحية أخرى، استوعبت الطفرة في قطاعي البناء والسياحة عددًا لا يستهان به من الفلاحين وأبنائهم. لكن تسعينيات القرن العشرين شهدت حروب الخليج المتتالية، وما صاحبها من عودة لآلاف المصريين وارتفاع تكاليف السفر للعمل بالخليج، بالإضافة أيضًا إلى الهجمات الإرهابية التي شهدتها تلك الفترة وأثرت على قطاع السياحة. أدى كل هذا إلى استعادة الزراعة لمكانتها في استراتيجيات الفلاحين ليفاجئوا في نهاية التسعينيات بقانون المالك والمستأجر الذي رفع الإيجارات (التي كانت لا تتعدى 500 في السوق الحرة، بعيدًا عن الإيجارات الضريبية) مسببًا شكلاً من أشكال المضاربة العقارية في سوق الإيجارات الزراعية وصل بإيجارات الأرض إلى 5000 خلال 4 أعوام من تطبيق القانون. انحسرت الزراعة مرة أخرى في استراتيجيات العديد من الفلاحين ولجأوا للعمل "عمال بناء" بالمدن أو "عمال زراعة" بالمزارع الكبرى في الصحراء أو للهجرة إلى ليبيا.

وعلى رغم أن الفترة الناصرية قد قلّصت إلى حد بعيد ظاهرة "عمال التراحيل" الذين يعملون في حقول القطن وينتقلون من قرى الجنوب للعمل بمزارع كبار الملاك بالدلتا، إلا إن أشكالاً متنوعة من عمال التراحيل أقل تنظيًما وأكثر تشرذمًا ظهرت في مصر خلال الثلاثين عامًا الأخيرة، فعمال البناء الواقفين في الميادين بالمدن الكبرى بمصر بملابسهم الريفية وأدوات البناء التي يحملونها هم أحد أشكال عمال التراحيل الجدد. كما إن العمالة الموسمية بمزارع الاستثمارية بالصحاري المحيطة بالقاهرة هم أيضًا عمال تراحيل بصورة ما.

يقف هؤلاء العمال في انتظار مقاول الأنفار، الذي يفاوض ويختار ثم يحملهم لمكان العمل ويبيت بعضهم في محل العمل (بنايات تحت الإنشاء)، أو يعود ليبيت في سوق العمال أو الأماكن العامة أو أماكن غير مجهزة للسكن ومكتظة بالعمال. ويشير أحد التقارير الصحفية

أن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حصر أعداد العمال المياومين بشوارع وميادين المراكز الحضرية المصرية بنحو 8 مليون[24].

أما عن ظاهرة عمال التراحيل الدوليين، فتتمثل بشكل واضح في الحالة الليبية؛ فبعد أن سقطت العراق تحولت ليبيا إلى قبلة العمال المصريين الفقراء، وعلى رغم قسوة العنصرية والاضطهاد الذي يعانيها المصريون في ليبيا–كما يقول أحد الشباب الذي سافر عدة مرات "*التسلية الليبية الوحيدة هي سرقة المصريين، وان كنت رجلاً بلغ الشرطة وستلقى بالحبس ولن يعرف أحد عنك شيئًا* "، إلا أن العمل بليبيا له عدة مميزات؛ الأول أنه لم تكن هناك تأشيرة للدخول في بدايات القرن العشرين، والثاني انخفاض تكاليف السفر، وأخيرًا توفر فرص عمل في قطاع البناء الذي لا يتوقف في المدن الليبية الكبرى. كان مظهر العمال المصريين المتجمعين في "أسواق" ونقاط تجمع العمال بالمدن الليبية الكبرى يمثل ملمحًا أساسيًّا لميادين المدن الليبية الكبرى.

وفقًا لبحث ميداني أجريته في إحدى قرى أسيوط، كان السفر حتى عام 2005 بالميكروباص ذهابًا وإيابا، وكانت الرحلة تكلف 90 جنيهًا، وكان الفرد العامل في البناء يتحصل في ثلاثة شهور ما يعادل 2000 جنيه، وهو مبلغ كان من الصعب على الفلاحين بلا أرض الحصول عليه من خلال العمل اليومي في القرية. بعدها أدخل القذافي تعديلات تُصعِّب دخول المهاجرين؛ مثل وجوب الوصول بالطائرة وليس برًّا وامتلاك 1000 دولار للحصول على تأشيرة سياحية من المطار صالحة لمدة 3 أشهر. اضطرت الظروف العمال المصريين للتحايل على تلك الإجراءات، فكانوا يسافرون بالطائرة ويعودون بالميكروباص حيث إن القواعد تتحدث عن الدخول وليس الخروج. كما أن الـ 1000 دولار الواجب توفرها مع الشخص ليحصل على تأشيرة سياحية بثلاثة أشهر بليبيا تستأجر بمبلغ 250 جنيه في الأسبوع من صاحب شركة السياحة التي تتولى أيضًا حجز تذكرة الطيران. وتعاد إليه مع العائدين من ليبيا. وكل تأخر يضاعف قيمة إيجار المبلغ. كان العمل لثلاثة أشهر يوفر بعض الأموال للأسرة قد

[24] تقرير لجريدة المصريين، بتاريخ 8 سبتمبر 2012، https://is.gd/uUGS16، (تم الاطلاع بتاريخ 1 يناير 2017)

تمكنها من استئجار أرض لمدة موسم زراعي (نصف سنة) لزراعة القمح وبعض البرسيم للماشية، أو ربما تمكنها أكثر من أسرة في المشاركة بشراء بقرة.

كانت الأسر التي تملك أرضًا أو ماشية يتناوب أعضاؤها الذكور على السفر، وفي غياب الذكور تتولى الإناث الاهتمام بالأرض والحيوانات إن وجدت. في عام 2010 كنت متجهًا إلى تونس، وكانت الطائرة ممتلئة بالعمال المصريين، فسألت أحدهم، وكان قادمًا من أسيوط لماذا يسافر إلى عبر تونس ويضطر للجلوس لـ6 ساعات انتظارًا بالمطار ليصل إلى ليبيا رغم سهولة الوصول إليها من القاهرة مباشرة، فقال "*باوفر 50 جنيه، وأولادي أولى بهم*". ولاحظت إن منهم من يحمل بطاطين وأيضًا كراتين يبدو لي أن بها فايش أو كِشْك أو بتّاو. من هنا جاءت فكرة التراحيل الدولية.

هؤلاء العمال الموسميون المسافرون بجلابيبهم وبطاطينهم وخبزهم الجاف والكشك إلى ليبيا ليعملوا في ظروف أشبه بالرق، ويسكنون في البنايات التي يشيدونها أو في العراء، في تلك الساحة التي تُسمى بسوق العمال والتي يأتي إليها التاجر الليبي أو المصري ليلتقط أقواهم بنية وأكثرهم صحة، ويساومهم على السعر أو لا يدفع لهم أحيانًا مهددًا إياهم بإبلاغ السلطات إن كان نافذًا بعد أن يعملوا لديه لعدة أيام. والسؤال؛ لماذا يذهب المصريون إلى هذا الجحيم؟ هل هناك بدائل أخرى؟ أو بالأحرى هل تركت السلطة لهم بدائل؟

عند اندلاع الثورة الليبية التي تلت اندلاع الثورة المصرية بشهور عديدة، اضطر العديد من الفلاحين المصريين إلى العودة من ليبيا وهم يحلمون بأن تنظر الدولة إليهم، خصوصًا أن تشكيل نقابات الفلاحين كان قد بدأ[25]. كما أن بعض الأصوات طرحت مسألة مراجعة قانون المالك والمستأجر وتقنين الإيجارات الزراعية، وأخرى تحدثت عن تسليم أرض للفلاحين. كانت السنة الأولى من الثورة مفعمة بالأحداث الإيجابية، والتقى عصام شرف بوفد الفلاحين. لكن في الوقت ذاته كان الغلاء ينتشر ومعدلات التضخم في ازدياد، ومع الوقت بدا أن إعادة توزيع "مكاسب الثورة" "المادية والرمزية" لم يشملهم، فهم ليسوا عاملين أو

---

[25] لمزيد من التفاصيل حول حركة تشكل النقابات الفلاحية انظر صقر النور، الفلاحون والثورة في مصر: فاعلون منسيون، 2014. مرجع سابق.

موظفين دائمين كي يستفيدوا من الحد الأدنى للأجور أو مستقبلين للضمان الاجتماعي حتى يزيد معاشهم. ولم يكن لديهم الرفاهية اللازمة للانتظار الطويل أو حتى القدرة على النضال المفتوح لأن لديهم أفواهًا مفتوحة. وهذا ما دفعهم للعودة إلى طريقهم القديم الذي غدا أكثر صعوبة ومخاطرة. هم إذن فلاحون تحولوا تحت ضغط السياسة الزراعية إلى عمال تراحيل دوليين، يحملون أرواحهم فوق أكتافهم ينفضون أحلامهم بالتفات الدولة أو/ والثورة لهم ويواصلون سيرهم نحو المجهول. لسان حالهم يقول إن الموت بحثًا عن الرزق أفضل من الموت جوعًا.

أخذت الهجرة إلى ليبيا منحنيات دراماتيكية بعد عام 2012-2013 وسيطرة جماعات إرهابية على مناطق واسعة من البلاد. قبل اندلاع الأحداث في ليبيا كان عدد المصريين بها يقدر بنحو مليون ونصف المليون، وفي تقديرات أخرى 2 مليون، وقد عاد جزء كبير منهم إلى ليبيا على رغم المخاطر التي تضاعفت من جراء خطف وقتل المصريين، وخصوصًا الأقباط. لا توجد تقديرات دقيقة هنا عن عدد الليبيين في مصر الآن، فرئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء يشير إلى وصل الرقم إلى 250-300 ألف عام 2015[26]، بينما وزير القوى العاملة أشار في تقرير صحفي نشر بموقع مصراوي شهر ديسمبر 2015 أن عدد المصريين بليبيا يصل إلى 700 ألف مصري[27]، في حين تورد تقارير صحفية وحقوقية عددًا يوازي المليون مصري في ليبيا الآن.

أدى قطع رؤوس 21 من الأقباط المصريين في فبراير 2015 في ليبيا من قبل تنظيم الدولة الإسلامية بالعراق والشام (داعش) إلى حدوث صدمة شعبية وضجة إعلامية كبيرة، وتصدَّر الخبر الصفحات الرئيسية في العديد من الصحف العالمية، بالإضافة إلى غالبية الصحف المحلية. كان رد فعل الدولة المصرية مُتمركزًا في اتجاهين، الأول توجيه ضربة عسكرية انتقامية للتنظيم، والثاني قرار إعادة بناء كنيسة قرية الضحايا والتي ظهرت فقيرة في الصور التي تم عرضها خلال تشيع جثمان الشهداء وتعويضات لذويهم. على رغم قيام أحد المصورين بزيارة

---

[26] تصريح لرئيس جهاز التعبئة العامة والإحصاء لصحيفة البورصة https://is.gd/fg9rBh (تم الاطلاع عليه بتاريخ 1 نوفمبر 2017)

[27] تصريح وزير القوي العاملة https://is.gd/4BNYIh (تم الاطلاع عليه بتاريخ 1 نوفمبر 2017)

منازل الضحايا وبدا مدى فقرهم وبساطة أحوالهم فقررت الدولة تجديد الكنيسة التي بدت بدورها بسيطة ومتواضعة. غطت الهوية القبطية للضحايا على هوياتهم الأخرى كونهم فلاحين، فهم على سبيل المثال من قرى محافظة المنيا؛ وهي ضمن ثلاث أفقر محافظات على مستوى الجمهورية. أخفى التناول الطائفي للحادثة المسألة الاجتماعية-الاقتصادية.

لم يكن قرار خروج أقباط من قراهم إلى ليبيا خيارًا عاديًّا من خيارات البحث عن العمل، فهم يحملون وشم الصليب على أياديهم ويعملون في مناطق يسهل لعناصر متطرفة استهدافهم فيها. السؤال الذي كان يطرح ويترك دون إجابة هو ما الذي يدفع هؤلاء بالذهاب إلى ليبيا في ظل الظروف التي لا تخفى عليهم ولا على أحد؟ هناك محاولات عديدة للإجابة، ولكن إحدى الإجابات الغائبة والتي نطرحها هنا هي أن العنف الهيكلي الذي تمارسه الدولة ضد الفلاحين المعدمين هو ما يدفعهم للسفر إلى ليبيا، خصوصًا وأن السفر إلى أوروبا، الذي يعد أقل خطورة لكنه أيضًا يعبر عن شكل من أشكال الهجرة الانتحارية، أكثر تكلفة مادية بالنسبة لهؤلاء الفقراء. إن سلوك طريق مفروش بالموت من أجل بضعة مئات من الجنيهات يعني أن الوجود بمصر لا يطرح أية خيارات للبقاء فلا توجد أي سبل للعيش الكريم.

يمكننا أن نفهم استمرار الهجرة في ظل ظروف خطرة التي أوردناها على أنها شكل من أشكال من العنف غير المرئي الذي يدفعهم إلى هذه الخيارات. ويميّز فيليب برجوا Philippe Bourgois[28] بين ثلاثة أنواع من العنف غير المرئي: العنف الهيكلي والعنف الرمزي والعنف اليومي، ويعرف العنف الهيكلي بأنه يشير إلى القرارات السياسية والاقتصادية والترتيبات الاجتماعية التي تضع الأفراد في طريق الضرر. وأما العنف الرمزي، فهو العنف الاجتماعي الثقافي للطبقة المهيمنة. أما العنف اليومي فيصف الممارسات اليومية وأشكال العنف على المستوى الجزئي التفاعلي مثل العنف الأسري والصدامات اليومية. ويرى نانسي Nancy

[28] Bourgois، Philippe. "The power of violence in war and peace Post-Cold War lessons from El Salvador." *Ethnography* 2.1 (2001): 5-34.

وبرجوا[29] أن هذه الأشكال الثلاثة تتداخل ويساهم كل منها في إنتاج الأشكال الأخرى. في دراسة عن البيروقراطية والعنف الهيكلي والفقر في الهند يشير أخيل جوبتا Akhil Gupta[30] إلى أنه عادة ما يتم تجاهل اعتبار الموت جوعًا أو فقرًا نتيجة للعنف الهيكلي التي تمارسه الدولة، وأنها لم تستطع شمل هؤلاء الضحايا في سياساتها للحد من الفقر ومكافحة الجوع، فهل لنا أن نرجع هذا الاندفاع الريفي نحو الموت المحتوم، وليس عملية القتل الوحشية نفسها- إلى العنف الهيكلي الممارس عبر سياسات الدولة الزراعية؟

تأثير الأزمة الزراعية على النساء والأطفال

يؤدي تزايد تنقل الرجال وهجرتهم إلى ترك النساء يزرعن الأرض من أجل توفير غذاء أسرهن. وفي حالات أخرى يؤدي حصول الرجال على التعليم والقدرة على ترك العمل بالزراعة وإيجاد فرص عمل أخرى في قطاع الإنشاءات بالمدن أو بالخارج إلى إتمام العمليات الزراعية بواسطة النساء. كما يؤدي نقص القدرة على توفير أيادٍ عاملة ويؤدي صغر حجم المساحة الزراعية في الريف إلى استمرار شكل تنظيم العمل العائلي. ولا تملك الأسر وحيدة العائل التي ترأسها إناث، إلا الاعتماد بشكل منفرد على عمل المرأة ودخلها.

عادة حين نتحدث عن الأزمة الزراعية في مصر وأحوال الفلاحين، فإننا نميل إلى التفكير في الرجال، سواء المقيمين المنخرطين في أعمال شاقة أو من تحوّلوا إلى عمال تراحيل محليين أو دوليين. وقد رأينا أن عددًا كبيرًا من المزارعين الذكور قد دفعوا حياتهم ثمنًا لسياسات الإصلاح النيوليبرالية التي جعلتهم يفقدون أرضهم ويتحملون تكاليف باهظة قد تصل إلى التضحية بحياتهم من أجل توفير الحد الأدنى لأسرهم.

---

[29] Nancy،Scheper-Hughes ، and Philippe Bourgeois. "Introduction: Making sense of violence." *Violence in war and peace: An anthology* 4 (2004).

[30] Akhil Gupta، *Red Tape Bureaucracy*، *Structural Violence and Poverty in India*.Duke University Press Durham and London. 2012.

تفشل هذه الرؤية القاصرة إلى حد كبير في التقاط الصورة الأكثر قتامة للأزمة الزراعية والمتمثلة في أوضاع النساء الريفيات. وهذا النسيان للنساء بشكل واضح وفاضح مرتبط إلى حد بعيد بهيكل الملكية وسيطرة الرجال على الملكيات الزراعية. وعلى رغم مشاركة المرأة في العمل الزراعي بنسبة 40% إلا إن نسبة النساء الحائزات للأراضي الزراعية لم تزد في عام 2010 عن 7% من جملة الحائزين لأرض زراعية، أغلبهم ضمن فئات صغار الحائزات بنسبة 48% من جملة النساء الحائزات لمساحة 1-4 أفدنه وتتركز النسبة الأكبر في الفلاحات بدون أرض والنساء الحائزات لأقل من فدان التي تبلغ 33%، الأمر الذي يكشف بوضوح مدى الفجوة بين الذكور والإناث في الريف المصري فيما يتعلق بالوصول للأرض الزراعية[31].

لا تظهر البيانات الديموجرافية المتاحة التفاوت بين المرأة والرجل فقط، ولكن أيضًا وبشكل جدير بالملاحظة بين النساء في كلا من الريف والحضر. على سبيل المثال وفقًا لبيانات عام 2014 تمثل نسبة الأمية بين نساء الريف 32.2% بينما بين نساء الحضر 17.6% في حين هي بين رجال الريف 16% وبين رجال الحضر 9.7%، بينما نسبة الحاصلين على تعليم جامعي فاعلي بين إناث ورجال الريف 3.2% 5.2% على الترتيب، وبين نساء ورجال الحضر 12.5%، 14.1% على الترتيب، وهذا يوضح بشكل أكبر مدى تفوق نساء الحضر في فرص الحصول على تعليم عال مقارنة برجال ونساء الريف معًا[32].

توضح بيانات الحالة العملية في بحث قوة العمل لعام 2014 أن غالبية النساء الريفيات العاملات يعملن لدى أسرهن دون أجر وهذه النسبة تمثل 52.7% من الريفيات العاملات، يلي ذلك العمل بأجر نقدي بنسبة 30% من النساء العاملات. وفيما يتعلق بقطاعات العمل 23% من النساء الريفيات تعمل بالقطاع العام و75% بالقطاع الخاص. في حين أن 56% من نساء الحضر العاملات يعملن في القطاع الحكومي و38% بالقطاع الخاص. وهذه الظاهرة المتمثلة بتأنيث العمل بالدوائر الحكومية تقتصر على الحواضر ولم تشتمل على

[31] عبد المولى إسماعيل، "النساء والأرض الزراعية في مصر"، مؤسسة المرأة الجديدة، مجلة طيبة، العدد 18، ديسمبر 2015.

[32] إيمان صدقي وغادة عبد السلام ومنى عبد المرضي، وضع المرأة الريفية في مصر 2014، السكان: بحوث ودراسات (مجلة نصف سنوية)، عدد 91، يناير 2016 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ص 51-61.

الريف. وفيما يتعلق بالعلاقة بين العمل والتعليم فإن نحو 44% من النساء الريفيات العاملات أميات و14.7% منهن جامعيات، في حين أن النساء الحضريات الأميات يمثلن 10.8% من النساء العاملات بينما الحاصلات على تعليم جامعي فما فوق يمثلن 43% من جملة العاملات الحضريات. أي أن العلاقة بين العمل والتعليم في الريف عكسية وذلك بالنظر إلى طبيعة قطاعات العمل التي تعمل بها النساء الريفيات، في حين أن التعليم يزيد فرص الحضريات في الحصول على العمل في القطاعات الحكومية عادة[33]. وهذا مرتبط بطبيعة الأعمال المنوطة بالمرأة الريفية. وفيما يتعلق بمعدلات البطالة فإنها منحسرة لدى المرأة الريفية مقارنة بالمرأة الحضرية، فبينما يصل معدل بطالة النساء الحضريات إلى 29.6% فإنه يعادل 19.7% في الريف، وهو معدل مرتفع حين يقارن بمعدلات البطالة بين الرجال التي تبلغ 11.3% بالحضر و8.4% في الريف. وتعبِّر هذه النسب عن ارتفاع نسبة المشتغلين الفقراء بين نساء ورجال.

قد تعطي هذه الإحصاءات الوصفية صورة أكثر تعقيدًا عن وضع المرأة الريفية وعلاقتها بالعمل وفرصها في التعليم، فارتفاع معدلات العمل للمرأة الريفية مرتبط بما يمكن تسميته تأنيث العمالة الزراعية بالمزارع الاستثمارية المنتشرة حول القاهرة والمشروعات الكبرى بجنوب الوادي. لكن هذه الإحصاءات لا تأخذ في الاعتبار ظروف العمل في القطاعات الزراعية الاستثمارية. فقد أدى نمو الزراعة الرأسمالية خصوصًا في المناطق المحيطة بالقاهرة؛ غرب وشرق الدلتا، إلى نمو شكل جديد من تنظيم العمل أحدث ديناميات في العلاقة بين الجنسين، وتقسيم العمل بينهما. فإذا كان عمل المرأة في الأرض القديمة (الوادي والدلتا) يأخذ شكل العمل العائلي أو العمل دون أجر بشكل أساسي فإن الأشكال الجديدة تتسم بأنها عمل بأجر، عمل بأجر مؤقت وموسمي وشاق ويعتمد على علاقات قوى جديدة.

في 2009 أجريت دراسة عن أحوال النساء العاملات بالقطاع الزراعي الاستثماري بمنطقة غرب الدلتا[34]؛ وهي منطقة لاقت دعمًا وتشجيعًا من الدولة للاستثمار الزراعي الخاص،

---

[33] السكان: بحوث ودراسات (مجلة نصف سنوية)، عدد 91، يناير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2016. ص 51-61

[34] لمزيد من التفاصيل انظر: Bouzidi،Zhour،Saker El Nour، and Wided Moumen. *Le travail des femmes dans le secteur agricole: entre précarité*

يخدم إنتاجها الأسواق المحلية وأسواق التصدير خصوصًا للاتحاد الأوروبي. وتتميز هذه المنطقة بارتفاع عدد الإناث اللائي يعملن دون أي ضمانات متعلقة بظروف العمل أو بالتأمينات الاجتماعية.

وأظهرت نتائج أن متوسط العمر هو 19 عامًا، ومتوسط العمر عند التجربة الأولى للعمل هو 10 سنوات، وحالة التعليم لـ 90% من عينة الدراسة أظهرت أنهم أميون. تقدم النساء من المناطق المحيطة في عينة الدراسة 90% قادمات من قرى محافظة المنوفية و10% قادمات من قرى البحيرة. تعمل النساء في ظروف عمل سيئة تبدأ القصة باستقدامهن من القرى في حافلة صغيرة تسع 12 شخصًا لكنها تحمل ب 25 عاملة. وتقول إحداهن "بنكون محشورين زي سمك في علبة سردين". ويتولى استقدامهن والإشراف على عملهن بالمزرعة متعهد يلقب (بالريّس) ويحصل هذا المتعهد على نسبة 25-30% من دخلهن نظير توفيره هذه الفرصة للعمل. أحيانًا يُعيِّن (الريّس) مراقب في حال انشغاله بأكثر من مجموعة عمل "ورشة" في أماكن متفرقة بالمزارع المنتشرة بالمنطقة. يكون استغلال "الريّس" للنساء العاملات أكبر من استغلاله للرجال العمال؛ فمثلاً، يأخذ المقاول "الريّس" عمولة إضافية من النساء أكثر من الرجال (3 جنيه للرجال و5 جنيه للفتاة في اليوم) وهو يشارك الفتيات طعامهن، وفي بعض الأحيان يدفع الأجرة مباشرة للأب أو للأخ بدلاً عن الفتاة التي تعمل. وتشرح إحدى النساء اللواتي قابلتهن في أثناء العمل الميداني طبيعة العلاقة النسبية مع (الريّس) وفرض سيطرته على العمال قائلة "*الرَّيِس لا يحصل على حصته فقط، بل يأتي أيضًا لتناول طعامنا، وإذا اشتكى المراقب من عملي، فإنه لا يدفع لي أجرة اليوم، وإذا كنت مريضة يقودني إلى الطبيب ولكن لا يدفع لي أجر الطبيب، ولا أحصل على يومية هذا اليوم لأنني لم أعمل*"[35].

---

et empowerment: cas de trois régions en Egypte au Maroc et en Tunisie. Population Council، 2011

[35] عاملة زراعية، 22 سنة. المقابلة أجريت بواسطة الكاتب عام 2009.

لا يوجد أي شكل من أشكال الحماية التي تقدم للفتيات من قبل صاحب العمل أو الريّس لتجنب آثار المبيدات أو المواد الكيمائية التي تتعرض النساء لها في أثناء العمل، وقد عبر 80% منهم عن تعرضهن لمشكلات صحية ناتجة عن العمل.

من معالم تأنيث العمل في الزراعة الاستثمارية زيادة الاعتماد على النساء في غالبية العمليات الزراعية (الشتل وزرع وغرس النباتات وجمع الفواكه (مثل العنب والمانجو والليمون والبرتقال) والخضروات ونقل الأسمدة وتسميد الأرض وحصاد الموز وترتيبه بالسيارات ونقل الفاكهة وتقليم النبات). وقد زادت أجور النساء بشكل مطرد، ففي عام 1995 كان أجر الفتاة 5 جنيهات وصل إلى 10 جنيهات عام 2000 ثم أصبح 25-30 عام 2009. واقترب أجر الفتاة من أجر الشاب (من 25-30) وفي بعض الأحيان يتساوى أجر الجنسين.

إن كون هذا الشكل من العمل مؤقت قائمة في أذهان العديد من الفتيات. ففي كثير من الأحيان يتوقفن عن العمل بعد الزواج، لذلك هناك شيء آخر تظهره نتائج الدراسة وملاحظات ميدانية أخرى في مناطق من الزراعة الرأسمالية بالأراضي الجديدة وهي "عمالة الأطفال" فبالإضافة إلى تأنيث العمل الزراعي نلاحظ الدفع نحو تشغيل الأطفال، فكما أوضحنا أظهرت دراسة الحالة التي عرضناها أشارت غالبية الفتيات إلى أن أول تجربة عمل لهن كانت في سن 10 سنوات، وتوقفت بعض الفتيات في سن (17 أو 18). وهذا يؤكد على انتشار عمالة الأطفال والفتيات تحديدًا في هذا القطاع.

أما بالنسبة لوضع الأطفال في القطاع الزراعي فإذا كانت عمالة الأطفال في القطاع الزراعي التقليدي في طريقها للانحسار في القرية، فإن عمالة الأطفال في القطاع الزراعي الحديث في نمو ملحوظ. فقد أحدث نمو الزراعات "الاستثمارية" على نطاق واسع طفرة نوعية في عمالة الأطفال بالمنطقة الزراعية الجديدة. وبدأت هذه الظاهرة في الظهور في بدايات القرن العشرين؛ حيث انتشرت المزارع الكبيرة بالظهير الصحراوي المتاخم للقرى على طول وادي النيل. وفي هذا الجزء سنتناول دراسة حالة من إحدى قرى محافظة أسيوط، حث تتمركز بتلك المنطقة زراعة الخضروات (الطماطم والفلفل والباذنجان) بشكل رئيسي. وتستخدم عمالة الأطفال في العمليات الزراعية التالية (شتلات النباتات، ورش الكبريت على الطماطم، والحصاد). وغالبًا ما تكون العمالة من الفتيات خصوصًا في موسم الدراسة (الشتوي) والذي يتمركز فيه الطلب

على العمل. أما في الجمعة والعطلات المدرسية والعطلات الصيفية فيذهب الأولاد والبنات معًا. وقد شاهدت في صيف (2010)، بالطريق المؤدي إلى القرية، عشرات الأطفال وهم يحملون السكاكين في أياديهم بعد الساعة الواحدة ظهرًا بعد أن انتهوا من العمل في حقول" قرع اللب". فالأطفال يحضرون معهم السكاكين لتقطيع الثمرة وتفريغ محتواها من البذور على فراش معد لتجفيفها، قبل عرضها على التجار لبيعها[36]. وكما يقول والد إحدى الفتيات العاملات في الزراعة بنجع خضر "*بيشتغلوا في البطيخ واللب في الصيف وفي الشتا بيشتغلوا في الفلفل والباذنجان والطماطم والفول*".

وينظم العمل على النحو التالي، في حدود الثامنة صباحًا يتجه الأطفال إلى منزل مقاول الأنفار (الخولي) المسؤول عن توفير الفتيات للمزارع بالجبل الغربي، وهو من قرية ملاصقة لقرية الأطفال ويختار من بينهم وفقًا لطلب اليوم، ووفقًا لأعمار الفتيات، وغالبًا ما يختار الفتيات الكبار سنًّا والأكثر طولاً والأقوى بنيانًا (غالبًا ما يفضل من سن 12-16 عامًا) ويتحكم العدد المطلوب في ذلك. وتتراوح أعمار الفتيات اللواتي تعملن في المزارع من سن 7 سنوات إلى 16 عامًا. وبعد هذا السن لا تخرج الفتاة للعمل لأنها تكون قد "*كبرت وأصبحت عروسة*" كما قالت لي إحدى السيدات في إشارة لابنتها. ويتحكم الخولي في كل مجريات العمل، فبعد أن يختار الأطفال يتجه بهم إلى الحقل، ثم يختبرهم اختبارًا عمليًّا، إذا لم يسبق لهم العمل في هذا المحصول. وهو أيضًا الذي يتابع عملهم في المزارع ويتحصل على اليومية ويوزعها، وهو ذو سلطة مطلقة على الأطفال تصل لحد العقاب البدني، حيث غالبًا ما يكون ممسكًا بعصا طويلة يلوح بها لتوجيه الأطفال، ويستخدمها في عقابهم إن لزم الأمر (هذا الشكل من العلاقة الذي تصوره لنا الأفلام القديمة لا يزال قائمًا اليوم بمناطق من جنوب مصر). ويحصل الطفل على رغيف عيش "بلدي" بالإضافة إلى قرصي طعمية وجبة للإفطار، ويعمل من التاسعة حتى الواحدة ظهرًا ويتحصل على 7- 10 جنيهات وفقًا لسِنِه وتمرسه في العمل.

---

[36] "اللب" هو بذور أنواع معينة من القرعيات، يتم تجفيفها وتمليحها وتستخدم كمقبلات أو للتسالي وتباع في محلات التسالي والمقلة. كنت قد أشرت إلى أن القرى المحيطة بـ"نزلة سالمان" والتي كانت تشتهر بزراعة القطن قد اتجهت إلى زراعة اللب وهذه القرى هي: الكوديا، وصبنو، والنهاية.

على صعيد متصل، عام 2016، نشر المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI) دراسة حول التغذية والتنمية الاقتصادية، أظهرت أنه في عام 2011 كان نحو 31% من الأطفال المصريين الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و6 سنوات يعانون من التقزم– وهو معدل انتشار يماثل ما نجده عادة في البلدان ذات مستويات الدخل القومي الأقل كثيرًا من مصر. كما أظهرت الدراسة نفسها أن معدل انتشار تقزم الأطفال شهد زيادة كبيرة وبصورة مطردة طوال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهو اتجاه نمطي لبلد يشهد ظروف حرب. وتتعجب الدراسة من حدوث ذلك في ظل معدلات نمو مرتفعة ولا تشير الدراسة إلى أن ذلك قد يكون من جراء تسارع التحول النيوليبرالي في تلك الفترة[37].

يطرح النموذجان المشار إليهما هنا من عمالة النساء والأطفال بالقطاع الزراعي الاستثماري تساؤلات حول علاقة هذا الشكل من "التنمية الزراعية" بتحسين سبل عيش النساء والأطفال، وعن مدى اعتباره شكلاً من أشكال "التنمية الرجعية"، حيث ارتباطه بأشكال جديدة من تنظيم العمل تشابه إلى حد ما نموذج العزبة الذي أوردناه في الفصل الأول من الكتاب.

ترهل الجهاز البيروقراطي للدولة

على رغم السياسات اللبرالية المتسارعة التي اتخذها "مبارك" وتنامي دور بنك التنمية والائتمان الزراعي ليقوم بتقديم الخدمات نفسها التي تقدمها الجمعيات التعاونية الزراعية، إلا أن الجهاز التعاوني لا يزال قائمًا بكل ثقله البيروقراطي. لم تلغِ البيروقراطية الجديدة (بنوك القرية) الجهاز القديم (الجهاز التعاوني الموجَّه) ولكنها قلَّصت نفوذه وظل الجسم البيروقراطي الضخم جاثمًا على أنفاس الحركة التعاونية والزراعة الفلاحية بشكل عام. فإنشاء كيان مواز مدعوم من السلطة والقطاع المصرفي على افتراض أن النظام القديم سيموت والنظام الجديد سينمو ويحل محله تدريجيًّا لم يحدث، حيث خلق هذا الوضع الملتبس حالة من الغموض المقصود تفاقمت

---

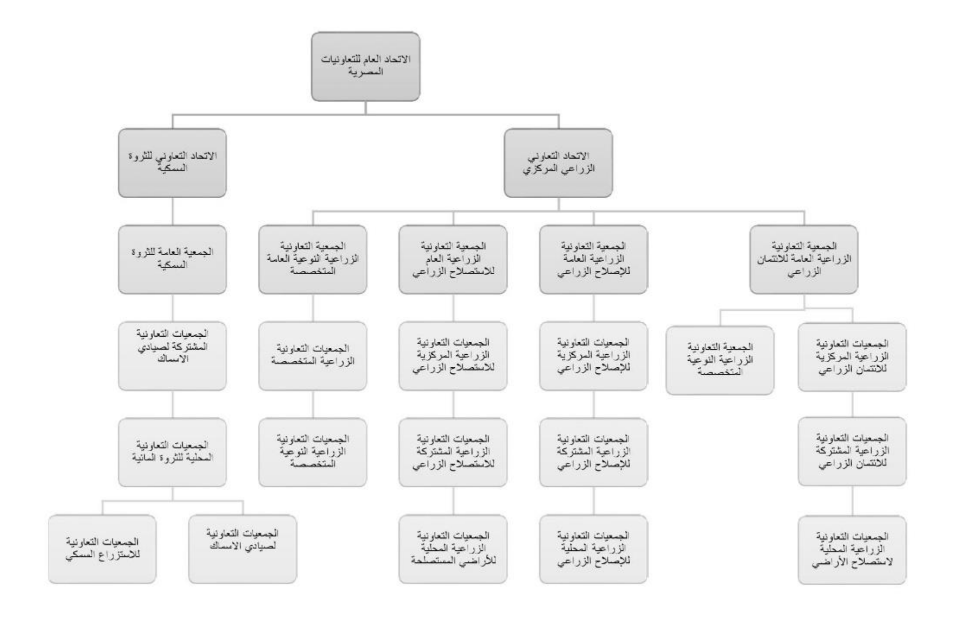
[37] Ecker، Olivier، et al. *Nutrition and economic development:* *Exploring Egypt's exceptionalism and the role of food subsidies*. Intl Food Policy Res Inst، 2016.

تدريجيًّا عبر الإجراءات والسياسات والقوانين المتعارضة. وسنتناول في الفقرات القليلة القادمة بمزيد من التفاصيل الوضع الحالي بإشكالياته المختلفة.

يقع الاتحاد التعاوني الزراعي على قمة البنيان التعاوني الزراعي، ويتكون من أربعة أنواع من الجمعيات:

1) الجمعية التعاونية الزراعية العامة للائتمان الزراعي.
2) الجمعية التعاونية للإصلاح الزراعي.
3) الجمعية التعاونية الزراعية العامة للاستصلاح الزراعي.
4) الجمعيات الزراعية النوعية العامة والمتخصصة، بالإضافة إلى الجمعيات التعاونية للثروة السمكية (وهي خاضعة لقانون خاص بها وهو قانون 123 لسنة 1983). (انظر الشكل 1 والجدول 8)

شكل رقم (1): الهيكل الهرمي للبناء التعاوني الدولتي



المصادر: معهد التخطيط القومي، آفاق ومستقبل التعاونيات الزراعة في المرحلة القادمة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 137، 2001 معهد التخطيط القومي، القاهرة (101).

جدول رقم (8): يوضح التطور التاريخي لعدد التعاونيات حتى عام 1952

السنة	عدد التعاونيات الزراعية
1925	139
1930	514
1935	703
1940	821
1945	2018
1950	2033
1970	5049
2015	5671

المصدر: بيانات حتى عام 1950 مصدرها بحث Fankhauser[38]، البيانات التالية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات متعددة للنشاط التعاوني بالقطاع الزراعي

بلغ عدد الجمعيات التعاونية الزراعية 5786 جمعية عام 2013-2014، وتحتل جمعيات الائتمان الزراعي المرتبة الأولى بنسبة 74.3% من جملة الجمعيات الزراعية، تليها جمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي بنسبة 13.1% ثم جمعيات النوعية للأراضي المستصلحة بنسبة 10.9% ثم الجمعيات السمكية وتمثل نسبة 1.7% من جملة الجمعيات الزراعية.

تؤكد البيانات الثبات النسبي لعدد الجمعيات الزراعية التعاونية العامة في حين أن أعداد تعاونيات الاستصلاح الزراعي تزداد بشكل مطرد. فقد زاد عدد الجمعيات التعاونية الخاصة

[38] Paul،Fankhauser، The Cooperative Movement in Egypt، USAID. (1953.) URL: http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNABJ639.pdf تم الاطلاع عليه بتاريخ 2 نوفمبر 2017).

بالاستصلاح الزراعي من 327 جمعية عام 1992 إلى 592 جمعية عام 2002، الأمر الذي يعكس توجهات السياسة الزراعية المصرية التي تحفز المشروعات الزراعية الاستثمارية بالصحراء، فقد تستخدم التعاونيات الزراعية كغطاء للنفاذ إلى الأراضي الصحراوية بأسعار زهيدة[39].

جدول رقم (9): أشكال التعاونيات الزراعية والأطر الحاكمة وحجم الأعمال

البند/النوع	الجمعيات التعاونية للائتمان الزراعي	جمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي	الجمعيات التعاوني للأراضي المستصلحة	الجمعيات التعاونية للثروة السمكية
القانون	1980/122	1980/122	1980/122	1983/123
عدد الجمعيات	4299 الزمام 5748746	760 الزمام 164419	628 الزمام 1480952	99
عدد الأعضاء المساهمين	3900963	281200	297000	91616
حجم الأعمال (بالألف جنيه)	94886	101535	14242	2017

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشاط التعاوني بالقطاع الزراعي 2013-2014، سبتمبر 2015

[39] عبد المولى إسماعيل، الفلاحون والعاملون في الزراعة والحق في التنظيم، مؤسسة الحياة الأفضل للتنمية الشاملة، المنيا، 2013.

ينحسر دور التعاونيات اليوم في بيع بعض التقاوي والأسمدة، ومنح قروض عينية لهذه المستلزمات الإنتاجية بالإضافة إلى استلام بعض المحاصيل مثل القمح والقطن والقصب. وقد أدى فتح المجال للقطاع الخاص ودخول بنك التنمية والائتمان الزراعي طرفًا في المعادلة إلى تقليص دور الجمعيات وحصر نشاطاتها.

لقد تم وأد الحركة التعاونية التي ولدت ببدايات القرن العشرين (كما تظهر بيانات الجدول بالأعلى). ويرجع سامح عبود ما حدث للحركة التعاونية إبان فترة عبد الناصر إلى سعي نظام يوليو إلى تأميم حركة الناس وشل مبادرتهم الحرة والذاتية والاستحواذ على كل مفاتيح الثروة والسلطة في أياديهم وحدهم[40].

في الأصل التعاونية هي جمعية ذاتية من نساء أو/ورجال، يشكلون معًا مشروعًا اقتصاديًّا يدار بشكل ديمقراطي. وتساعد التعاونية أعضاءها على تحقيق أهدافهم المشتركة وتطلعاتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. والتعاونية مشروع اجتماعي-اقتصادي يعزز الديمقراطية التشاركية وتعطي التعاونيات الأولوية للناس قبل الأرباح. بهذا المعني سيكون من الغريب أن نسمي الشكل المشوه للتعاون الإجباري الموجه والمعطل القائم في مصر بالحركة التعاونية، التي هي في الأصل حركة شعبية ديموقراطية تشاركية وذاتية التنظيم. لقد تم تشويه التعاون الزراعي ليصبح جزءًا من بيروقراطية الدولة ثم بعد ذلك تم تعطيله مع استمراره.

تصدع التبادل المتكافئ بين الإنسان والبيئة في الوادي والدلتا «*Metabolic Rift*»

في علم الأحياء، يشير التبادل أو الأيض metabolismإلى عملية معقدة داخلية يقوم عبرها الكائن الحي (أو الخلية) باستخدام وتحويل المواد والطاقة الموجودة في بيئتها لتوفير مهام الصيانة والسماح للخلية-الكائن بالنمو والتكاثر[41].تحصل المجتمعات البشرية على الموارد

[40] سامح سعيد عبود، نشوء وتاريخ الحركة التعاونية وتطورها، الحوار المتمدن-العدد: 4827 – 4 يونيو 2015 - 20:06، (تم الاطلاع عليه بتاريخ 5 سبتمبر 2016)

[41] Padovan، Dario. "Metabolic exchanges and practices of regulation: The assemblage of environment and society in early social sciences." *Ecological Informatics* 26 (2015): 6-17.

الطبيعية من البيئية وتعيد لها المخلفات أو المواد المستهلكة. تختلف هذه الآليات التي تنظم هذه التفاعلات بالطبع، عما هي في حالة عملية الأيض الغذائي لكن العلاقة بين الإنسان والبيئة تشبه تلك العلاقة بين الكائنات الحية والبيئة في تبادل المواد والطاقة. لذلك فإنه يمكن تعريف التبادل أو الأيض الاجتماعي-الإيكولوجي بأنه تبادل الطاقة والمواد بين المجتمع والبيئة بشكل يحفظ التوازن[42]. وحين يحدث خلل في هذا التبادل بالقدر الذي لا يستطيع معه النظام البيئي تحمل تبعات هذا التبادل أو التكيف معه يحدث ما يسميه جون فوسير "تصدع الأيض أو تصدع التبادل المتكافئ الاجتماعي-الإيكولوجي" ويشير هذا المفهوم إلى القطيعة في التوازن بين البشر والبيئة. هذه القطيعة ناتجة لنمط الإنتاج والاستهلاك الذي يحوِّل البيئة من شريك إلى مورد مجاني يتم استنزافه[43].

يساهم تتبع التصدع الأيضي أو تصدع التكافل المتبادل بين الإنسان والبيئة في فهم تأثيرات نمط الإنتاج السائد في الزراعة، وذلك بالأخذ في الاعتبار الأبعاد الرمزية والمادية للعلاقة بين الإنسان والبيئة. يتناول هذا المنهج الأبعاد المادية للتغيرات في خواص الأرض وخواص التربة وعلى دورة الكربون والأزوت والفوسفات والمياه والتنوع البيولوجي. كما يتناول العلاقات الرمزية للعلاقة بين الإنسان والبيئية، وكذلك الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بنمط الإنتاج وعلاقات القوة. وفيما يتعلق بإرهاصات هذا التصدع على البيئة الزراعة في الوادي والدلتا فإننا نستعين بالشواهد التي تم رصدها من قبل دراسات عديدة في مجالات واسعة من العلوم الطبيعية والزراعية حول ترسب المبيدات الحشرية الأسمدة الكيماوية في المياه والتربة والنبات وتدهور التنوع البيولوجي، وقد عبرت هذه التحولات عن تجاوز سلسلة من الحدود الطبيعية والحيوية وأدت إلى تسارع التناقضات الطبيعية الحيوية في الوادي والدلتا وبروز الخلل في التوازن الإيكولوجي-الزراعي والهيدروليكي أيضًا.

---

[42] Baerlocher, Bianca, and Paul Burger. "Ecological regimes: towards a conceptual integration of biophysical environment into social theory." *Environmental Sociology*. Springer Netherlands, 2010. 79-93.

[43] Foster, John Bellamy. *Marx's ecology: Materialism and nature*. NYU Press, 2000.

على سبيل المثال، تلاحظ الدراسات المختلفة حول مياه النيل أن التهديد الأكثر إلحاحًا يتمثل في تلوث المياه من ناحية، وزيادة الاحتياجات المائية نتيجة النمو السكاني ومشروعات تعمير واستزراع الصحراء من ناحية أخرى. وتشكِّل مياه الصرف الزراعي والصناعي من المصارف التي تصب مباشرة في النيل المصدر الرئيسي لتلوثه. ويبلغ حجم مياه الصرف نحو 12 مليار متر مكعب في السنة[44]. ويتلقى النيل من أسوان إلى دلتا مياه صرف من 43 مصرف زراعي من 76 مشروع صناعي. وأشارت دراسة أنه من بين هذه المصارف الزراعية الـ 43 عشرة فقط منها تمتثل لمعايير المنظمة للصرف الزراعي. ولأن غالبية هذه المصارف توجد في الوجه القبلي فإن معدلات التلوث والأمراض القائم على المياه تقع في صعيد مصر. على سبيل المثال، حدد باحثو الصحة العامة في المنيا شرب المياه غير آمنة والمختلطة بالمبيدات الزراعية مسببًا أساسيًّا لأمراض الكلى لما يقدر بنحو 72% من المرضى[45]. وتشير دراسات أخرى إلى أن مياه نهر النيل ملوثة بدرجة كبيرة من قبل ثنائي الفينول متعدد الكلور (PCBs). وكان المستوى الكلي لمركبات ثنائي الفينول متعدد الكلور في عينات المياه في دراسة حديثة (53.44 μg/L−1) أعلى بـ 32 ضعفًا من المادة نفسها في عينات المياه التي جمعت في عام 1995(1637 ng/L−1) في مصر. ووفقًا لهذه الدراسة، فإن مستويات تلوث ثنائي الفينول متعدد الكلور نتيجة للمرافق الصناعية الواصل عددها إلى

---

44 Shamrukh، Mohamed، and Ahmed Abdel-Wahab. "Water pollution and riverbank filtration for water supply along river Nile، Egypt." *Riverbank filtration for water security in desert countries.* Springer، Netherlands، 2011. 5-28.

45 Kamel، Emad G، and El-Minshawy Osama. "Environmental factors incriminated in the development of end stage renal disease in El-Minia Governorate، Upper Egypt." *Nephro-Urology Monthly* 2.03 (2010): 431-437

700 مرفق على طول مصارف النيل[46]. وتعتبر مركبات ثنائي الفينول متعدد الكلور مادة مسرطنة محتملة للإنسان[47].

وأشارت صحيفة المصري اليوم (2011) إلى أن 80% من مياه الشرب في محافظة أسيوط في صعيد مصر (يبلغ عدد سكانها 4 ملايين نسمة) غير صالحة للاستخدام البشري. يرفع تلوث مياه النيل من تكلفة تنقية مياه الشرب، وفي ظل سياسات الخصخصة وغياب عدالة توزيع وصيانة محطات تنقية المياه فإن المناطق المهمشة تكون أكثر عرضة للإصابة بأمراض تلوث المياه، ناهيك بانقطاعها المتكرر وتدهور حالة الشبكة[48]. هذا بالإضافة إلى تأثير تلوث مياه النيل على النظام البيئي-المائي، حيث تنتشر ظاهرة نفوق الأسماك التي تكررت بمحافظات الوجه البحري، وهي نتاج فقر الأكسجين، وُتعرف بـ"المناطق الميتة" لأن الكائنات البحرية والأسماك تختنق في هذه المناطق، وقد حدث ذلك في مدينة رشيد غرب الدلتا وبمحافظة كفر الشيخ[49].

منذ عام 2007 ظهر على السطح ثورة العطش التي بدأت بانتفاضة قرى البرلس ضد انقطاع المياه، وعدم عدالة توزيعها بين مناطق المصطافين ومناطق الفلاحين، تلا ذلك سلسلة من

---

46 Megahed، Ayman Mohamed، et al. "Polychlorinated Biphenyls Water Pollution along the River Nile، Egypt." *The Scientific World Journal*، 2015 (2015). R. A. Wahaab and M. I. Badawy، "Water quality assessment of the River Nile system: an overview، " Biomedical and Environmental Sciences، vol. 17، no. 1، pp. 87–100، 2004.

47 Carpenter، D. O. Polychlorinated Biphenyls and Human Health. *International Journal of Occupational Medicine and Environmental Health*، 1998. 11(4): 291-303.

48 *Habi Center for Environmental Rights (1 June 2011). "Report: 80% of Assiut residents drink unclean water". http://hcer.info/en/?p=496* Consulted 23-02-2016

49 youm 7، 22 Jul. 2015 "Ammonia poisoning" blamed for mass fish die-off in Egypt's Delta: official; https://is.gd/f1BsDt

التظاهرات والاحتجاجات في العديد من القرى والمدن أيضًا للاحتجاج، ليس فقط على انقطاع أو سوء جودة مياه الشرب، ولكن أيضًا ضد انقطاع أو تأخر مياه الري. وقد ركز خطاب الدولة على ندرة المياه الناجمة عن بناء سد النهضة الإثيوبي. يتغذى الخطاب حول ندرة المياه على ما وصفه طوني آلان Tony Allan[50] بسحر "الوهم الاجتماعي العميق" الذي لم يتناول شقين جوهرين في مسألة المياه، وهما عمليات التوزيع والحصول على المياه التي تتم بشكل غير عادل، ويهدر جزءًا لا يستهان به منها، كذلك الاستغلال الآمن والمستدام للمورد والذي قد يوفر بدوره أيضًا ملايين اللترات المكعبة من المياه. إن جذور الأزمة مرتبطة بهذا الخلل في النظام البيئي-المائي، لكنها أيضًا مرتبطة وبشكل أساسي بالسياسات العامة وغياب عدالة التوزيع وسوء إدارة المورد.

أما عن العلاقة بين النيل والبحر، فقبل السد العالي، كان النيل ينقل ما يقرب من 124 مليون طن من المواد الرسوبية إلى البحر الأبيض المتوسط كل عام، ويترك نحو 10 مليون طن على الوادي والدلتا. اليوم، 98% من تلك المواد الرواسب تتراكم وراء السد. ونتج عن ذلك انخفاض في إنتاجية التربة الزراعية وعمقها. وأدى السد العالي أيضًا إلى تآكل ساحلي خطير، وهي مشكلة أخرى ناجمة عن فقدان الرواسب التي كانت تصل سنويًّا[51]. بالإضافة إلى انتشار أمراض أخرى مثل البلهارسيا والملاريا بعد السد العالي[52]. وتمثل هذه الفيضانات أيضًا تحديدًا سنويًّا لنهر النيل، وهي عملية بيئية كانت تحافظ على الحد الأدنى من التلوث بمياه النيل.

لم تسلم التربة الزراعية للوادي والدلتا من التدهور، وتأخُر تصنيف آلاف الأفدنة الذي أشرنا إليه في الفصل السابق دليل على هذا التدهور وهذا الشكل من الاستغلال غير المستدام

---

[50] Allan، Tony. *Virtual water: tackling the threat to our planet's most precious resource*. IB Tauris، 2011.

[51] Pottinger، Lori. "Can the Nile States Dam their way to Cooperation?." *International Rivers Network* (2004). Pottinger، Lori. "Environmental impacts of large dams: African examples." *International Rivers* 1 (1996).

[52] Farley، J. Bilharzia: A History of Imperial Tropical Medicine. Cambridge: Cambridge University Press. 1991

لعنصر التربة. ومن مظاهر التدهور في الأراضي الزراعية المصرية ارتفاع مستوى الماء الأرضي، وانخفاض استفادة التربة من مياه الري، وزيادة ملوحة التربة، وانخفاض المكوِّن الحيوي للتربة، والمتمثل في أعداد الكائنات الدقيقة الطبيعية الموجودة بالتربة وتدهور بنائها وبطء الاستجابة للمدخلات الزراعية. وعلى الرغم من ارتفاع إنتاجية الفدان كما أوضحنا سابقًا لمعظم المحاصيل الزراعية في السنوات الأخيرة فإن ذلك لا يرجع إلى زيادة الخصوبة أو للتحسينات الأرضية وإنما لعوامل أخرى مرتبطة بتقنيات الثورة الزراعية، ويؤكد محمد إبراهيم الشهاوي في دراسة عن الوضع الحالي بالزراعة المصرية إلى تدهور ما لا يقل عن 50% من الأراضي الزراعية المصرية متأثرة بالملوحة والقلوية[53]. وقد أظهرت الدراسة الميدانية التي أجريتها بأسيوط آثار قانون المالك والمستأجر؛ وهو القانون 96 لسنة 92 على الاستغلال غير المستدام لمورد الأرض الزراعية، حيث إنه مع إنهاء الأمان الإيجاري لم يعد المستأجرون يكترثون لرعاية التربة وتسميدها عضويًّا، بل يسعون إلى تعظيم الاستفادة خلال سنة أو موسم الإيجار، وهذا بدوره يساهم في مضاعفة التدهور للأراضي[54].

يواجه التنوّع الحيوي في مصر هو الآخر تحدي التخريب والتدهور المتفاقمين، نتيجة لاستحواذ الأصناف الهجينة على المساحات المزروعة والاتجاه نحو البذور المعدلة وراثيًّا منذ عام (2008)، خصوصًا في محصولي القطن والذرة، وهذا بدوره يحد من الاهتمام بإكثار الأصناف البلدية، ويزيد من تعرض المزروعات للأمراض وللخضوع للاحتكارات العالمية للتقاوي والأسمدة والمبيدات. ويلاحظ اختفاء العديد من النباتات البرية التي كانت تستخدم علفًا للحيوان أو غذاءً للإنسان، كما تقلَّص أكثر الأصناف البلدية من العديد من الحاصلات الأساسية مثل القمح والفول والبرسيم. قلَّصت عمليات التهجين وتوحيد الأصناف التي توزع على الفلاحين هذا التنوع، الذي كان خلاقًا وأكثر مقاومة للآفات في ظل توازن طبيعي فعال.

---

[53] محمد إبراهيم الشهاوي، الوضع الحالي للأراضي الزراعية، بوابة الكنانة، https://is.gd/C5aIil

[54] Saker El Nour، 2013.

أخيرًا، فإن هذه الملاحظة حول طبيعة القوة التدميرية لنمط الإنتاج المدفوع بقوة دفع الدولة ليست حديثة. وهذا التصدع الذي بدأ مع التوغل في الزراعة المصرية قد وصل إلى مستويات عالية، فقد دُمرت العديد من الأراضي وصحة الإنسان وتوازن النظام البيئي–الزراعي. وقد حاولت الدولة المصرية الخروج من المشكلة عبر التوسع في الصحراء، وهي عملية توسيع الحدود الإيكولوجية والرأسمالية؛ فهل وسعت عملية الاستصلاح من "الصدع الإيكولوجي–الاجتماعي" أم لا؟ هذا ما سنتناوله بالدراسة في الفصل التالي.

الفصل الرابع:

سراب المستثمرين الأخضر: ستون عامًا من استصلاح الصحراء

> *"يقوم الطرف الأول (الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية) بمنح الطرف الثاني (شركة المملكة للتنمية الزراعية) حقًا مطلقًا وغير مقيد في الوصول إلى المياه من الفرع رقم 1، التي تغذيها قناة الشيخ زايد وذلك على مدار 24 ساعة في اليوم ولمدة 365 يومًا في السنة"* [1]

---

[1] المادة الخامسة من نص العقد بين الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وبين شركة المملكة المملوكة للأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز آل سعود لبيع 100 ألف فدان بأرض توشكى، أبرم هذا العقد في يوم الأربعاء الموافق 16 من سبتمبر 1998. نشر المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية نص العقد وهو بالرابط التالي: https://is.gd/Rlr0kW

تشكل الصحراء أكثر من 94% من مساحة الأرض في البلاد، وقد ظل استصلاح الصحراء وتوسيع الرقعة الزراعية لفترة طويلة هاجسًا سياسيًّا واجتماعيًّا. بدأ استصلاح الأراضي في مصر منذ فترة طويلة نسبيًّا. وقد حدث توسع كبير في استصلاح الأراضي خلال القرن التاسع عشر. فخلال هذه الفترة كان الاستصلاح يتركز في أراضي وادي النيل ودلتاه. في بداية القرن التاسع عشر كانت الأراضي الزراعية نحو مليوني فدان، وارتفعت في 1848 إلى 2.6 مليون فدان، وفي عام 1880 ارتفعت إلى 4.7 مليون فدان ووصلت إلى 5 ملايين فدان في بداية القرن العشرين. ومنذ الخمسينيات من القرن الماضي، زاد الاهتمام بـ"تخضير الصحراء" أو "التوسع الأفقي" أو "غزو الصحراء" في مصر. وقد تبنت الحكومات المتعاقبة منذ عهد عبد الناصر سياسات ترمي إلى تعمير الصحراء وإنشاء مشروعات عملاقة غالبًا ما كانت تفشل في تحقيق أهدافها. وكان يُنظر إلى تعمير الصحراء على أنه الحل المثالي لأزمة الأمن الغذائي، وتركز السكان في وادي النيل والدلتا. بعد بناء السد العالي في عام 1964، تم التوسع في الخطاب تناول مسألة الاستصلاح الزراعي وتعمير الصحراء كمكون الأساسي من مكونات سياسات الدولة واستمر هذا المسار بعد التحول إلى الانفتاح ثم إلى السياسات اللبرالية، لكن الدولة بدأت في بيع أراضي بشكل أكبر وتخصيص مساحات ضخمة للمستثمرين المصريين والأجانب. في عام 2015 أصدرت الهيئة المركزية للتعبئة العامة والإحصاء بيانًا بأن إجمالي المساحة المستصلحة من مشاريع الهيئة العامة للتعمير والتنمية الزراعية منذ عام 1952 وحتى الآن بلغ نحو 3.3 مليون فدان. تمثل الأراضي الصحراوية المخصصة للزراعة ساحة كبير للصراع حول الأراضي وإعادة فتح مسألة الملكية للأراضي. حين تناول المسألة الزراعية اليوم لا يمكن تجاهل هذه الديناميكيات الحادثة في الأراضي الصحراوية وعمليات الاستصلاح والاستزراع والاستحواذ. بداية سوف نتناول مراحل تطور عمليات الاستصلاح منذ عام 1952 وحتى اليوم، ثم نتطرق إلى نقد الاستصلاح من خلال دراسات حالة محددة من مناطق متفرقة وتتناول جوانب الاستصلاح المتعددة من استغلال الموارد إلى مسألة تسليع الطبيعة والتراكم عبر السلب.

مراحل الاستصلاح الزراعي منذ 1952 إلى اليوم

كان الهدفان الرئيسيان المعلنان من برامج الاستصلاح هما توسيع الرقعة الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي والخروج للسكان من الوادي الضيق، لتحقيق إعادة توزيع للسكان على كامل الأراضي المصرية. وعلى رغم تداخل المراحل إلا أننا سنحاول هنا التمييز بين أربع مراحل في تطور عمليات وخطاب استصلاح الصحراء من 1952 حتى الآن.

المرحلة الأولى 1952–1982: الانطلاق

تنقسم مشروعات هذه المرحلة إلى قسمين؛ الأول مرتبط باستصلاح أراضي جديدة قريبة من الوادي والدلتا تتمركز في شمال الدلتا بمحافظة كفر الشيخ والنهضة ومريوط في شمال النوبارية وأبيس في محافظة البحيرة وأبشواي في محافظة الفيوم. شهد هذا القسم الأول شهد صراعًا بين نموذجين للاستصلاح، الأول قائم على فكرة توسيع الملكية وتمليك صغار الفلاحين الأرض وترك القرار الزراعي للأفراد، وقد بدأ هذا المسار عن طريق تأسيس (المشروع المصري الأمريكي للتحسين الريفي The Egyptian American Rural Improvement Service (EARIS))[2] والتي بدأت عام 1951 عبر اتفاق بين الحكومة المصرية والولايات المتحدة الأمريكية بهدف الدعم الأمريكي للاستصلاح الزراعي في مصر. وفي 19 مايو 1953 أي بعد قيام انقلاب يوليو تم تمديد الاتفاق بين الولايات المتحدة ومصر على برنامج تعاوني لتنمية المجتمع المحلي في المناطق المستصلحة، ثم بعد ذلك تم توقيع اتفاق على استكمال المشروع الذي كان يتركز في أبيس ومريوط (الإسكندرية)[3]. كان هذا التوجه مدعومًا كذلك من وزير الإصلاح الزراعي في ذلك الوقت سيد مرعي. أما التوجه الثاني وهو توجه مزارع الدولة الكبرى والذي كان مدعومًا من الصاغ مجدي حسين، الذي تولى في البداية

---

[2] Pamela R.،Johnson et al. "Egypt: The Egyptian American rural improvement service،a point four project، 1952-63." . 1983.

[3] Tadros Helmi،*rural resettlement in Egypt*، cairo papers in social sciences،AUC. March. Monography 4. Vol 1 ،Cairo، . 1978.

مسئولية مديرية التحرير التي يعتبرها هوبكنز "معملاً" لجميع نماذج وتجارب الاستصلاح الزراعي التي مورست في الصحراء المصرية خلال الثلاثين سنة الأولى من عمر التجربة[4].

يعد مشروع مديرية التحرير أول مشروع استصلاح للأراضي الصحراوية في ظل نظام يوليو 1952. وقد أُعلن عنه عام 1954 بهدف استصلاح 600 ألف فدان في أراضي غرب الدلتا في منتصف الطريق بين القاهرة والإسكندرية. بدأ المشروع بفكرة تأسيس مزارع كبيرة مملوكة للدولة يعمل بها آلاف الفلاحين بلا أرض وعمال الزراعة، كان النموذج مستلهمًا السوفيتات، وقد كان هناك تمويل جزئي من الاتحاد السوفيتي في مرحلة من مراحله[5]. كان المشروع يهدف حل مشكلة البطال والغذاء وتخفيف الضغط الديموجرافي على الأرض القديمة. كان هذا النموذج يرى أنه يجب أن نخرج عن حدود الوادي القديم ومعتقدات الفلاحين وبناء" مجتمع ريفي جديد" على قيم اشتراكية، لذلك كان الخيار هو مزارع الدولة والتعاونيات الزراعية. وتمكِّن هذه الأشكال الجماعية المجتمعات الفلاحية الجديدة أن تنتج وفقًا لأساليب استغلال تعزيز التنمية الزراعية، وبالتالي تحفز التنمية الصناعية. قام المشروع خلال هذه الفترة فعليًّا باستصلاح 78،000. خلال فترة ناصر شهد المشروع ثلاثة تقلبات في بداية كان تحت سيطرة مجدي حسين، وعليه، تم التركيز على مزارع الدولة والتعاونيات. ما بين عامي 1958 إلى 1961 سيطر على المشروع سيد مرعي، فحاول تفكيك مزارع الدولة وتوزيع الأراضي على الفلاحين. ما بين عامي 1961 عادت السلطة للتيار المنحاز لمزارع الدولة بتولي عبد النور مسؤولية الإدارة[6]. وفي السبعينيات تم البدء بتفكيك مزارع الدولة وتقسيم

[4] Hopkins Nicholas et al.، « Participation and community in the Egyptian new lands: the case study of South Tahrir »، *Cairo Paper in Social Science*، vol. 11، Monograph 1، Spring 1988، The American University of Cairo.

[5] Meyer، Günter. "Economic changes in the newly reclaimed lands: from state farms to small holdings and private agricultural enterprises." *Directions of change in rural Egypt* (1998): 334-356.

[6] لمزيد من التفاصيل Hopkins Nicholas et al.، 1988.

الأرض بين العمال.[7] وتم توزيع 6500 قطعة أرض على صغار الفلاحين والخريجين. وعلى رغم أنه انطلق في الستينيات، فإنه استمر تحت مسميات مختلفة (اختفى لفظ مديرية التحرير، ويستخدم الآن لفظ النوبارية أو مركز بدر أو مشروعات غرب الدلتا) ووفق برامج حكومية متعددة استفاد عدد من المجموعات المختلفة من البرامج الحكومية المختلفة ومن المشاريع التي يديرها مستثمرون من القطاع الخاص.

أما القسم الثاني من مشروعات الاستصلاح التي انطلقت منذ عام 1952 فمرتبط بحلم استصلاح "الوادي الموازي"، وبدأ ذلك حين أعلن عبد الناصر بمدينة بورسعيد عام 1958 "إنشاء وادٍ موازٍ لوادي النيل يخترق الصحراء الغربية ليعمرها ويزرعها بالآبار" وأشار إلى أن هذا الوادي سيمتد من 150 كيلومتر شرق أسوان صعودًا حتى الداخلة والخارجة والفرافرة والواحات البحرية. وأكد عبد الناصر أن الأراضي التي سيتم استصلاحها تقدر بثلاثة ملايين فدان. عام 1959 أرسلت أول قافلة لهذه المنطقة لتعميرها، وكانت القافلة تابعة لسلاح المهندسين بالقوات المسلحة، وصلت القافلة يوم 3 أكتوبر 1959، وفي عام 1961 تم تغيير اسم محافظة الجنوب إلى محافظة الوادي الجديد وأصبح 3 أكتوبر العيد القومي للمحافظة الوليدة. التي هي أكبر محافظات مصر الآن، وتبلغ مساحتها 440 كيلومتر. ووفقًا لآخر تعداد للسكان (تعداد 2017)[8] فإن عدد سكان الوادي الجديد يقدر ب 241000 نسمة. كما أن المساحة المزروعة تقدر بنحو 120000 فدان (تشتمل المساحة المزروعة بالواحات القديمة). صارت المحافظة الوليدة أكبر محافظات مصر مساحة، وثانيها في قلة عدد السكان بعد سيناء.

في عصر السادات جرى الحديث عن ترعة السلام وتعمير سيناء بالإضافة إلى مشروع الصالحية، وفي أواخر السبعينيات رفع الرئيس الراحل أنور السادات شعار غزو الصحراء

---

[7] Tom Zalla، et al.، Availability and Quality of Agricultural Data for the New Lands in Egypt، Monitoring، Verification and Evaluation Unit ، Agricultural Policy Reform Program، Report No. 12. Abt Associates، Inc، Egypt.2000 .

[8] جهاز التعبئة العامة والإحصاء، ملخص نتائج التعداد، 2017.

وبدأت شركة المقاولون العرب باستصلاح واستزراع أراضي الصالحية؛ بدأ مشروع الصالحية بمساحة 56000 فدان نواة لخطة طموحة كانت تهدف إلى إضافة ثلاثة ملايين فدان، تبدأ من أراضي مشروع الصالحية وتنتهي بمنطقة ميت أبو الكوم الجديدة بسيناء. أصدر السادات قرارًا بتعيين السيد المهندس حسين عثمان مفوضًا عامًا لمشروعات شرق الدلتا، بدرجة نائب رئيس وزراء.

كانت سياسات السادات اللبرالية ترمي إلى تشجيع القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب على استصلاح أراضي جديدة، واستبدال الشركات الحكومية عالية التكلفة ومنخفضة الكفاءة وفقًا لهذا الخطاب الجديد. خلال هذه المرحلة نما الاستصلاح بشكل متقطع. منذ عام 1952 وحتى عام 1960 تم استصلاح 78,800 فدانًا، من 1960 وحتى عام 1970 استصلحت مساحة 735:527 فدانًا وما بين عامي 1970 و1982 استصلح 144:280 فدانًا. أي أن جملة الأراضي المستصلحة يعادل 607:958 فدانًا. وتشير الدراسة التقييمية الممولة من هيئة المعونة الأمريكية ووزارة الزراعة المصرية أن فقط نحو 58% من الأراضي المستصلحة تمت زراعتها بالفعل، و24% فقط منها تعتبر منتجة بشكل فعال[9]. خلال هذه المرحلة أيضًا تم توزيع 371800 فدان على المنتفعين (خريجين، صغار فلاحين، جمعيات زراعية) وقد كانت نسبة التوزيع منحازة لصغار الفلاحين بنسبة 88.1% يليها الخريجون بنسبة 8.3% والجمعيات بنسبة 3.6% من جملة المنتفعين[10].

المرحلة الثانية 1982-1997: استصلاح الأراضي الجديدة-القديمة

قبل شهرين فقط من اغتياله، أصدر السادات قانون الأراضي الصحراوية بتاريخ 30 أغسطس سنة 1981، وصدرت لائحته التنفيذية بعد عام تقريبًا، أي في بداية عصر مبارك. مثَّل هذا

[9] Tom Zalla، et al، 2000.

[10] Hussein، Sayed; Gleason، Jane; Hassan، Ahmed; El-kholy، Elham; and Nadia، El-Sayed، " Study of New Land Allocation Policy in Egypt"، APRP، Ministry of Agriculture and Land Reclamation and USAID، RDI Report No. 65، February 1999 .

القانون نقلة نوعية في حقوق استغلال الأرض الصحراوية ودشن لمرحلة جديدة من التوسع والإيكولوجي، فقد ألغى هذا القانون كل أشكال وضع اليد واستغلال الأراضي الصحراوية، ومنح القوات المسلحة وهيئة التعمير والتنمية الزراعية سلطات واسعة على الأراضي الصحراوية بمجملها.

شهدت هذه المرحلة توسعًا في استكمال المشروعات القديمة وإنشاء مشروعات جديدة، في غرب الدلتا تم التوسع في مشروعات استصلاح (جنوب التحرير، والنوبارية، والبساتين، والحمامات)، وفي شرق الدلتا استكملت مشروعات (الصالحية، والحسينية وجنوب بورسعيد) وفي وسط وجنوب الصعيد أنشأت مشروعات (بحر واسط، ووادي الصعايدة، ووادي النقرة). ومعظم هذه الأراضي غير متجانسة. وهي في غالبيتها تقع في الصحاري الواقعة خارج الأراضي القديمة ولكنها قريبة من وادي ودلتا النيل. وتُروى غالبية هذه الأراضي من خلال قنوات الري قادمة من النيل. ولقربها من الوادي والدلتا فهي تعتبر امتدادًا لهما، وقد وصفت أغلب هذه الأراضي في أغلبها بالأراضي الجديدة-القديمة.

ابتداءً بأواخر الثمانينيات بدأت الحكومة بتوزيع ما تبقى من مزارع الدولة على صغار الفلاحين والمستثمرين، وتمدد دور القطاع الخاص في استصلاح الأراضي، وبدأت عام 1987 برنامج مبارك للخريجين الشباب.

مشروع مبارك لشباب الخريجين: في عام 1987 بدأ مشروع مبارك الخريجين، وهو برنامج لتشجيع الخريجين في النظام الجامعي المتزايد في البلاد والعاطلين عن العمل على الاستقرار في المناطق الزراعية المستصلحة حديثًا، والتحول إلى مهنة الزراعة بدلاً عن الوظيفة بالقطاع الحكومي. في البداية كان البرنامج يستهدف خريجي مدارس وكليات الزراعة، ثم امتد ليشمل الخريجين كافة، بالإضافة إلى صغار الفلاحين، وبعد تطبيق قانون المالك والمستأجر (قانون 96 لسنة 92) أضيف المتضررون من القانون للفئات المستفيدة من المشروع. يحصل المنتفعون على الأراضي المستصلحة تحت إشراف هيئة التعمير والتنمية الزراعية. تجدر الإشارة إلى إن مشروع مبارك لشباب الخريجين حظي بدعم من منظمات دولية، مثل برنامج الغذاء العالمي وهيئة المعونة الأمريكية ومركز بحوث الغذاء ومنظمة الفاو وأيضًا منظمة العمل الدولية لتسكين المتعطلين وصغار الفلاحين في المناطق الصحراوية.

يشير دايفيد سميث David Smis، إلى أنه خلال الفترة ما بين 1988 إلى 1992 حصلت الفئات المستفيدة من مشروع مبارك على نسبة 46% من الأراضي في حين حصل المستثمرون على 54% وانخفضت نسبة المنتفعين إلى 32% بين عامي 1992 و1996. بين عامي 1987 و2003 تم توزيع 69962 قطعة أرض من مشروع مبارك، لكن التوزيع لم يكن متساويًا بين الفئات المستفيدة. ووفقًا لبيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، فإن 66% من المستفيدين من هذا المشروع هم خريجون عاطلون عن العمل؛ 24% من المتضررين من قانون 96 لسنة 92 و7% من صغار المزارعين. و3% من فئات أخرى مثل أسر المجندين، والمعاش المبكر. وفي خلال 15 عامًا كان إجمالي من انتقل إلى الصحراء للعمل والحياة 343323 فرد.[11]

شهدت الفترة من 1983 إلى عام 1996 نموًا في الاستصلاح الزراعي، ووصل المعدل السنوي للاستصلاح خلال هذه الفترة إلى 108 ألف فدان سنويًّا. ووفقًا لبيانات نشرة الاستصلاح الزراعي التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإنه بين 1987 و1997 تم استصلاح 1.4 مليون فدان (انظر الجدول رقم 10).

جدول رقم (10): مشاركة القطاع الخاص في الأراضي المستصلحة/ أو المخطط استصلاحها خلال الفترة بين 1982 – 1997

العام	استصلاح الدولة	استصلاح القطاع الخاص	الجملة
من 1982 إلى 1987	131.770	58.038	189.808
من 1982 إلى 1992	187.132	663.168	850.300
من 1992 إلى 1997	172.742	399.958	572.700
المجموع	491.644	1.055.064	1.546.708

المصدر: بيانات هيئة التعمير والتنمية الزراعية نقلاً عن توم زايلا وآخرين (Tom 2000 (Zalla, et al,

[11] Adriansen، Hanne Kirstine. "Land reclamation in Egypt: a study of life in the new lands." *Geoforum* 40.4 (2009): 664-674.

منذ عام 1982، تم تكثيف جهود استصلاح الأراضي، مع التركيز على دور القطاع الخاص كما يوضح (انظر الجدول رقم 8) ويُظهِر الجدول أن جملة المخطط استصلاحه خلال هذه الفترة وصلت مليون ونصف الفدان تقدر نسبة الاستصلاح بواسطة القطاع الخاص 65% منها بينما يمثل دور الدولة 35% فقط. في هذه الفترة بدأ توسيع مسؤوليات الاستصلاح للهيئات والمؤسسات الخاصة (الجمعيات والأفراد والشركات المساهمة) وهي تقوم بالاستصلاح الحر دون مساعدة من وزارة الزراعة، وقد وَسَّعت هذه العملية من المساحة المستصلحة (في نطاق الأرقام أو لعبة الفدان كما يسميها ديفيد سميث) كما أنها زادت أيضًا من توسيع نطاق الملكية الفردية وتحويل أراضي الدولة لملكيات عقارية لأفراد وشركات مصرية وأجنبية، وفيما يتعلق بتضارب الأرقام فقد أعلنت وزارة التخطيط إن المساحة المستصلحة 1.6 مليون فدان، في حين أعلن جهاز التعمير إن المساحة 2.7 مليون فدان وأوردت وزارة الموارد المائية رقمًا آخر، حيث أشارت إلى أن الأراضي التي دخلت حيز الإنتاج الحدي 815 ألف فدان واتفق تقرير لوزارة الزراعة، مع رقم وزارة التخطيط بأن المساحة المستصلحة 1.6 مليون فدان خلال تلك الفترة. هذا التضارب في الأرقام من السمات الأساسية لمسألة الاستصلاح الزراعي[12].

المرحلة الثالثة: المشروعات العملاقة (توشكى والسلام والعوينات)

منذ عام 1995 بدأت عمليات الاستصلاح تأخذ بُعدًا جديدًا، وتتوسع في حدودها البيئية والرأسمالية. ويعنى بهذه المرحلة الأراضي التي تقع بعيدًا عن أراضي المرحلة الأولى والثانية، في مناطق صحراوية بعيدة عن الوادي والدلتا، وهي تخضع لعمليات استصلاح وتوزيع للأراضي على شركات كبيرة. ومن بين أهم مشاريع الاستصلاح الرئيسية التي بدأت في هذه الفترة ما يلي:

- قناة السلام وتطوير سيناء بمجموع 620 ألف فدان.
- مشروع تنمية جنوب الوادي توشكى-الوادي الجديد، بإجمالي 3.3 مليون فدان.
- مشروع شرق العوينات للتنمية، مع 250 ألف فدان.

---

12 David Sims, *Egypt's Desert Dreams: Development or Disaster*, Cairo, *American University* in Cairo *Press*, *2015*.

وسوف نحاول في الفقرات التالية تناول كل مشروع من هذه المشروعات الثلاثة بشيء من التفصيل.

توشكى: أعلن عن مشروع توشكى في أكتوبر عام 1996، وهو الجزء الأساسي من مشروع تنمية جنوب الوادي الذي يتضمن استصلاح 3.3 مليون فدان، فأسست محطة رفع عملاقة سميت محطة مبارك (أكبر محطة رفع في العالم)[13] وشُيِّدت قناة سميت بقناة الشيخ زايد بطول 50 كيلومتر من أصل 260 كيلومتر. كان من المخطط إنشاء أربع قنوات أساسية للمشروع، لم ينفذ إلا واحدة منها حتى الآن.

وقد خُصص أول 120 ألف فدان لشركة المملكة للتنمية الزراعية التي يملكها الوليد بن طلال بن عبد العزيز وتولى أحمد جويلي منصب رئيس مجلس إدارة شركة المملكة للتنمية الزراعية للاستثمار في توشكى عام 2000 بعد خروجه من وزارة عاطف عبيد التي تشكلت عام 1998، ولكنه تركها بعد عامين لتوليه رئاسة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية[14].

كان المستهدف من مشروع توشكى استصلاح 540000 فدان وتحريك السكان عبر خلق 450000 وظيفة سنويًّا؛ بحيث يستوعب المشروع في نهايته من 4 إلى 6 ملايين مواطن خلال عشرة سنوات أي عام 2017.

تدور تقديرات تكلفة المشروع نحو 6 مليار جنيه، منها مليار ونصف صُرفت على تجهيز وتركيب محطة الرفع العملاقة. ونشرت جريدة الوطن بتاريخ 6 أكتوبر 2014 تحقيقًا صحفيًّا حول مشروع توشكى، استنادًا إلى تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات، وأوضحت أن الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية قد وقعت عقود بيع أراضي بتوشكى لأربع شركات عام 1998. هذه الشركات هي "*شركة «المملكة» للتنمية الزراعية التي يمثلها الأمير الوليد*

[13] يشير د. إبراهيم سليمان أن مشروع توشكى إذا اكتمل لاستنفذ ثلث قدرة مصر الكهربائية لرفع المياه 160 مترًا لري 600 ألف فدان كما أنه سيتطلب تغيير نظام الري في مصر بالكامل لتوفير احتياجات **هذا** المشروع المائية بالكامل.

[14] مقابلة مع دكتور أحمد جويلي بالمصري اليوم بتاريخ 31 مايو 2010: https://is.gd/05Usrj (تم الاطلاع بتاريخ 26 أكتوبر 2017)

بن طلال بمساحة 100 ألف فدان، والثاني مع شركة «جنوب الوادي» للتنمية الزراعية، والثالث مع الشركة «المصرية» للاستصلاح وتنمية الأراضي، والرابع مع شركة «الراجحي» للاستثمارات الزراعية" فيما يتعلق بالمساحة المزروعة يضيف التقرير أن "*جملة المساحة المزروعة بمشروع توشكى حتى 30 يونيو 2010 نحو 22.804 ألف فدان، وهى تمثل نحو 6.6% من المساحات التي خُصصت للمستثمرين، والبالغة نحو 343 ألف فدان، و4.2% من جملة مساحة المشروع البالغة نحو 540 ألف فدان*" *أما عن التكلفة فيوضح التقرير جملة الأعمال المنفذة من المشروع بلغت حتى التاريخ ذاته نحو 5.968* مليار جنيه بتجاوز قيمته 666 مليون جنيه، مشيرًا *أن بذلك يبلغ متوسط تكلفة الفدان، طبقًا لإجمالي التكاليف الفعلية للأعمال المنفَّذة حتى 30* يونيو *2010 نحو 11.052 ألف جنيه، في حين بلغت تكلفة الفدان التقديرية الواردة بدراسة الجدوى نحو 10.798 ألف جنيه للفدان*" وعن المخالفات التي شابت عملية البيع يورد التقرير "*تم بيع الفدان للمستثمرين بـ 50 جنيهًا. وأفاد التقرير، بأن العقد الأول والخاص بشركة «المملكة» للتنمية الزراعية شابه العوار، ولم يتضمن نصًا يفيد خضوع الشركة لأحكام قانون الأراضي الصحراوية 143 لسنة 1981، في حين تم تضمين هذا النص العقدين الآخرين، والملحوظة الثانية تتمثل في أن العقد تضمن نصًا يقضي بتنفيذ تطوير المشروع سيكون بناءً على مطلق إرادة الطرف الثاني «الشركة»، وكذلك تعاقد "الوليد" مع وزارة الزراعة لم يتضمن شروطًا جزائية للتأخير في الاستصلاح، منوهًا أن شركة "الوليد" نفذت 1% من الاستزراع في 2008*".[15]

ومن الجدير بالذكر أن عقد بيع أراضٍ 100 ألف فدان بمشروع توشكى جنوب مصر لشركة المملكة التي يملكها الأمير وليد بن طلال ينصُّ على إعفاء جمركي وإعفاء من الضرائب (يقوم "الطرف الأول" بمنح الطرف الثاني إعفاءً شاملاً وكاملاً من جميع الضرائب والأتعاب والرسوم أو ما يعادلها بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ضريبة الشركات، والرسوم الجمركية أيا كانت، ورسوم الخدمات، على أن يشمل هذا الإعفاء المقاولين الذين ينفذون المشروع وموظفي الطرف الثاني وفقًا لأحكام القوانين السارية. ويكون الإعفاء لفترة عشرين عامًا تبدأ

[15] جريدة الوطن، لهذه الأسباب فشل «توشكى» 2014-10-06 تاريخ، https://is.gd/NUgiPO (تم الاطلاع عليه بتاريخ 26 أكتوبر 2017)

من السنة التي تلي إنتاج كل 10.000 فدان إضافية من أراضي المشروع، بما في ذلك نظام تشغيل للري وهكذا فإن كل (10000 فدان) إضافية سوف تستفيد من إعفاء ضريبي مدته 20 سنه كاملة، يعقب تنفيذ الزراعة الحقلية لهذه المساحة[16]. في عام 2006 كان عدد الوظائف التي تم خلقها في نطاق مشروع توشكى لم تتجاوز 750 وظيفة، كما أن الأراضي التي تم المنتجة فعليًّا لم تتعد 4000 فدان[17].

المشروع الثاني: مشروع ترعة السلام

وهو كما أوردنا سابقًا مشروع أعلن عنه في عصر الرئيس أنور السادات، لكن تنفيذه بدأ فعليًّا في عصر مبارك. وكان الهدف "جعل سيناء جزءًا من النيل". والمشروع قائم على تأسيس قناة السلام التي يبلغ طولها 243 كيلومتر والتي يتم تنفذ على مرحلتين. المرحلة الأولى (87 كم غرب قناة السويس) لتوفير الري لنحو 212000 فدان باستخدام مياه الصرف الزراعي المختلطة مع مياه النيل من فرع دمياط بنسبة 1/1. المرحلة الثانية ترعة السلام-الشيخ جابر الأحمد الصباح، وتهدف إلى توصيل مياه حتى تصل إلى مدينة العريش. يستهدف المشروع استصلاح 620 ألف فدان منها 220 ألف شرق قناة السويس و400 ألف فدان بشمال سيناء، ويستهدف كذلك إضافة 3 مليون نسمة لسكان سيناء، لكن الواقع كان بعيدًا جدًا عن المأمول؛ فحتى 2013 تم إنشاء 86 كيلومتر فقط من القناة، وتم استصلاح نحو 125 ألف فدان معظمها أراضي شرق قناة السويس[18]. في حين تشير دراسة أخرى أنه تم استصلاح 180 ألف فدان في شكل مزارع رأسمالية كبيرة الحجم لكنها تعاني من مشكلة سوء جودة

---

[16] انظر نص العقد، مرجع سابق.

[17] Smis David، 2015 .

[18] David Sims، 2015.

المياه، حيث إن الخلط لم يكن 1/1 كما أعلنت وزارة الري والموارد المائية إذ يعوق ذلك الآمال التصديرية للمستثمرين[19].

المشروع الثالث: مشروع شرق العوينات:

ما يميز هذا المشروع الملكيات الكبيرة للقوات المسلحة ورجال أعمال من القطاع الخاص وخليجيين، كما أنه مشروع يعتمد على المياه الجوفية مصدرًا وحيدًا للاستصلاح الزراعي، حتى عام 2012 كانت المساحة المستصلحة 115 ألف فدان من مستهدف 250 ألفًا وهي نسبة كبيرة نسبيًا مقارنًا بالمشروعين الآخرين كان يبقى السؤال عن أشكال الاستحواذ وطبيعية الإنتاج واستغلال الموارد. تمتلك القوات المسلحة مزرعة بمساحة عشرة آلاف فدان بها 4416 فدان أشجار فاكهة و1584 فدان مزروعة بالخضروات، والباقي محاصيل متفرقة مثل الفول السوداني والذرة الشامية والشعير. وتحوي مساحة الجيش أيضًا على مزرعة أغنام بطاقة عشرة آلاف رأس ومنحل بطاقة عشرة آلاف خلية. كما يمتلك مستثمرون خليجيون ومصريون مساحات كبيرة. ويشير الباحث إبراهيم سليمان أنه تم تقسيم 22 قطعة على 16 شركة ومساحة القطعة 24 ألف فدان. حتى حفر 424 بئر تكفي فقط لري مساحة 53230 فدانًا (تمثل نسبة 23% من إجمالي المساحة المخصصة). يقوم المستثمرون الخليجيون بزراعة محاصيل العلف لتصديرها بشكل أساسي لمزارع الأبقار بالخليج. وتمت زراعة 19525 فدانًا بالأعلاف الحيوانية (البرسيم الحجازي ولوبيا العلف وفول الصويا والدخن). من الملاحظ إن غالبية المنتجين للبرسيم الحجازي من المستثمرين السعوديين ويزرعون نحو 17 ألف فدان يتم تصدير منتجهم مباشرة إلى السعودية. يرتبط هؤلاء المستثمرون بعلاقات مباشرة مع قطاع تربية الأبقار ومزارع الألبان بالمملكة العربي السعودية. ويستفيد هؤلاء المصدرون من إعفاءات جمركية وفقًا للنظم الحاكمة للاستصلاح، وهناك شكوك حقيقية حول إمكانية استدامة هذا الشكل من الاستغلال للموارد المائية. وعلى رغم اتساع مساحة مشروع شرق

---

[19] Pierre blanc et Sébastien Abis، Egypte ; entre insécurité alimentaire et inconnues géopolitiques. *Le Déméter 2015*، Club Demeter، pp.194-249، 2014.

العوينات لم تنشأ إدارة تفتيش للمياه لحصر وتحديد المساحات المروية على الآبار الجوفية وعدد الآبار والعمل على ترخيصها وضبط أي مخالفات[20].

المرحلة الرابعة والحالية: شركة الريف المصري الجديد

في عام 2014، أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي أنه سوف يمضي قدمًا في مشروعات الاستصلاح من خلال استصلاح 1.5 مليون فدان، والذي سيشمل على مجتمعات الزراعية متكاملة ومناطق الصناعية الزراعية.

من أجل تحقيق ذلك الهدف قامت الدولة بتأسيس شركة "تنمية الريف المصري الجديد"، وقد تأسست كشركة حكومية برأس مال 8 مليارات جنيه، مقسمة بين وزارات الإسكان والزراعة والري، وتتولى إدارة ملف المليون ونصف فدان للقضاء على الروتين والبيروقراطية التي يواجهها المستثمرون في الأجهزة الحكومية، على أن تتبع القوانين المنظمة لهيئة الاستثمار، باعتبارها شركة تابعة للدولة. تولى المهندس عاطر حنورة رئاسة الشركة، وتذكر سيرته الذاتية المنشورة على موقع (منتدى جدة الاقتصادي)[21] أنه عمل لمدة عام لدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ولديه 9 سنوات من الخبرة في العمل مع البنك الدولي. كما أنه كان خبيرًا بوزارة المالية المصرية وساهم في تأسيس الشراكة مع القطاع الخاص وكان عضوًا في مجلس إدارة بنك الإسكندرية. تبدو هذه السيرة الذاتية لرئيس الشركة التي ستتولى إدارة المشروع دالة على التوجهات التي لم يخفها المخطط على أية حال.

كخطوة أولى لتطوير 1.5 مليون فدان، بدأت الحكومة باستصلاح منطقة تبلغ مساحتها 10000 فدان، بالقرب من واحة الفرافرة في الصحراء الغربية. قامت القوات المسلحة بحفر آبار الري وزرعت مساحة 7500 فدان بالمنطقة. والخطوة التالية في برنامج الاستصلاح الجديد هي حفر ما يزيد عن 5 آلاف بئر. حيث أكدت وزارة الزراعة أن 80% من الأراضي

[20] إبراهيم سليمان، مشروع شرق العوينات حلقة في سلسلة إهدار الموارد الطبيعية المصرية في عهد المخلوع، نشرت بتاريخ 7 أبريل 2016 علي مدونة الدكتور https://is.gd/vmJURW (تم الاطلاع بتاريخ 27 أكتوبر 2017).

[21] المهندس عاطر حنورة، http://jef.org.sa (تم الاطلاع بتاريخ 22 نوفمبر 2016).

المستصلحة سوف تعتمد على المياه الجوفية، بينما 20% الباقية من نهر النيل. وتقدر التكلفة الإجمالية للآبار بنحو 16.7 مليار جنيه. تم تحديد 12 مشروعًا ووضعت جداول تحدد المساحة ومصادر ري بمعرفة وزارة الري كما تم تحديد التركيب المحصولي بمعرفة وزارة الزراعة. وضمت المناطق الفرافرة القديمة 200 ألف فدان والفرافرة الجديدة 100 ألف فدان، منطقة امتداد الداخلة 50 ألف فدان، ومنطقة شرق سيوة 30 ألف فدان، ومنطقة جنوب المنخفض 100 ألف فدان، ومنطقة جنوب شرق المنخفض 150 ألف فدان ومنطقة امتداد شرق العوينات 50 ألف فدان، ومنطقة المغرة 100 ألف فدان، ومنطقة غرب المنيا 150 ألف فدان، ومنطقة توشكى 108 ألف فدان، ومنطقة آبار توشكى 30 ألف فدان[22].

وبمجرد الانتهاء من مشروعات استصلاح الأراضي، تخطط السلطات المصرية لتوزيع الأراضي الزراعية المستصلحة بين عدد من المجموعات المحتملة على مراحل، وأولهم هم خريجو الجامعات الشباب، الذين يمكن منحهم اسمهما، أي ما يعادل 3-5 فدان، في منظمة تعاونية زراعية تدير الإنتاج على الأرض. والثانية هي الشركات المصرية التي يمكنها الحصول على الأراضي من خلال عقود إيجار طويلة الأجل أو اتفاقيات شراء. والثالثة هي شركات الاستثمار الأجنبي التي ستتمكن عبر عقود إيجار طويلة الأجل على الأرض في الوقت الذي تتلقى فيه حوافز ضريبية على الإيجارات المستخرجة من تلك الأراضي لمدة عشر سنوات.

وتصل التكاليف التقديرية لإنجاز المشروع إلى 37 مليار جنيه، وهو رقم كبير في ظل الوضع الاقتصادي الهش للبلاد. التحدي الثاني هو الماء حيث يتطلب المشروع حفر وصيانة آبار الري التي يبلغ عددها 5000 بئر بالإضافة إلى ذلك، فإن استدامة مصدر المياه موضع تساؤل عند استخدام المياه الجوفية حيث إن الخزان الجوفي الأكبر (الخزان النوبي) تم تكوينه عبر آلاف السنين، ويُنظر إليه على أنه غير متجدد إلى حد بعيد. والتحدي الثالث هو إدارة

---

[22] يمكن الاطلاع على خرائط المناطق على الصفحة الرسمية لشركة تنمية الريف المصري الجديد.
http://www.elreefelmasry.com/

الأراضي المستصلحة والأطراف التي ستكون مسؤولة عن صيانة البنية التحتية إذا قدر لعملية استصلاح الأراضي أن تنجح[23].

مؤخرًا، تم طرح 500 ألف فدان بـ4 مناطق هي الفرافرة القديمة، وواحة المغرة بمنطقة العلمين، ومنطقة غرب غرب المنيا، وبمنطقة توشكى، بنظام القرعة العلنية للشباب وصغار المزارعين، بنظام التمليك في صورة أسهم غير قابلة للبيع. يتضمن الطرح الأول للأراضي 170 ألف فدان في المغرة، و120 ألف في غرب غرب المنيا، و100 ألف في الفرافرة القديمة، و110 آلاف في توشكى.

وقد نشرت الصحف الشروط التي تعطي بعض الإيضاحات المهمة منها، مثلاً طبيعة التغيير في التمليك لشباب الخريجين وصغار المزارعين، حيث يتطلب أن يؤسسوا شركة تضامنية من 10 أفراد على الأقل ولا تزيد عن 23 فردًا. وتحصل الشركة على بئر يتوسط 238 فدانًا بواقع 10 فدان لكل شاب وحد أقصى 20 ألف فدان. وتكون ملكيتها بأسهم في الشركة المكونة، لمنع تفتيت الملكية الزراعية.

أيضًا تحدد سعر الفدان بواقع 45 ألف جنيه لصغار المزارعين والشباب شاملة البنية الأساسية. و65 ألف جنيه للمستثمرين مع البنية، و30 ألف جنيه للفدان بدون بنية الأساسية، وذلك في "الفرافرة"، و25 ألف جنيه بتوشكى، مع تحديد سعر يتراوح بين 20 ألف و18 ألف جنيه للفدان في منطقة المغرة شاملاً البئر. واشتمل ما أعلنته الصحف على حصص التخصيص، حيث تخصص 25% من الأراضي للشباب المصري بحق التمليك، وتخصيص 75% للمستثمرين.

وعلى رغم محاولات الدولة تعظيم العائد عبر تحديد أسعار مرتفعة جدًا مقارنة بالمراحل السابقة، إلا أن الارتكاز على المستثمرين بدا أكثر وضوحًا بتخصيص ثلاثة أرباع المساحة للمستثمرين، والهدف هنا هو تفادي المشكلات التي تقلل من فرص نجاح الاستصلاح، مع

---

[23] GAIN Report Number Date: ، Egyptian Land Reclamation Efforts 5/16/2016

الحفاظ على المصالح الطبقية والفئات المستفيدة كما هي، حيث تتركز الملكية في يد عدد محدود من المجموعات الرأسمالية بالإضافة للمؤسسة العسكرية.

الطريف في الأمر أن أجزاء كبيرة من الأراضي التي أعلنت عنها الدولة كجزء من المليون ونصف فدان ضمن المرحلة الأولى، وخصوصًا الواقعة منها في الوادي الجديد وتوشكى، تم استصلاحها مسبقًا وذلك وفقًا للبيانات السابقة والمتعددة والمشروعات المتتالية والمتكررة خلال الخمسين عام الماضية.

جدول رقم (11): مساحات استصلاح الأراضي من 1952 إلى 2013 (بالألف فدان)

السنة	المساحة المستصلحة	متوسط الاستصلاح السنوي
1952–68/1967	11278	79.875
1967/68–1970/71	87.1	43.55
1971/72–1978/79	3.45	0.43
1978/79–1980	4.76	4.76
1980/81–1982/83	145.0	48.3
1983/84–1987/88	189.8	38.0
1987/88–1991/92	850.3	170.1
1992/93–1996/97	584.4	116.9
1996–1997	24.5	24.7
1997–1998	27.9	27.9
1998–1999	40.1	40.7

2000–1999	22.0	22.0
2001–2000	12.7	12.7
2002–2001	28.7	28.7
2003–2002	18.0	18.0
2004–2003	23.5	23.5
2005–2004	14.5	14.5
2006–2005	38.8	38.8
2007–2006	231.6	231.6
2008–2007	95.2	95.2
2009–2008	22.0	22.0
2010–2009	14.7	14.7
2011–2010	15.5	15.5
2012–2011	39	39
2013–2012	22.9	22.9
الجملة	**3835.01**	

المصدر: جمعت البيانات من نشرة الاستصلاح السنوية، جهاز التعبئة العامة والإحصاء
(et al. 2017، Jacques،Marzin)

سنحاول في الفقرات التالية تقييم مشروع الاستصلاح، وهذا المسار الطويل الذي بدأ منذ عام 1952 واستمر حتى الآن 2017 ومن الواضح أنه سيستمر معنا لفترة طويلة قادمة.

لكي نقيِّم أثر الاستصلاح لا يجب علينا أن نتوقف فقط عند الأرقام التي تشير إلى مساحة الأرض المستصلحة. هناك قضايا أساسية تتعلق أولاً بدقة هذه الأرقام حيث تتناقض أرقام الاستصلاح بين المصادر الحكومية المختلفة (خصوصًا وزارة التخطيط، ووزارة الموارد المائية، ووزارة الزراعة). أو بالنظر إلى الاختلاف بين الاستصلاح والاستزراع والإنتاج الحدي، والذي بدوره لم يلق كثيرًا من الاهتمام في النقاشات الدائرة حول الاستصلاح، دون تجاهل مسائل مرتبطة بتكلفة الاستثمار والموارد المائية وكذلك التركيب المحصولي وهيكل الحيازة. ومن الصعب إجراء التقييم لأن البيانات الحالية عن الأراضي الجديدة غير مكتملة ولا تغطي النقاط التي أشرنا إليها كافة. وسوف نستعين قدر الإمكان بدراسات حالة لإعطاء صورة ولو جزئية عن واقع إشكالي.

بدايةً، نريد أن نوضح أن عملية تحول الأرض من كونها "غير زراعية" إلى "أرض زراعية" تمر بثلاث مراحل أو عمليات، العملية الأولى هي الاستصلاح، وتعني تجهيز الأراضي الصحراوية للاستغلال الزراعي بإنشاء الطرق والبنية التحية اللازمة للزراعة من قنوات وآبار وتسوية تربة وتوفير مصادر طاقة. أما العملية الثانية فهي الاستزراع وتعني زراعة الأرض بهدف خلق بيئة زراعية موائمة مثل تحسين خواص التربة والمكون الحيوي بها ورفع قدرتها على الاحتفاظ بالمياه. لا تهدف هذه المرحلة إلى الإنتاج بل إلى إعداد وتجهيز التربة وأقلمتها على الإنتاج الزراعي، وهي مرحلة انتقالية بعد الاستصلاح بغرض الوصول بالأرض الجديدة إلى الإنتاجية الحدية أو الاقتصادية، وهي المرحلة الثالثة وفيها يفترض إن تزيد الكفاءة الإنتاجية للأرض المستصلحة طرديًّا لتصل إلى طاقتها الإنتاجية المثالية. عادة ما يتم الخلط بين هذه المفاهيم الثلاثة في الأرقام التي يتم نشرها حول الاستصلاح الزراعي فعلى سبيل المثال يورد دافيد سميث نتائج دراسة أجريت عام 1987 عن الـ900 ألف فدان التي استصلحت خلال الفترة ما بين عامي 1952 وعام 1986 موضحًا أن 500 ألف فدان منها أي نحو 55% دخلت مرحلة الإنتاج وأن 200 ألف منها وصلت مرحلة الإنتاج الفعال. وأوضحت دراسة أخرى

أن 40% من الأراضي التي استصلحت عادت صحاري مرة أخرى، نتيجة تحرك الكثبان الرملية[24].

تملُّك الأراضي الصحراوية: أشكال الحيازة والتركيب المحصولي (وادي النقرة نموذجًا)

استهدف مشروع وادي النقرة زراعة 60 ألف فدان، وتم تقسيم الأراضي إلى قسمين. الأول بمساحة 15 ألف فدان، تم توزيعها على ثلاثة آلاف منتفع من محافظات قنا وأسوان وسوهاج وأسيوط والمنيا وبني سويف؛ بواقع خمسة أفدنة ومنزل لكل منتفع. والقسم الثاني، 45 ألف فدان، تم بيعها في صورة مساحات كبيرة بالمزاد العلني لكبار المستثمرين الزراعيين والشركات الزراعية لقطع تتفاوت مساحاتها من 500 فدان إلى 3000 فدان. يقع هذا المشروع في الجزء الجنوبي بالصحراء الشرقية ويجلب مياه النيل من نقطة كاسر بجوار مدينة كوم أمبو عبر قناة رئيسية يبلغ طولها نحو 40 كيلومتر. وسوف نركز على مسألة الحيازة وكيف تتوزع بشكل "غير عادل" بين فئات الحيازة "الجديدة" التي تم اختراعها بالأراضي الزراعية.

يختلف نظام الحيازة في الأراضي المستصلحة (الأراضي الجديدة) عنه في أراضي وادي ودلتا النيل (الأراضي القديمة). في الأراضي القديمة، تم تشريع الأراضي الزراعية لاتخاذ شكل حيازة ملك أو حيازة إيجار. في حين تختلف أشكال حيازة الأراضي في الأراضي الجديدة وتتشابك. وهناك ثلاثة أقسام رئيسية (منتفع ومستثمر وواضع يد). في حالة وادي النقرة، يوضح الشكل () والفقرات التالية خواص هذه الفئات الثلاث الرئيسية، وآليات تمَلُّك الأرض والعلاقات الحاكمة والتركيب المحصولي بكل فئة قدر الإمكان.

المنتفعون: المنتفع هو المستفيد من مشروع مبارك لشباب الخريجين، وهم موزعون على خمسة قرى تم تشييدها خصيصًا بغرض المشروع وهي المنار والأمل والحكمة والبراعم والكرامة تابعة للوحدة القروية لقرى وادي النقرة، والقرية الأم هي الحكمة. مُنح صغار المزارعين والخريجين الأرض من خلال مسابقة عامة لكل المتقدمين من المحافظات المعنية (قنا وأسوان وسوهاج والمنيا وبني سويف وأسوان)، وبعد السحب واختيار المنتفعين، تم سحب قرعة أخرى لتحديد

---

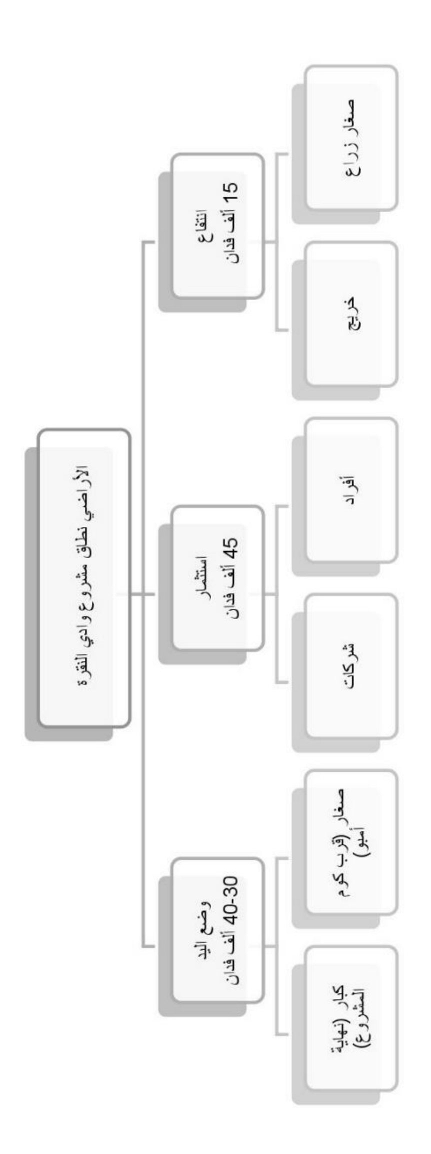
[24] David Smis ، 2015.

رقم كل شخص (رقم وحدة الأرض والمنزل) كل شخص. والجيران في الأراضي الزراعية هم جيران في المنزل أيضًا، وبكل قرية مدرسة ووحدة صحية ومرشح مياه، لكن أزمات مياه الشرب كانت متكررة والمدرسين غائبين والوحدة الصحية عادة بلا طبيب.

ويتبع المستفيدون مراقبة جنوب الوادي، وهي تابعة للجمعيات الزراعية ويحصل كل مستفيد على بطاقة حيازة وحصة من السماد وفقًا للتركيب المحصولي بأسعار مدعمة ومماثلة لحصص السماد بالأراضي القديمة. في بداية المشروع استفاد المنتفعون من دعم برنامج الغذاء العالمي الذي كان يقدم حصصًا تموينية ولكن ذلك توقف بعد خمس سنوات من المشروع.

لا يعتبر المنتفع مالكًا، ويدفع المستفيد أقساطًا لمدة ثلاثين عامًا ليصبح مالك "حيازة ملك". ويختلف هذا القسط السنوي بين الخريجين وصغار المزارعين. بينما يدفع المزارع الصغير 1300 أقساطًا سنوية. يدفع الخريج 400 جنيه فقط. ويحق للمنتفع دفع المبلغ دفعة واحدة، وبذلك عليه أن ينتظر 30 عامًا حتى يحصل على صك ملكية (العقد الأزرق). وعلى رغم أن الهدف من هذا الإجراء هو منع بيع الأراضي، إلا أنه واقعيًّا يستطيع المنتفع بيع حقوق الانتفاع لشخص آخر، على أن يتم تسجيل عملية البيع بالجمعية الزراعية للقرية. ولا يمكن إضفاء الصبغة الرسمية على الصفقة قبل أن تعترف بها التعاونيات الزراعية. يحصل المشتري على صفة "مقنن" وبالإضافة للمبلغ الذي يدفعه للبائع فإنه يسدد قيمة الأرض لهيئة التعمير على النحو التالي. يدفع أولاً 14% من قيمة الأرض والباقي يدفع على شكل أقساط بقيمة 5000 جنيه سنويًّا مدة 20 سنة. ولا يصبح المشتري الجديد منتفعًا بل "مقنن"، ويعامل كمستثمر. ولا يستفيد المستفيد من خدمات التعاونيات مثل الأسمدة حيث يصنف مستثمرًا في هذه الحال.

شكل رقم (2): أشكال الحيازة بمنطقة مستصلحة حديثًا (مشروع وادي النقرة)



المصدر: صقر النور، العمل الميداني 2017.

التملك للمستثمرين:

يحدد قانون الأراضي الصحراوية الحد الأدنى لملكية الأفراد بـ 200 فدان، للأسر 300 فدان ولشركات الأفراد(الجمعيات) 10000 فدان وللشركات المساهمة 50000 فدان. كما تؤكد الوثيقة على تجريم الري بطريق الغمر غير جائز طبقًا للقانون 8 لسنة 1997 بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار. وفقًا لنشرة إرشادية لهيئة التعمير فإنها تشرح آليات تملك للأراضي وفقًا للشروط التالية: يتم تخصيص الأراضي عن طريق تأجيرها لمدة ثلاث سنوات، فإذا ثبتت الجدية يتم تمليك الأرض لمستأجرها بقيمتها قبل الاستصلاح والاستزراع، مع خصم القيمة الإيجارية المسددة عن المدة المشار إليها من ثمن الأرض. يدفع المستثمر نسبة من تكاليف المرافق العامة الرئيسية التي نفذت لاستصلاح واستنزاف الأرض ويحدد مجلس إدارة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ثمن الأرض وفقًا لدراسة لجنة تثمين أراضي الدولة. وعلى الرغم من أن الوثيقة تؤكد أن قيمة الأرض تحدد بواسطة لجنة إلا أنها تشير في مكان آخر إلى أسعار الأراضي على النحو التالي سعر الفدان بالمحافظات الصحراوية بقيمة (100 جنية/ فدان للأراضي الصحراوية التي تم توفير خدمات لها) و(50 جنيه/ فدان الذي لم يتم توفير خدمات لها). أما الأرضي الواقعة في محافظات غير صحراوية فهي 200 فدان للأراضي الواقعة على بجوار الطريق الرئيسية وبعمق لا يزيد عن 1 كيلومتر. و100 جنيه للفدان للأراضي الواقعة على عمق 5 كيلومترات و50 جنيه للفدان للأراضي الواقعة على عمق أكثر من 5 كيلومترات. ربما يكون المقصود بثمن الأرض هذه الأسعار مضافا إليها نسبة مساهمة المستثمر في تكلفة الإنشاءات وأعمال التجهيز والاستصلاح بعد ذلك، وبمجرد تأكد الهيئة من جدية المستثمر وبعد انتهاء ثلاث سنوات من الإيجار يتم إخطاره لحضور توقيع العقد الابتدائي ويسدد 20% من المبلغ ويقسط الباقي على 10 أقساط سنوية بعد إضافة 7% كعائد استثمار سنوي. يخفض السعر بنسبة 10% إذا قرر دفع المبلغ على مرة واحدة. يحظر التصرف في الأرض إلا بعد تسديد كامل الثمن لكن يجوز بموافقة مجلس إدارة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية العمرانية التصرف به.

المستثمرون: حصل المستثمرون على الأرض بعد أن اشتروها بالمزاد العلني من هيئة التعمير والتنمية الزراعية، حيث إنه بصدور القانون رقم 89 لسنة 1998 الصادر بتنظيم المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية أصبح محظورًا على كل الجهات الحكومية البيع بغير طريق المزاد العلني.

في وادي النقرة، لا توجد بيانات رسمية وكاملة عن عدد المستثمرين وملكياتهم، لكن بعض المعلومات وردت على لسان الخبراء وبعض التقارير الإخبارية، أوضحت أن هناك ثلاثة شركات تستحوذ على مساحات كبيرة من أراضي المخصصة للمستثمرين، الأولى هي شركة الفتح للتنمية الزراعية المملوكة لرشاد عثمان، وهي شركة مساهمة مصرية تمتلك نحو 8 آلاف فدان، والثانية شركة دالتكس وتمتلك 3 آلاف فدان، وثالثة شركة فورست على مساحة 1453 فدان. بالإضافة إلى شركات أخرى تملك مساحات أقل من 500 فدان مثل شركة المغربي للتنمية الزراعية، وهي مملوكة لشقيق وزير الإسكان الأسبق أحمد المغربي وتمتلك 368 فدان[25]. ومتوسط سعر الفدان الذي اشترت به هذه الشركات هو 8 آلاف جنيه من الهيئة العامة للتعمير والتنمية الزراعية، أما إذا تم الشراء عبر شركات الاستصلاح العاملة في المنطقة فإن سعر الفدان يتراوح بين 13: 15 ألف جنيه.

لم أستطع دخول المزارع، لكن يمكن تصور حجمها من خلال المرور من أمام الأسوار التي يصل أحيانًا طولها لأكثر من كيلومتر أو عبر الصور الجوية. وقد تمكنا بمعلومات الخبراء وحجم الأسوار وكذلك التقارير الصحفية يتبين حجم المساحات الكبيرة، والاستغلال المحدود للأراضي الواقعة في حوزة كبار المستثمرين. ويقول الفلاحون بالمنطقة أن تخصيص أرض المستثمرين جاء على القناة الرئيسية، وقد حدثت بعض النزاعات حول المياه بين المنتفعين والمستثمرين القريبين من القرى. كما لاحظت أن بعض المستثمرين يشترون الأرض المقابلة للقناة ويحصلون على الأرض التي خلفوها دون شرائها، حيث عمليًّا لا أحد يضع يده أو يشتري الأرض التي ليس لها منفذ للمياه أو أي قناة فرعية. هذا هو الحال بالنسبة للمستثمرين مثل شركة الفتح مثالاً، وينضم إلى فئة المستثمرين من استطاع توفيق أوضاعه من واضعي اليد.

---

[25] تقرير اليوم السابع، إبراهيم رمضان "النقرة "، 27 مايو 2012.

وضع اليد: ويعني استخدام الأرض أو الزراعة أو الإقامة فيها مباشرة دون الحصول على إذن من الدولة. وقد تعتمد هذه الممارسة على الأعراف المحلية ونظم متفق عليها محليًّا، كما يحدث عادة في الأراضي القريبة من القرى في الظهير الصحراوي أو بالقوة، أو بفرض أمر واقع. كان القانون المدني يسمح للاستخدام المستمر للأرض لمدة 15 عامًا بأن يعطي حق التملك. وكان هناك قواعد للتملك بوضع اليد. ووفقًا للقانون رقم 143 لسنة 1981 والمعروف بقانون أراضي الصحراء، فإن السلطات المعنية في جميع الأراضي الصحراوية في مصر هي: الهيئة العامة للتعمير والتنمية الزراعية، ووزارة الدفاع، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة. تحدد وزارة الدفاع المجالات الاستراتيجية ذات المصلحة العسكرية التي لا يجوز استخدامها إلا لأغراض عسكرية أو غير عسكرية إلا بموافقة وزير الدفاع. ويحدد وزير الزراعة المناطق التي تغطيها مشاريع استصلاح الأراضي وبيان حدودها وخصائصها، وفقًا لمتطلبات تنفيذ خطط الدولة. والهيئة العامة للتعمير والتنمية الزراعية هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن إدارة وبيع واستغلال الأراضي التي تم اختيارها مواقع للتنمية الزراعية وفقًا لأحكام القانون رقم 143 لسنة 1981. ويحظر القانون على أي شخص طبيعي أو اعتباري، امتلاك أو وضع اليد أو التعدي على أي جزء من الأراضي الخاضعة لأحكام هذا القانون، ويُزال وضع اليد المخالف بالطرق الإدارية.

غير أن الواقع لا يطابق هذه النصوص الصارمة، ففي الحقيقة يتم تنفيذ وهو أمر واقع في معظم الأراضي الصحراوية وفي الأراضي القريبة من القرى بالظهير الصحراوي. وفي حالة وادي نقرة، هناك العديد من أشكال وضع اليد وتقدر مساحة الأراضي المستحوذ عليها عبر وضع اليد من 30 إلى 40 ألف فدان حول وقبل وبعد حدود المشروع. وهذا يعني أن المساحة الكلية التي تم استصلاحها في نطاق وادي النقرة تتجاوز مساحة الـ60 ألف فدان التي أعلنتها الدولة.

بدأ وضع اليد في وادي النقرة قبل بداية الأراضي المخصصة للمشروع من منطقة كوم أمبو، وامتداد مشروع وادي خريت (أراضي أبناء النوبة المتضررين من بناء السد العالي). ويأخذ غالبًا شكل مساحات متوسطة من 10 إلى 50 فدان وينفذه المزارعون المحليون. يوسع هؤلاء المزارعون المناطق التي يزرعونها في نهايات ممتلكاتهم وزرعوها قبل تنفيذ المشروع، وهي تأخذ

شكل الزحف البطيء للوادي نحو الصحراء. هناك حالات بدأت في الثمانينيات، أي مع بداية الاستصلاح في المشروع وقبل أن تنتهي البنية التحتية له. وهناك من استطاعوا تقنين أوضاعهم عام 2008 وانضموا لفئة المستثمرين. عادة ما تكون هذه الفئة عبارة عن استثمارات عائلية وعائدات هجرة إلى دول الخليج تم تجميعها لإصلاح الأرض وزراعتها، وتنتشر زراعات القصب في هذا الشكل من وضع اليد ويتم الري بالغمر ودون موافقة وزارة الري. الشكل الثاني من وضع اليد هو وضع اليد على مساحات كبيرة على نهاية حدود مشروع وادي النقرة ويتم عادة من قبل جماعات تعمل في مجال تجارة الأراضي والمضاربة وجمعيات زراعية لمهنيين (قضاة، ومعلمين، وأطباء ومهندسين). وهم يسيطرون على الأرض لفترة ثم يبيعونها إلى مزارع آخر، أو يحتفظون بها من باب تأمين المستقبل وتجميع ملكية عائلية.

عادة ما يتم تقنين وضع اليد بنفس الطريقة التي يتم بها تقنين التعديات على الأراضي الزراعية بالوادي والدلتا تحت ظروف سياسية معينة، تخضع لعمليات زبونية (قرب انتخابات) أو علاقات قوي محلية (نواب برلمانيون أو رجال أعمال متنفذين). كما أن الدولة تحاول عبر تقنين وضع اليد أن ترفع رقم الأرض المستصلحة في "لعبة الفدان". على سبيل المثال، طلب أحد واضعي اليد من الرئيس عبد الفتاح السيسي في زيارته الأخيرة للمراشدة (إحدى المناطق الزراعية المستصلحة بقنا) تقنين أوضاع واضعي اليد فوافق الرئيس، وبدأت بالفعل هيئة التعمير استلام المستندات اللازمة لتحويل (واضع اليد) إلى مستثمر[26].

لكن بخلاف ما يتم تقنينهم وضمهم إلى فئة "مستثمر" يبقى هذا الشكل غير ظاهر في الإحصاءات الرسمية وغير معترف به على رغم أن تقديرات هذا الشكل من الاستغلال تصل أحياناً إلى مليوني فدان، ولا يعد كما أشرت كل الاستغلال زراعي فالمضاربة بالأراضي شكل أساسي من أشكال واستغلال وضع اليد من قبل النافذين.

[26] بدأ موقع شركة تنمية الريف المصري الجديد بالإعلان عن تلقي طلبات تقنين الأوضاع لمن تقع أراضيهم في نطاق مشروع المليون ونصف فدان وبعد إتمام التقنين سوف تنظم هذه الأراضي لأرقام الإنجازات في الاستصلاح الذي حققها المشروع.

إزاحة البشارية والعبابدة: لكي يتم تنفذ المشروع تم إزاحة قبائل العبابدة والبشارية، وهم قبائل رُحَّل تنتقل تاريخيًّا في المنطقة الممتدة بين وادي العلاقي وجنوب البحر الأحمر. وهم السكان التاريخيون لهذه المنطقة، وقد أدت الأسوار التي أقامها المستثمرون إلى تقطيع مسارات الرعي لهذه القبائل. وعلى رغم انحسار أعداد هذه المجموعات التي انتقلت إلى منطقة على طرف المشروع وتقلَّصت سبل عيشهم التي كانت قائمة بالأساس على رعي الماعز والجمال[27]، إلى أعمال الأدلة في الصحراء والبحث عن الذهب وتجارة البشر والبضائع، في حين ظلت فئة قليلة أعلى الوادي في تجمعات سكنية مهمشة.

هذا عن أشكال الحيازة، أما عن التركيب المحصولي فإن أراضي "المنتفعين" في القرى الخمس، أي مساحة 15 ألف فدان يتميز التركيب المحصولي بها بتشابهه النسبي مع الوادي، حيث في انتشار محاصيل مثل البرسيم البلدي والقصب والقمح أهم محصولين على رغم عدم التصريح بزراعة القصب، إلا أنه يتم تحميل المساحة على الأرض القديمة وذلك لتسليم المحصول لمصنع قصب السكر بكوم أمبو. ويقدر أحد الخبراء المساحة المزروعة قصبًا بوادي النقرة بمساحة 10 آلاف فدان. هذه المساحة مقسمة بين المنتفعين وواضعي اليد في المناطق القريبة من قرى كوم أمبو ونصر النوبة.

تنتشر أيضًا بدرجة كبيرة زراعات غير تقليدية بين صغار الفلاحين مثل زراعة النعناع والريحان (نحو 1200 فدان بقرية الحكمة) وقد بدأت هذه الخبرات مع الفلاحين بقراهم الأصلية بسوهاج وانتقلوا بها إلى المناطق المستصلحة. وعلى رغم سيطرة الزراعة الفلاحية والمحاصيل التقليدية إلا أن هناك تمركز لعمل هيئات دولية (مثل هيئة المعونة الأمريكية، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق الأمم المتحدة لدعم الصناعة، وهيئة كير الدولية) التي تعمل على تحويل الفلاحين إلى "مبادرين زراعيين" عبر توجيههم للزراعة التصديرية هذه المحاولات نجحت في اجتذاب مئات الفلاحين لكن الملاحظ أن المنتفعين لا يخصصون كامل أرضهم للانخراط في

[27] أورد تقرير نشره الأهرام الزراعي إن عدد الجمال قد انخفض في مصر إلى النصف من عام 2010، وتعد المنطقة الممتدة من وادي العلاقي مرورا بوادي خريت ووادي النقرة وحتى حلايب وشلاتين إحدى المناطق الأساسية لرعي الإبل في مصر. انظر كارثة.. تناقص أعداد الجمال المصرية إلى النصف خلال 10 أعوام، تحقيق هيثم خيري، الفلاح اليوم. الموقع:https://is.gd/Au6vFh (تم الاطلاع بتاريخ 10 نوفمبر 2017)

مثل هذا الشكل من الإنتاج. لذلك فإن التحول إلى هذا الشكل لم يخلق فئة "مبادرين"، تخصصين في الزراعات التصديرية بقدر دخول هذا الشكل من الإنتاج التصديري كجزء من استراتيجيات العديد من المنتفعين لتعظيم دخولهم.

جدول رقم (12): المساحة المزروعة وغير المزروعة بأراضي المنتفعين بمشروع وادي النقرة بأسوان

	السماحة الكلية/بالفدان	المساحة المزروعة/بالفدان	المساحة غير المزروعة/بالفدان
قرية الحكمة	3400	3370	30
قرية الأمل	1820	1800	25
قرية المنار	3380	3260	120
قرية الكرامة	3925	3115	810
قرية البراعم	1700	1650	50

المصدر: بيانات جمعت بواسطة الباحث من الجمعية الزراعية بوادي النقرة، 2017.

يزرع المستثمرون البرسيم الحجازي الذي يُكبس ويصدر، وهناك مزرعة للعنب وأيضًا مزرعة لأشجار المانجو، أي أن التركيب المحصولي للمستثمرين ينحاز إلى إنتاج الفاكهة وإنتاج البرسيم الحجازي لمزارع الإنتاج الحيواني. وجميع أراضي صغار الفلاحين والخريجين تروى بالغمر، على رغم أن المخطط كان ريها بالتنقيط والرش. في حين يستخدم كبار وبعض صغار المستثمرين الري المحوري وشبكات الري بالتنقيط.

وتُظهِر البيانات المتحصل عليها من الجمعية الزراعية بقرية الحكمة وكذلك الصور الجوية أن غالبية الأراضي التي منحت لصغار الفلاحين والخريجين مزروعة فعليًّا نحو 14 ألف فدان من 15 ألف مخصصة لصغار الفلاحين. لا توجد بيانات عن الأراضي التي يزرعها المستثمرون،

لكن الصور الجوية الحديثة بالإضافة إلى المشاهدات الميدانية توضح انخفاض نسبتها وانتشار مناطق شاسعة عليها لافتات ملكية إحدى الشركات بالإضافة إلى سور وبوابة ولا يوجد بالخلف غير صحراء قاحلة أو واجهة مزروعة من عدة أفدنة، والباقي بلا زراعة.



المصدر: الصورة من Google earth تعبر عن منطقة الدراسة بمشروع وادي النقرة، الدوائر والمساحات الشاسعة مناطق المستثمرين، بينما المناطق المربعة على الجانبين فهي للمنتفعين.

يتضح من هذه الحالة تفاوت الملكيات وغياب البيانات حول ملكيات المستثمرين، وكذلك انتشار مساحات شاسعة محاصرة بأسوار ولافتات إعلان الملكية دون استغلال فعلى الأغلب تلك المساحات الشاسعة التي استحوذ عليها المستثمرون.

التراكم عبر السلب: دارسة حالة (مشروع تحسين الري بغرب الدلتا)

يقع نطاق مشروع تحسين الري بغرب الدلتا في الأراضي الواقعة بين مدينة السادات ومطار غرب القاهرة الحربي، على جانبي الطريق الصحراوي بين القاهرة والإسكندرية وبطول 50 كيلومتر. وتبلغ مساحة المنطقة نحو 250،000 فدان، وتقع على بعد نحو 60 كيلومتر شمال القاهرة غرب الدلتا. بدأ استصلاحها في الثمانينات وقد اعتمدت هيئة التعمير والتنمية الزراعية هذه العلميات وقامت بتأجير الأراضي للشركات لمدة ثلاثة سنوات ثم بعد ذلك قامت بتمليكها لهم. تراوحت أسعار الفدان ما بين 100-200 جنيه. وقد تحقق نمو زراعي ملحوظ من خلال استغلال المياه الجوفية على مدى السنوات الأولى من المشروع. في البداية ظهرت مشروعات زراعية ولكن جزءًا منها تحول إلى مشروعات فيلات وسكن ثانٍ لأغنياء القاهرة، وجمعت بعض الشركات بين النشاطين بينما تحوَّلت شركات أخرى للنشاط العقاري فقط. وتحوَّل جزء كبير من الأرض إلى سوق المضاربة العقارية خاصة بعد تحقق الملكية العقارية بالنظر إلى لقرب المنطقة من قلب العاصمة.

ورغم التحول الملحوظ في استخدامات الأرض المتجهة نحو المنتجعات السياحية والزراعة الترفيهية والسكن الثاني لأغنياء العاصمة فان الدولة قررت إمداد هذه المنطقة بمياه النيل عبر قناة يتم تشيدها بواسطة قرض دولة. وتقدر الاحتياجات من المياه لهذا المشروع بنحو 12 مليون متر مكعب يوميًّا، ويبلغ حجم الطلب السنوي عليها 4.2 مليار متر مكعب. ويخطط تناول المياه لهذا المشروع في فرع رشيد.[28]

عام 2004 بدأت الدولة مفاوضات مع البنك الدولي لتنفيذ مشروع القناة. في عام 2007 تم توقيع عقد الاتفاق على قرض من البنك الدولي بقيمة 145.00 مليون دولار أمريكي وسُمِّي المشروع بمشروع تحسين الري بغرب الدلتا. شاركت الوكالة الهولندية للتنمية والوكالة الفرنسية للتنمية مولين متوازيين، واتفق كل منهما على المساهمة بمبلغ 6.00 مليون دولار

---

[28] ISMAIL، Sherine S. West Delta Water Conservation Project Impacts on Rosetta Branch. In: *Twelfth International Water Technology Conference*، *IWTC12*. 2008. p. 59-72.

أمريكي و32 مليون دولار أمريكي على التوالي. أكد البنك الدولي في تقريره المرفق عن أسباب الموافقة أن المشروع يحقق حماية للاستثمارات الضخمة وفرص العمل التي تخلقها هذه المنطقة من خلال توفير ما يكفي من المياه لهذه المنطقة وحماية المياه الجوفية من حيث الكمية والنوعية، حيث أكد التقرير ارتفاع معدلات الملوحة للمياه الجوفية وكذلك استنزاف المشروعات للمياه الجوفية. أشار تقرير للبنك الدولي أن المنطقة واعدة وتحقق حجم صادرات بمقدار 300 مليون إلى نصف مليار دولار سنويًّا بالإضافة إلى إقامة 500 ألف شخص بها وأيضًا توفيرها 250 فرصة عمل[29].

في 22 ديسمبر 2007 نشرت المصري اليوم[30] محضر اجتماع مجلس الوزراء لتنمية محور القاهرة – الإسكندرية الصحراوي. في بداية الاجتماع أورد د. حازم العوضي[31] بيانات البنك الدولي ذاتها ليبرر أهمية المشروع. وأضاف وزير الموارد المائية والري معلومات تناقض المعلومات الوارد في تقرير البنك الدولي مثل الإقرار بنمو ظاهرة السكن الثاني بالمنقطة "تحديد البناء بنسبة 7% هو قرار إداري لتنظيم العمران على الأراضي الزراعية، وقد أسيء استخدامه ببناء القصور واستخدامات أخرى، وأصبح نمطًا موجودًا يحتاج إلى تنظيم أو منع". وإمكانية استفادة المنتجعات من هذا المشروع لري ملاعب الجولف والاستغلال الترف لمورد المياه "يجب التنسيق حتى لا تذهب مياه مشروع تحسين غرب الدلتا لهذه المنتجعات، فالمياه هي المحدد الرئيسي". وأوضح الاجتماع أيضًا خطأ تقرير البنك الدولي حول التوطين، حيث أشار وزير الإسكان إلى عدم وجود تجمعات سكانية مستقرة "لا يرحب المستثمرون ببناء قرى لها صفة العمومية والدوام داخل أراضيهم، ويفضلون انتقال عمال الزراعة من القرى القريبة إلى أراضيهم يوميًّا".

---

[29] World Bank ، - Implementation Completion Report (ICR) Review West Delta Water Conservation And Irrigation Rehabilitation Project https://is.gd/furjmg

[30] "المصري اليوم" تحصل على نص محضر اجتماع مجلس الوزراء لتنمية محور القاهرة – الإسكندرية الصحراوي، متولي سالم 22 ديسمبر 2007، https://is.gd/7EhK6D (تم الاطلاع بتاريخ 28 أكتوبر 2017)

[31] في ذلك الوقت. حازم العوضي كان يشغل منصب رئيس هيئة التخطيط العمراني ثم عين عام 2008 محافظًا لحلوان، وفي عام 2010 تم إلقاء القبض عليه بتهمة تسهيل الاستيلاء على أراضي الدولة. انظر: https://is.gd/iSlAAW (تم الاطلاع بتاريخ 28 أكتوبر 2017).

على رغم تأكيد حازم العوضي أن مساحة المنتجعات السكنية، تبلغ 10% من مساحة المنطقة. وقد ظهرت تقارير أخرى لهيئة التعمير والتنمية الزراعية ترفع المساحة بنسبة 20%. وتؤكد تقارير صحفية تم تداولها على نطاق واسع منذ عام 2008 انتشار المنتجعات لتصل إلى 28 منتجع سياحي وسكني على هذه الأرض. وأن "90% من المستثمرين الذين نجحوا في استحواذ الآلاف من الأفدنة كان هدفهم الرئيسي هو تقطيع هذه الأفدنة "وتسقيعها" والمتاجرة فيها غير مهتمين بإقامة أية مشاريع عمرانية أو حتى زراعية"[32].

ويشكك دافيد سميث في أرقام الاستثمارات والتصدير والاستغلال الزراعي التي تظهر الصور الجوية انحسارها بشكل كبير جدًا، وانتشار الفيلات المحاطة بحدائق الفاكهة وحمامات السباحة والتي تستغل سكنًا يقضي فيه أغنياء العاصمة إجازة نهاية الأسبوع[33]. ويتساءل لماذا إذن يتم سحب مياه النيل من الدلتا (وتحديدًا من صغار الفلاحين) لري هذه المنتجعات السياحية وهذا الشكل من الاستثمار الزراعي الترفيهي؟ وكيف أغفلت فرقة الخبراء المصريين والأجانب المرافقة للبنك الدولي هذه الظواهر قبل إقرارها لمشروع التمويل؟ وكيف يتم إيراد هذا الكم الكبير من الأرقام المغلوطة في تقرير رسمي منشور على موقع المنظمة الدولية؟

في عام 2016 أعيد فتح ملف استغلال أراضي الاستصلاح الزراعي في أغراض المشروعات العقارية والمضاربات، حيث أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي قرارًا جمهوريًّا بإنشاء لجنة استرداد أراضي الدولة ومستحقاتها برئاسة المهندس إبراهيم محلب، مساعد رئيس الجمهورية للمشروعات القومية، في محاولة جادة من الدولة لاستعادة الأراضي المنهوبة من قبل أفراد أو شركات على مدار السنوات الماضية، والتي تجاهلت العديد من الهيئات أو الجهات الحكومية استردادها. وكانت منطقة طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي في مركز النقاش حيث أعلن عن 50 شركة خالفت الاستصلاح الزراعي واستخدمت الأراضي في المضاربات العقارية.

---

[32] انظر على سبيل المثال، ما نشر باليوم السابع بتاريخ 5 سبتمبر 2010، https://is.gd/lViNk1 (تم الاطلاع بتاريخ 20 أكتوبر 2017).

[33] Davis sims، 2014.

وقد خرجت أصوات من لجنة استرداد أراضي الدولة تتحدث عن تقديرات المساحات التي تم الاستيلاء عليها نحو 2.8 مليون فدان بقيمة تتعدي 140 مليار جنيه. كشف تقرير لهيئة التعمير والتنمية الزراعية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، عن التعديات على أراضي الدولة في 30 منطقة، التي تؤكد تورط 810 شركات في الاستيلاء على مساحة من الأراضي الصحراوية تبلغ 2.8 مليون فدان[34].

لم يثر النقاش حول جدوى ومال سياسات الاستصلاح الزراعي، بل تمركز حول محاولة تقاسم العائد مع المضاربين والمتربحين، فعلى سبيل المثال يستطيع المتعدين عبر إعادة تقدير قيمة الفدان بدلاً عن كونها محولة نشاطًا زراعيًّا إلى نشاط عقاري، وتوفيق أوضاع المخالفين بعد دفع قيمة الأراضي وفقًا لتغيير النشاط. أحد رجال الأعمال حول 2775 من أرض زراعية إلى منتج ترفيهي وسكني وطلب منه مبلغ 600 مليون جنيه، مقابل توفيق الأوضاع. تسارع اللجنة بإصدار بيانات على المتحصلات المالية وما تم إهداره من "المليارات" عبر التربح من المتاجرة بأراضي الدولة التي تحولت إلى ملكية عقارية واستحواذ عبر السلب، لكنه أيضًا يعبر عن فشل لعبة الفدان والتسارع بإعلان أرقام الاستصلاح.

وعلى رغم هذا الجدل حول الفساد والمضاربة في قطاع الأراضي وتأثير تسليع أراضي الدولة في إحداث تراكم عبر النهب، لم تتوقف الدولة عن رؤيتها أن المستثمر هو الأفضل لتحقيق تعمير الصحراء وخصصت مجددًا 75% من أراضي مشروع الريف المصري الجديد لهذا الشكل من الاستثمار رغم إن ذات الدولة تظهر عبر اللجنة التي شكلتها التأثيرات الكارثية لهذا الشكل من التخصيص.

مسألة المياه والطاقة

يوضح الجدول التالي توزيع الأراضي حسب مصادر مياه الري. وإذا كانت المساحة بالأراضي القديمة هي 5.6 مليون فدان، فإن المساحة المتبقية هي 3.1 مليون فدان، يسقى منها نحو مليون ونصف المليون فدان من مياه النيل؛ أي أن نحو نصف الأراضي المستصلحة تسقى من

[34] انظر تقرير مصر العربية على سبيل المثال: https://is.gd/eH4DAx (تم الاطلاع بتاريخ 15 أكتوبر 2017)

مياه النيل. أضف إلى هذه المعلومة أن 14% فقط من الأراضي في مصر تستخدم الأساليب الموفرة للمياه من ري بالرش والتنقيط والري المحوري، أي أن 1.27 مليون فدان تستخدم الري الحديث وإذا افترضنا أن جميع هذه الأراضي تقع في المناطق المستصلحة فهذا يعني أن 50% من الأراضي المستصلحة تستخدم الري بالغمر على رغم أن قوانين الاستصلاح تجرم ذلك. تظهر بيانات التعداد الزراعي أيضًا أن 27% من الأراضي الزراعية بدون صرف زراعي غالبية الأراضي تقع في الأراضي المستصلحة حديثًا، وهذا يسبب تدهور حالة التربة بسرعة كبيرة.

جدول رقم (13): نسبة الأراضي مروية بمصادر المياه المختلفة المتاحة في مصر عام 2010

مصدر المياه	جملة المساحة	النسبة المساحة	جملة الحائزين	نسبة الحائزين
مياه النيل	6.967.283	79.9	4.091.195	91.41
مياه جوفية	1.376.953	15.8	226.233	5.05
مياه صرف	81.949	0.94	21.145	0.47
مياه مخلطة	406.326	4.66	101.009	2.26
أمطار	230.561	2.64	29.850	0.67
مصادر أخرى	19.457	0.22	6.094	0.14
الجملة	8.716.532	100	4.475.526	100
أسلوب الري	نسبة المساحة المروية			
ري بالغمر	82.66			
ري بالرش والتنقيط والمحوري	14.67			
غير مبين	2.67			

المصدر: جمعت النسبة وحسبت من بيانات التعداد الزراعي لعام 2010. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

بالإضافة إلى استنزاف مشروعات الاستصلاح الزراعي لمياه النيل؛ حيث يسقى نصفها تقريبًا بأساليب الري بالغمر فهذه المشروعات عالية الاستهلاك للطاقة، وتكلف محطات الطاقة أموالاً طائلة لبنائها ثم لتشغيلها. تكلفت محطة مبارك العملاقة بتوشكى مليار ونصف جنيه مصر على سبيل المثال من إجمالي 6 مليارات جنيه هي تكلفة المشروع وفقًا لبعض التقديرات. واحتاج مشروع ترعة السلام حتى الآن تنفيذ 12 محطة وطلمبات رفع وصرف، كما بنت الدولة قناة بطول 20 كيلومتر لجلب المياه من النيل إلى مشروع وادي النقرة، ويحوي المشروع أيضًا 8 قنوات ري رئيسية، و40 قناة ثانوية بالإضافة إلى قناة الصرف الرئيسية، وباستخدام 10 محطات رفع لضخ المياه تبدأ الأراضي الصالحة للزراعة عند محطة الرفع الخامسة، لكن سحب المياه يبدأ مبكرًا لأن القناة مكشوفة ولأن أراضي وضع اليد التي تم تقنين أوضاع بعضها تبدأ قبل هذه المحطة. عند حساب عدد الوحدات الحرارية المنتجة من الغذاء في الصحراء مقابل وحدات الطاقة المستهلكة، بالإضافة إلى المياه يتضح كم الإهدار في الطاقة وغياب الكفاءة البيئية، ناهيك بالكفاءة الاقتصادية لهذه المشروعات العملاقة.

تسليع الصحراء وتوسع الحدود الإيكولوجية والرأسمالية

لا شك أن عملية فصل المنتجين الزراعيين عن الأرض في الوادي والدلتا قد فشلت، على رغم كل المحاولات المستمرة لاستقدام نموذج كاليفورنيا؛ الذي يقوم على الملكيات الكبيرة ونظام المزرعة والري الحديث وإدارة المهندسين الزراعيين والفنيين المدججة بالمبيدات والأسمدة والعمالة الأقل. لم تنجح كل التقارير والتوصيات التي أصدرتها الدولة وهيئة المعونة الأمريكية والخبراء المحليين في نقل الوادي والدلتا من نمط الإنتاج الكبير إلى نمط الإنتاج الكبير. وظل حجم الملكيات الصغيرة ونمط الزراعة الفلاحين هو النمط السائد في الإنتاج الزراعي بالوادي والدلتا على رغم كل شيء. لكن النظام وهيئة المعونة وجدوا ضالتهم في الصحراء، فقد حاول النظام الزراعي أن يتجاوز فشله النسبي في الوادي والدلتا عبر الاتجاه إلى الصحراء ليؤسس هذا الحلم الكاليفورني. وتطورت سياسات التنمية القائمة على توسيع مصطلح الحدود الطبيعية والرأسمالية للزراعة بشكل كبير منذ منتصف الثمانينيات.

إن مفهوم حدود الموارد الطبيعية إلى منطقة أو مصدر الموارد الطبيعية متوفر بشكل كبير في علاقته بكل من العمل ورأس المال. أما عملية توسيع الحدود الإيكولوجية أو التنمية القائمة

على توسيع الحدود، فتعني استغلال حدود جديدة للموارد الطبيعية أو الحصول عليها أو تطويرها[35]. وتعد مشاريع استصلاح الأراضي في مصر نموذجًا مثاليًّا على هذا المفهوم. وقد احتاجت عملية التنمية القائمة على توسيع الحدود في مصر إلى تغيير في الأدوار واللوائح المؤسسية وحيازة الأراضي. كما أحدثت تغييرًا في أساليب الإنتاج الزراعي، وعلاقة المزارعين بالموارد الطبيعية، واستعانت سياسات التنمية القائمة على توسيع الحدود بمنطق اقتصادي ليبرالي إذ أنها افترضت أن وفرة الأرض الصحراوية قد تجتذب العمال (عمال الزراعة) وأن الأرض والعمل متوفران، لذا يجب دعم وتشجيع رأس المال للعمل القادر على استصلاح مزارع كبيرة قادرة على الإنتاج والاستمرار[36]. ويتطلب هذا المنطق بالتالي تدخل الدولة لصالح المستثمر لتعزيز الاستثمار على نطاق واسع وتطوير الزراعة الصحراوية.

لعبت توصيات وخبراء هيئة المعونة الأمريكية بداية الثمانينيات دورًا مركزيًّا في دعم القطاع الخاص في القطاع الزراعي والإيعاز بأن المزارع الكبيرة المملوكة للقطاع الخاص هي وحدها القادرة على إنتاج زراعي يحقق الكفاءة الإنتاجية بمشروعات الاستصلاح بالصحراء[37]. في تلك الأثناء شرعت الدولة في تمهيد البناء القانوني والبيروقراطي لتسهيل مهمة استيلاء المستثمرين على الأرض. وتم إقرار قانون الأراضي الصحراوية الذي وضعه السادات وأكمل لائحته التنفيذية مبارك، وبذلك أصبحت جميع الأراضي خارج الزمام ملكية خاصة للدولة وبدأت في تسليعها وبيعها. وجرمت كل الأشكال العرفية للاستحواذ على الأرض والاستغلال المشاعي في المناطق الرعوية القليلة الموجودة على أطراف البلاد، وظهر التسييج enclosures التي حدَّ من حركة المجموعات الرعوية في مناطق من وادي خريت والنقرة وسيناء على سبيل المثال. وتحويل أراضي الدولة إلى أرض مملوكة ملكية عقارية. فلم يتم فقط

---

[35] Barbier، Edward. *Scarcity and Frontiers*. Cambridge University Press، 2010.

[36] Domar، Evsey..“ The Causes of Slavery or Serfdom: A Hypothesis.” *Journal of Economic History 30* (1): 18 –32. 1970

[37] تيموثي ميتشل، حكم الخبراء: مصر، التكنو–سياسية، الحداثة، ترجمة بشير السباعي وشريف يونس، المركز القومي للترجمة. القاهرة، 2010.

استقطاع الأراضي، خصوصًا في شمال الدلتا وجنوب الوادي من البدو والمجموعات المحلية، بل تم الاستحواذ على مياه ري الفلاحين كما أوضحنا سابقًا، حيث خصصت كميات متزايدة من مياه النيل لري مزارع الصحراء وزادت ثورة العطش بالوادي والدلتا.

تشير البيانات المتفرقة التي أوردناها عن إعادة التوطين أن فكرة إمكانية توفير العمال للصحراء بسهولة ليست صائبة أو واقعية، وأن النتائج المتحصل عليها كانت محدودة جدًا مقارنة بالمخطط أو المأمول. فمجمل المستفيدين من مشرع مبارك لشباب الخريجين ومجمل مشروعات التوزيع لصغار الفلاحين منذ عام 1952 حتى عام 2003 لم يتعد 75 ألف أسرة، وإذا افترضنا الاستقرار الكامل لهذه الأسرة بالمناطق الجديدة (وهذا ليس واقعًا في مجمل الحالات) فقد نقل 400 إلى 500 ألف شخص خلال خمسين عامًا.

أيضًا خلقت توشكى أقل من ألف فرصة عمل، ولم يتحول "الوادي الجديد" إلى وادٍ جديد؛ بل ظل عدد السكان محدود جدًا، ولم يصل في التعداد الأخير إلى نصف مليون نسمة، ناهيك بعدم وصول سكان سيناء إلى الرقم المطلوب، وظلت المحافظتان هما الأقل سكانًا في التعدادات السكانية المختلفة. لم ينتقل السكان ولكن انتقلت الملكية من يد "الدولة" أو المجموعات المحلية في الأراضي القريبة من نطاقات حركة القبائل البدوية والرعوية إلى يد الرأسماليين وبعض الفلاحين. دخل رأس المال الممول والمعولم في عمليات الاستحواذ على الأرضي والاستثمار في الصناعات الزراعية والزراعات التصديرية مستفيدًا من الإعفاءات الجمركية والتسهيلات التي قدمتها الدولة خلال الأربعة عقود الأخيرة[38].

ما تم بشكل سريع إذن هو تسليع مساحات شاسعة من الصحراء من أجل توسيع التراكم الرأسمالي، وتحويل الأرض إلى سلعة في سوق تسيطر عليه المضاربة بشكل أكبر من الإنتاج. وفي حالات الإنتاج يسيطر الإنتاج التصديري أو الإنتاج لمزارع الأبقار عن الإنتاج المحلي،

[38] استحوذت مجموعة القلعة المالية على مزارع دينا لإنتاج الألبان، وحدثت عمليات استحواذ أخرى. لمزيد من التفاصيل انظر marion Dixon، land grab ، finance capital، and food regime restructuring: the case of Egypt. Review of African political economy، 41 (140) 2322-248.

الأولية لآلاف الأفدنة المزروعة عبر المستثمرين المحليين والدوليين كما رأينا كانت إنتاج الأعلاف عن إنتاج الغذاء. شكَّل التراكم عبر سلب الملكية وزيادة المضاربة على الأراضي وإهدار الموارد المزيد من الأزمات المرتبطة بالغذاء وتوفر المياه في مصر خلال العشرين سنة الماضية. وعلى رغم أن السلطة ترمي بأزمة المياه على أكتاف السد الإثيوبي فإنها لم تتساءل قط بشأن سياساتها الزراعية وإهدار المياه عبر التبخر (في القنوات الجديدة وفي مفيض توشكى) ولكن أيضًا في زراعة محاصيل تصديرية معفاة من الضرائب والجمارك، وفي زراعة البرسيم الذي يجفف ويصدر أو يباع لإنتاج اللحوم، وهو أحد أكبر أشكال إهدار المياه والطاقة، عبر دعم وتعميم نمط استهلاكي ضار غذائيًّا ومدمر بيئيًّا.

وكي تجد الاستجابة الكافية لمشروعاتها الخاصة، عادة ما تلجأ المصالح الرأسمالية إلى تغليفها وشحنها بمشاعر وطنية لدغدغة المشاعر الشعبية. وهذا ما حصل عبر الترويج لحلم تحويل الصحراء إلى خضراء. تم ذلك عبر لعبة الأرقام أو لعبة الفدان فأُعلن عن ملايين الأفدنة التي تم استصلاحها. وكذلك عبر الأغاني الوطنية والمسلسلات الدعائية، وقد سهَّلت هذه الدعاية تمكين طبقة معينة من الاستحواذ على مساحات شاسعة من الأرض.

لقد استخدمت الدولة سحر الأرقام لإثارة المشاعر الوطنية، وتعطيل أي نقاش جاد أو حقيقي حول آليات التوزيع والتوزيع الطبقي للملاك الجدد أو الإقطاعيين الجدد إن جاز التعبير.

وربما يستشعر البعض دخول المؤسسة العسكرية في هذه الدائرة من استغلال الأراضي والشراكات الرأسمالية لبسًا حول طبيعة المرحلة الجديدة من توسيع التراكم عبر السب، لكن ما يحدد طبيعة النظام هو التراكم التنافسي بين رؤوس الأموال، لذلك لا يعتبر سيطرة المؤسسة العسكرية على الأرض خروجًا عن النظام الرأسمالي، بل إن رؤوس الأموال تتخذ شكلاً رأسماليًا للدولة العسكرية. ومكن اعتبار التراكم الذي تحققه السلطة عبر الاستحواذ على مجمل الأرض وإعادة بيعها شكلاً من أشكال التراكم عبر السلب[39].

---

[39] كريس هارمن، رأسمالية الزومبي، ترجمة غادة طنطاوي، دار روافد للنشر والتوزيع. 2016.

وإن كنا قد أشرنا في الفصلين الأول والثاني إلى أن مسألة الملكية والاستحواذ على الأرض لم تحسم عام 1880، إن مسألة تسليع الصحراء تطرح مرة أخرى مسألة الملكية على مصراعيها، فالصراع في الأراضي الصحراء مرشح للزيادة خلال الفترة القادمة، كما أن عمليات التسليع والمضاربة والتمادي في إهدار الموارد وتمكين التوسع مرشحة أيضًا للاستمرار. وتقوم الدولة هنا بدور الراعي والمشجع لعمليات الاستحواذ، وإن كانت تتدخل أحيانًا تدخلات خجولة لحفظ ماء الوجه بتوزيع جزء من الأراضي على صغار الفلاحين والخريجين، أو باسترجاع بعض الأراضي من بعض النافذين، لكن يظل منطق تمكين الرأسمالية الزراعية من أراضي الصحراء هو أساس وجوهر سياسات الاستصلاح المستمرة.

الفصل الخامس:

نحو نموذج زراعي بديل

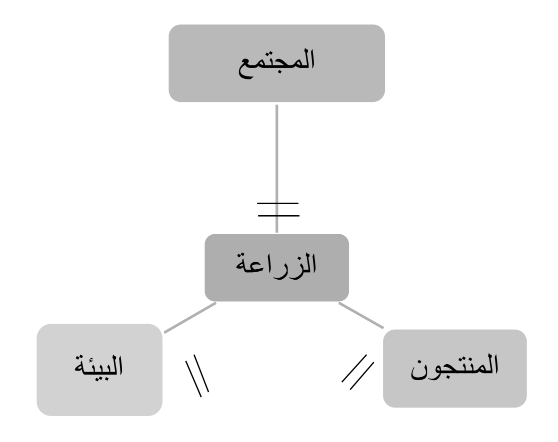
الزراعة علاقة مركبة بين المنتجين والبيئية والمجتمع[1].
وتحدث الأزمة في القطاع الزراعي حين يحدث خلل في المحاور الثلاثة الواردة في الشكل (انظر الشكل رقم 4). فالزراعة مرتبطة بنوعية ودرجة الحصول الآمن على الغذاء بالمجتمع، ومتعلقة أيضًا باستدامة عملية الإنتاج الزراعي باستدامة مستلزمات الإنتاج الزراعي والبيئة الطبيعية، وبظروف منتجي الغذاء وتطلعاتهم.

---

[1] Van Der Ploeg، Jan Douwe. *The new peasantries: struggles for autonomy and sustainability in an era of empire and globalization*. Routledge، 2009.

شهدت مصر (خصوصًا في الآونة الأخيرة) أزمات زراعية وغذائية تتعلق بارتباط الزراعة بالموارد الطبيعية مثل تدهور الأراضي وثورة العطش على سبيل المثال. فعندما تصبح الزراعة قائمة على تدمير منهجي للنظم الإيكولوجية التي تنتج الغذاء، ويتم التضحية بالمستقبل عبر خيارات زراعية ملوثة للبيئة الطبيعية، فإن ذلك يولد "أزمة بيئية زراعية". وعندما يحدث تهميش بل واحتقار لجموع المنتجين الزراعيين من صغار الزراع فإن هذا يعمق الأزمة الزراعية. وأخيرًا، هناك علاقة مع المجتمع ككل حيث نوعية الغذاء مسألة حيوية. إن المجموعة الحالية من فضائح الطعام (الأمراض الحيوانية المنتشرة في مصر مثل الحمى القلاعية، وأنفلونزا الطيور والخنازير) وظواهر التسمم ورفض شحنات مصر التصديرية بسبب التلوث، سواء من المملكة العربية السعودية أو السودان أو أوروبا، هي تعبيرات عن الأزمات التي نشأت على المحور الذي يربط الزراعة مع المجتمع الاستهلاكي. إن تجاهل العوامل البيئية من صيانة الموارد وضمان استدامتها، وتجاهل المنتجين للغذاء وحقهم في ظروف آمنة ومواتية للإنتاج، وتجاهل جودة ونوعية الغذاء للمستهلكين وحقهم في غذاء آمن وصحي وكافٍ، يسبب أزمات مستمرة ويعطل إنتاج نظام زراعي-بيئي مستدام. لذلك فان أي رؤية بديلة يجب أن تشتمل على إعادة صياغة العلاقة بين الفلاحين والمجتمع والبيئة.

شكل رقم (3): أزمات الزراعة والعلاقة بين المجتمع والمنتجين والبيئة



المصدر: Van Der Ploeg، 2009.

في هذا الفصل الأخير سنحاول طرح تصور أَوَلي لنموذج بديل لتجاوز الأزمة الزراعية وإعادة ترميم وصيانة النظام الزراعي الإيكولوجي في مصر. هذا البديل، الذي نطرح ملامحه في الصفحات التالية، قائم على فكرة السيادة الغذائية إطار مرجعي وأساليب الزراعة البيئية أداة إجرائية لتطوير ممارسات زراعية مستدامة. ولكن قبل أن نشرع في وصف هذا التصور سنعرض بعض الأساطير التي شابت رؤيتنا العامة عن الإنتاج الزراعي. وينتهي الفصل بتناول بذور بناء هذا التصور القائمة بالفعل.

مجموعة الأساطير الحاكمة والزائفة

يبدو لي أن أولى خطوات التفكير في نموذج فكري "باراديم" بديل هي تفكيك الأساطير[2] التي تم بناؤها خلال عقود طويلة، وسيطرت على تصوراتنا ومواقفنا من السياسات الزراعية القائمة ورؤيتنا للبدائل الممكنة. هناك أربع أساطير تم تأسيسها جيدًا، تسيطر على النقاشات حول المسألة الزراعية والفلاحين.

أولاها: إمكانية تأمين احتياجاتنا الغذائية بتصدير الأزهار والفاكهة واستيراد القمح، وعلى رغم أن الاقتصاد الكلاسيكي يشير إلى أن المرونة النسبية للفاكهة والخضروات أقل كثيرًا من الحبوب نظرًا لإمكانات تخزينها المحدودة، بالإضافة لكونها سلعًا أكثر رفاهية وسهلة الاستبدال، بمزروعات عالية المرونة كالحبوب، إلا أن المؤسسات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد) والوكالة الأمريكية للتنمية وهيئات المعونة والتنمية الأخرى العاملة في مصر تدفعنا نحو الاستمرار في إنتاج الأزهار والفاكهة للسوق العالمي ونستورد القمح والحبوب من الخارج، وقد أثبتت أزمة الغذاء الأخيرة 2007 عبثية هذه السياسة، إلا أن سياستنا لم تتأثر لا بأزمة الغذاء عام 2008 ولا بثورة يناير 2011.

أما الأسطورة الثانية: فهي عدم كفاءة الزراعة الفلاحية، وكفاءة الزراعة على المساحات الكبيرة، بالنظر إلى إمكانات استخدام الميكنة والزراعة الحديثة، واعتبار الفلاحين عقبة أمام

---

[2] اعتمد هذا الجزء بشكل الأساسي على المقال التالي. صقر النور، نحو سياسة زراعية بديلة في مصر، جدلية.5 مايو 2014. https://is.gd/mJQXgA (تم الاطلاع عليه بتاريخ 10 نوفمبر 2017).

تطوير الزراعة المصرية[3] هذه الأسطورة حاولنا تفكيكها في أجزاء من هذا الكتاب. فالفلاحون يستخدمون الأراضي والمياه بكفاءة أكبر نسبيًّا، وقد أثبت الاقتصاديون منذ زمن أن هناك علاقة عكسية بين حجم الأرض الزراعية والكفاءة الإنتاجية لها[4]، أما بالنسبة للجدارة الإنتاجية فمصر (أو تحديدًا الفلاح المصري) تحتل أحد المراكز الخمسة الأولى على مستوى العالم في كفاءة إنتاج كل من العدس والأرز والفول والقصب والبصل والقطن. ووفقًا لبيانات التعداد الزراعي فإن 55%من الأرز ينتج من ملكيات أقل من 5 أفدنة وترتفع النسبة إلى 85% إذا تحدثنا عن الفئات أقل من 10 أفدنة. فالكفاءة الإنتاجية وحسن استغلال الموارد النسبي تجعل كفاءة الزراعة الفلاحية على المدى القصير وأيضًا الطويل—عند الأخذ في الاعتبار فكرة الاستدامة البيئية– أكثر كفاءة من الزراعة الرأسمالية، لكن هذا لا يعني أن الزراعة الفلاحية بشكلها الحالي قادرة على الاستمرار وهذا هي الأسطورة الثالثة.

أما الأسطورة الثالثة: *فهي* افتراض قدرة الزراعة الفلاحين بشكلها الحالي على الاستمرار طويلاً. فعلى رغم أنها أقل استنزافًا للموارد من أشكال الاستغلال الأخرى، إلا أنها تظل خاضعة لقوى السوق والثقافة الثورة الخضراء، ولم تتحول بعد إلى زراعة بيئية لعدم توفر الدعم اللازم لحدوث ذلك بشكل هيكلي. إن نموذج الزراعة الفلاحية التي استفادت من الثورة الخضراء وأحدثت ارتفاعًا جديرًا بالتقدير في معدلات الاكتفاء الذاتي قد بلغ حدوده وهذه الحدود لا ترتبط فقط بالإنتاجية ولكنها أيضًا مرتبطة بالحدود الإيكولوجية. إن تأثير التغيرات المناخية بالإضافة إلى تدهور البيئة يحد من قدرة هذا النموذج الزراعي على تحقيق أهداف الرفاهية للسكان عمومًا ومنتجي الغذاء خصوصًا. ويؤكد تقرير عام 2013 الصادر عن

---

[3] انظر تقرير محمد نبيل جامع، وآخرون. أسباب تخلف القرية المصرية، (القاهرة: أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، 1987)

[4] Olivier De Schutter، Gaëtan Vanloqueren، The New Green Revolution: How Twenty-First-Century Science Can Feed the World. *Thesolutionsjournal* Volume 2: Issue 4: Page 33-44: Aug 19، 2011http://www..com/node/971

الهيئة الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ[5]سيؤثر تغير المناخ وتقلبه على إنتاج الأغذية في جميع أنحاء العالم بسبب تأثيره على نمو النبات ومردوده؛ من ارتفاع ثاني أكسيد الكربون وارتفاع درجات الحرارة وتغير أنظمة النمو وظهور آفات ومشكلات جديدة بالنظر إلى لعدم تكيف النظم المتبعة مع المتغيرات الجديدة للنظام البيئي[6]. يتطلب التغيير المطلوب تحولاً في الزراعة الفلاحية يدفعها بعيدًا عن إرث الثورة الخضراء، نحو خيار أكثر تناغمًا مع البيئة ومع الاحتياجات المحلية، وهذا الحل يهدف إلى صيانة الموارد التي أهدرها نموذج الثورة الخضراء وضع الفلاحين في مركز السياسة الزراعة وليس على هامش خطة الدولة[7].

الأسطورة الرابعة: هي أن استصلاح الصحراء واستبدال الفلاحين بالمستثمر ينقد يمثل حلاً نهائيا للمسألة الزراعية، ويحقق للدولة أهدافها في نقل السكان والأمن الغذائي. وقد رأينا بشكل لا يدع مجالاً الشك ما آلت إليه هذه السياسات من إهدار للموارد البيئية والقدرات المالية للدولة.

---

[5] IPCC، Climate Change 2014: Impacts، Adaptation، and Vulnerability. Part A: Global and Sectoral Aspects. Contribution of Working Group II to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change."2014.

[6] Lobell، David B.، Wolfram Schlenker، and Justin Costa-Roberts."Climate trends and global crop production since 1980." *Science* 333.6042 (2011): 616-620.

[7] هذه النقطة تحديدًا ترفض أسطورة شائعة عند فصيل من المدافعين عن حقوق الفلاحين والذي يغفلون الآثار البيئة للنمط السائد والذي – أكرر. رغم كفاءته النسبية واستغلاله الأفضل للموارد وحفاظه النسبي على البيئة يعاني من مشكلات هيكلية مرتبطة بإرث الثورة الخضراء في العلاقة بالمبيدات والأسمدة الكيماوية، ولذلك فان التحول الإيكولوجي يحتاج إلى كسر الصورة "الأسطورية" و"المثالية" والشعبوية أحيانًا التي تتبنها بعض القراءات حول صغار الفلاحين.

هذه الأساطير الأربع هي تحديدًا ما يجب على السياسة البديلة أن تتجنبها. بمعنى أنه بدلاً عن اعتبار الزراعة الفلاحية عقبة في سبيل التحول نحو تطوير القطاع الزراعي، يجب النظر إليها على أنها فرصة وإمكانية للتحول نحو زراعة بيئية مستدامة وحجر الأساس في تحقيق السيادة الغذائية. وبدلاً عن تهميش التنمية الزراعية في التنمية الريفية ومكافحة الفقر يجب أن تتحول مسألة الحصول على الموارد الطبيعية الأساسية بالتنمية الريفية. وبدلاً عن دعم الزراعة التصديرية والإنتاج للسوق العالمية ندعم الزراعة الفلاحية الموجهة للسوق المحلي. وندعم ماديًا وتقنيًّا الفلاح الذي يمتلك الكفاءة لكنه لا يمتلك الموارد بالقدر الذي يمكنه من تحسين مستوى معيشته ومضاعفة إنتاجيته.

بدون معالجة الأسباب الهيكلية للفقر والجوع وسوء التغذية في الريف المصري وأزمة الغذاء المزمنة والاعتماد على المستوى المحلي بشكل الأساسي، لا يمكننا القيام بنقاش مثمر وشامل حول نموذج بديل للتنمية الزراعية والريفية.

في ظل استمرار صغار الفلاحين كأهم منتج للغذاء ووصول نموذج الثورة الخضراء إلى حدوده البيئية واستمرار، بل وتعقد، أزمات الغذاء، ووصول الفلاحين إلى معدلات عالية من الفقر حيث يمثل الفقر ظاهرة ريفية، ويضاف إليه الجوع وعجز المستثمرين الذين تدعمهم الدولة عن تحقيق طفرة في الإنتاج الزراعي في الصحراء فإن الزراعة المصرية وصلت إلى طريق مسدود، على رغم استمرارها في العطاء لذلك، فإننا نطرح بديلاً يعيد تجديد النظر في المسألة الزراعية والفلاحية، ويطرح حلاً لصالح بناء نظام الغذائي والزراعي، على أساس السيادة الغذائية والاستغلال المتوازن للموارد والاستهلاك المستدام.

يقترح النموذج الذي سنطرحه خلال الفصل الأخير من الدراسة حلاً يبدأ من الزراعة الفلاحية وينحاز لها. وعلى عكس الأدبيات المسيطرة التي تعتبر الزراعة الفلاحية عائقًا فإن الطرح هنا يعتبر الزراعة الفلاحية أو نمط الإنتاج الصغير نقطة انطلاق نحو زراعة بيئية مستدامة وحجر الأساس في تحقيق السيادة الغذائية. لا يهدف هذا البديل إلى حبس الفلاحين في حدائق فلكلورية يسود فيها الركود كما يوضح سمير أمين[8]، وإنما بديل مبني على تطوير التكنولوجيا

[8] سمير أمين، العولمة وقضية مستقبل مجتمعات الفلاحين، الحوار المتمدن، https://is.gd/uqLAo1

الزراعية الملائمة وإعادة صيانة التربة الزراعية وتنقية مياه الري والنيل واستعادة السيادة على التقاوي وإعادة التفكير في النظام الغذائي المحلي والخروج من التبعية الغذائية والزراعية الحالية.

السيادة الغذائية إطارًا مرجعيًا للنموذج البديل

تم تعريف مفهوم "السيادة الغذائية" لأول مرة من قِبَل حركة طريق الفلاحين الدولية فيا كامبيسينا، في عام 1996 بـ"حق الشعوب في الغذاء الصحي والملائم ثقافيًّا من خلال أساليب سليمة بيئيًّا ومستدامة، وحقها في تحديد طعامها والنظم الزراعية المناسب لظروفها". وفي عام 2007 صدر مفهوم أكثر توضيحًا خلال المنتدى الدولي للسيادة الغذائية الذي عقد في قرية تيليني بمالي، وأطلقت وثيقة تيليني مفهومًا أوسع "حق الشعوب والمجتمعات المحلية والبلدان في تحديد سياساتها الخاصة بالزراعة والعمالة وصيد الأسماك والغذاء والأراضي بالطريقة التي تكون ملائمة بيئيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا لظروفها الفريدة. وهي تشمل الحق الحقيقي في الغذاء وإنتاج الغذاء، مما يعني إن لجميع الناس الحق في غذاء آمن ومغذ ملائم ثقافيًّا وموارد إنتاج الغذاء والقدرة على إعالة أنفسهم ومجتمعاتهم. وتعني السيادة الغذائية أولوية حقوق الناس والمجتمعات المحلية في إنتاج الغذاء والغذاء، مسبوق على الاعتبارات التجارية"[9].

خلال العشرة سنوات الأخيرة تطورت الكتابات والمبادرات حول السيادة الغذائية وأساليبها مثل الزراعة العضوية والتسويق المحلي والاستهلاك المستدام، وقد ظهر أثر تلك المبادرات المحلية والحركات الاجتماعية المتنامية على تقارير المؤسسات الدولية التي أعادت الاعتبار للإنتاج الفلاحي والحيازات الصغيرة، وكذلك لمبدأ السيادة الغذائية الذي كان هامشيًّا إلى حد بعيد، وأصبح الآن يناقش في أروقة الأمم المتحدة ودساتير الشعوب.

[9] إعلان تيليني بمالي، https://nyeleni.org/spip.php?article290

جدول رقم (14): المقارنة بين الأمن الغذائي (النموذج الحالي) والنموذج البديل (السيادة الغذائية)

الخاصية	النموذج الحالي (الأمن الغذائي)	النموذج البديل (السيادة الغذائية)
نموذج الإنتاج الزراعي	الزراعة الكثيفة والمعتمدة أساليب الثورة الخضراء (التسميد والمبيدات والتقاوي المحسنة)	الزراعة البيئية
التركيز	المستهلكون (توفير الغذاء)	المنتجون والمستهلكون
مستوي الاهتمام	المستوى القومي	المستوى المحلي
التجارة	التجارة الحرة في كل شيء	الغذاء والزراعة يستبعدان من الاتفاقيات التجارية
أسعار السلع	أسعار السوق	أسعار عادلة تغطي التكلفة وتصل بالأرباح للمنتجين
النفاذ للسوق	التركيز على السوق العالمي	التركيز على السوق المحلي
المساعدات للمنتجين	تخفيض المساعدات وتقليص الدعم الموجه للفلاحين	تقديم مساعدات متناغمة مع الشروط البيئية
الغذاء	لا تتحدى نظام الغذاء القائم. نظم الأغذية مسيطر عليه من قبل الشركات الكبرى وهو نظام عالي الدهنية والسكريات ومندمج في النظام الغذائي العالمي	تطرح نظامًا غذائيًّا بديلاً وصحيًّا ومغذيًّا ومناسب ثقافيًّا

القدرة على الإنتاج	الكفاءة الاقتصادية	حق الإنتاج للفلاحين وصيانة الموارد البيئية
الجوع	نتيجة نقص الإنتاجية	نتيجة غياب العدالة في التوزيع والحصول على الموارد
تملك للأرض	عبر السوق	عبر التملك الآمن للفلاحين
البذور	عبر السوق والقنوات التجارية وحقوق الملكية	ملكية مشاع للبشرية ولا تخضع للملكية الفردية

المصادر: Karen E (2016)[10]، Richard. (2007) & Charlton،Lee

كما يوضح الجدول، هناك اختلافات جوهرية بين مبدأ السيادة الغذائية ومبدأ الأمن الغذائي المسيطر على سياسات الدولة الزراعية والغذائية. ووفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة[11] فإن الأمن الغذائي يعني "*أن يتوفر للجميع الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية للوصول إلى الأغذية المأمونة والمغذية بكميات كافية لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لينعموا بحياة نشيطة وصحية*". ووفقًا لهذا المفهوم، يمكن تحديد أربعة أبعاد للأمن الغذائي وهي: توفر الأغذية، وإمكانية الوصول اقتصاديًّا وماديًّا إلى الأغذية، واستخدام الأغذية واستقرارها مع مرور الزمن، من الواضح هنا أن الأمن الغذائي لا يعني التزام الدولة بإنتاج الغذاء ولكن توفير الغذاء بأي وسيلة كانت مثل الإنتاج أو الاستيراد أو المعونات الغذائية. ويجب أن نأخذ بعين

---

[10] Lee، Richard. "Food security and food sovereignty." *Centre for Rural Economy Discussion Paper Series* 11 (2007): 1-16.Charlton، Karen E. "Food security، food systems and food sovereignty in the 21st century: A new paradigm required to meet Sustainable Development Goals." *Nutrition & Dietetics* 73.1 (2016): 3-12.

[11] انظر الموقع الرسمي لمنظمة الأغذية والزراعة http://www.fao.org/hunger/glossary/ar/ (تم الاطلاع بتاريخ 27 يوليو 2017).

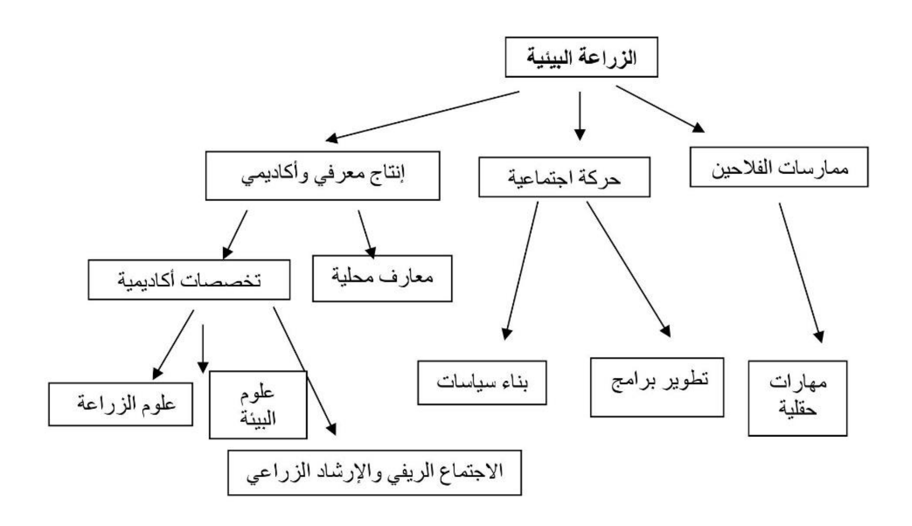
الاعتبار أن الحسابات الكلية للأمن الغذائي ومعدلات الاكتفاء لا تعبر حقيقة عن جوهر حصول الأسر على الغذاء، فقد تحدث المجاعات كما أوضح أمارتيا سين في كتاب الفقر والمجاعات[12] التي نشرت في عام 1981، إن توفر الغذاء على المستوى القومي لا يعني حصول الأفراد والأسر عليه، فقد ينتشر الجوع بينما تنتشر السلع بالأسواق أيضًا ولكن الأفراد يعجزون عن الحصول عليها نتيجة نقص الدخول، ومع ذلك لا يزال التركيز على الأمن الغذائي بهذا المعنى الكلي دون التدقيق حول حصول الأفراد والأسر على الغذاء، هو ما يوجه مفهوم الأمن الغذائي ومحددات الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية. أما مبدأ السيادة الغذائية فيركز على حق المواطنين في الحصول على غذاء صحي ومناسب ثقافيًّا، وهو الطلب الأساسي الذي يقوم عليه السيادة الغذائية. فالغذاء حق وليس سلعة تخضع لقانون الأرباح. كما أنه يؤكد على حقوق الفلاحين منتجي الغذاء في العيش والعمل بكرامة وتضع السيطرة على الأراضي والرعي والمياه والبذور والثروة الحيوانية في يد منتجي الغذاء المحليين وتحترم حقوقهم. وتهتم بإضفاء الطابع المحلي على النظم الغذائية، حيث يعطي الأولوية للحصول على الغذاء وتسويقه محليًّا وإقليميًّا، قبل تزويد الأسواق البعيدة. وتمكنهم من استخدامها ومشاركتها بطرق مستدامة اجتماعيًّا وبيئيًا للحفاظ على التنوع. والسيادة الغذائية إطارًا موجهًا للنموذج البديل قائمة على أساليب الزراعة البيئية أساسًا للإنتاج الزراعي وتنظيم العلاقة بين الفلاحين والموارد الطبيعية.

النمط الزراعي البديل: الزراعة البيئية

توصف الزراعة البيئية بأنها علم، وفي الوقت ذاته مجموعة من الممارسات الفلاحية ومن الحركة الاجتماعية الشاملة.

[12] Sen، Amartya. *Poverty and famines: an essay on entitlement and deprivation*. Oxford university press، 1981.

شكل رقم (5): معاني ومجالات الزراعة البيئية



المصدر: بتصرف من كل من A. Wezel et [14]&Méndez et al. 2013[13] 2009،al.

---

[13] Méndez، V. Ernesto، Christopher M. Bacon، and Roseann Cohen."Agroecology as a transdisciplinary، participatory، and action-oriented approach." *Agroecology and Sustainable Food Systems* 37.1 (2013): 3-18.

[14] Wezel، Alexander، et al. "Agroecology as a science، a movement and a practice. A review." *Agronomy for sustainable development* 29.4 (2009): 503-515.

باعتباره تخصصًا علميًا، فإنه يقوم بتطبيق علم البيئة في الزراعة وإدارة وتطوير نظم بيئية-زراعية مستدامة من أجل تعزيز السيادة الغذائية وتشتمل، على سبيل المثال، لا الحصر[15]:

1. تعزيز "الوقاية الطبيعية والمكافحة البيئة" للنظم الزراعية من خلال تعزيز التنوع البيولوجي الوظيفي، باستخدام الأعداء الطبيعيين.. إلخ.
2. توفر الظروف الملائمة بالتربة لنمو النباتات، وخصوصًا من خلال إدارة المواد العضوية وتعزيز النشاط البيولوجي للتربة والعمليات الطبيعية لإعادة تدوير المغذيات (النترات).
3. التقليل إلى أدنى حد من خسائر الطاقة والمياه والمغذيات والموارد الوراثية عن طريق تعزيز حفظ موارد التربة والمياه وتجديدها والتنوع البيولوجي الزراعي.
4. تنويع الأنواع والموارد الوراثية في النظام الإيكولوجي الزراعي على مر الزمان والمكان على المستوى الميداني والمناظر الطبيعية.
5. تعزيز التفاعلات البيولوجية المفيدة والتآزر بين مكونات التنوع البيولوجي الزراعي، وبالتالي تعزيز العمليات والخدمات الإيكولوجية الرئيسية.
6. تطوير التحسينات في التنوع البيولوجي الزراعي في النظم الإيكولوجية، من البذور وسلالات المواشي والتربة، لضمان تعافي الأنواع المهددة.
7. تجنب تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية بالأسمدة والكيماوية والمبيدات الحشرية.

---

[15] Altieri، Miguel A. Agroecology: the science of natural resource management for poor farmers in marginal environments. *Agriculture ecosystems & environment*، 2002، vol. 93، no 1، p. 1-24.

- Silici، Laura. "Agroecology-what it is and what it has to offer." *Issue Paper 14629IIED. London: International Institute for Environment and Development*(2014).
- De Schutter، Olivier، *et al.* Agroecology and the right to food. *United Nations. December*، 2010.

8. السيطرة على الحشرات ومسببات الأمراض والأعشاب الضارة، من خلال استخدام الممارسات والمعارف المحلية المحسنة، وزيادة التنوع البيولوجي الزراعي، والإدارة المتكاملة للآفات، وما يتصل بها.

يتطلب ذلك بناء وتطوير نظم البحوث المناسبة لدعم تطوير المعرفة الزراعية البديلة التي تستخدم فعليًّا مع إكساب مهارات جديدة وتطوير تكنولوجيات مناسبة.

أما كونها حركة اجتماعية، فإنها تركز على إعادة النظر في النظام الغذائي بأكمله والذي يشمل بشكل لا غنى عنه الالتفات لمسائل العدالة والمشاركة والتمكين، وتحقيق تنمية ريفية– زراعية مستدامة وتربيط المنتجين بالمستهلكين وتطوير نظم الأغذية المحلية. هي حركة اجتماعية تهدف إلى تحسين سبل عيش الفلاحين وتوفير ظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية قابلة للاستمرار للمجتمعات الزراعية.

كما أنها تهدف إلى إحداث تغيرات في أنماط الاستهلاك والتقليل إلى أكبر حد ممكن من إهدار الأغذية على طول السلسلة الغذائية عبر تطوير سلاسل غذائية قصيرة وربط المدن بالقرى أو المناطق الزراعية القريبة. وهي حركة اجتماعية تضمن دورًا نشطًا للمواطنين والمزارعين من خلال زيادة الديمقراطية في صنع القرار وإعادة تشييد العلاقة بين الفلاحين والبيئية وترميم العلاقة التي شوهها التحول الرأسمالي. وتكوين التعاونيات الإنتاجية والاستهلاكية المحلية.

وأخيرًا، كونها ممارسة فلاحية فذلك قائم على إعادة الاعتبار للمعارف المحلية الفلاحين وأساليب الفلاحين في صيانة الموارد والبناء عليها من أجل تطوير وتحسين أساليب صيانة الموارد والإنتاج الزراعي البيئي[16]. فإذا كان نمط الإنتاج الزراعي السائد قائم على المعارف

[16] أثبتت العديد من الدراسات الحديثة كفاءة الفلاحين الصغار في استغلال الموارد وفي تقليل إهدار الطاقة وكذلك في صيانة التربة والموارد. انظر على سبيل المثال.

Binswanger-Mkhize، H.، and A. F. McCalla. 2010. The changing context and prospects for agricultural and rural development in Africa. In Prabhu Pingali and Robert Evenson (eds.)، Handbook of Agricultural Economics، Volume 4. Elsevier: Amsterdam.

الزراعية التي تستبعد الفلاحين وترتكز على التحكم الهندسي في العمليات الزراعية، وذلك عبر حزمة من التوصيات وأطنان من المسمدات والمبيدات والبذور المحسنة صناعيًّا فإن الزراعة البيئية تعيد بناء العلاقة بين أشكال المعارف المختلفة لإنتاج معرفة جديدة لا تصدم مع المعارف الفلاحين ولا تهمِّش تجربتهم وتسعى إلى شراكة بين أشكال المعارف المختلفة (العلوم البيئية والعلوم الزراعية والمعارف الفلاحية) من أجل بناء معرفي متطور ومتجذر في المعارف الفلاحية.

وفقًا لهذه الأبعاد الثلاثة توفر الزراعة الإيكولوجية الأساس العلمي والمنهجي والتكنولوجي لنموذج إنتاجي زراعي جديدة في مصر، يتسم بالتنوع البيولوجي، والمرونة البيئية، والفاعلية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية.

إن هدف الزراعة البيئية هو توفير البيئات المتوازنة، والعوائد مستدامة، وخصوبة التربة بوساطة بيولوجية، وتنظيم الآفات الطبيعية من خلال تصميم النظم الإيكولوجية الزراعية المتنوعة، واستخدام التكنولوجيات منخفضة المدخلات. ويوضح الإطار رقم 1 العمليات اللازم اتباعها لتطبيق نظام زراعة بيئية، وكيف تؤدي تلك العمليات إلى تحسين كفاءة النظام البيئي–الزراعي. يتضح هنا من وجهة نظر الإدارة، أن الزراعة البيولوجية هي عملية معقدة تتجاوز مجرد متابعة المنتج النهائي أو المخرجات إلى الأخذ في الاعتبار حالة المنتج والمستهلك والموارد الداخلة والمخلفات الخارجة من العملية الزراعية.

العمليات الإيكولوجية للاستفادة من نظم الزراعة البيئية وآليات تحسين مقاومة النظام البيئي.

1- العمليات الإيكولوجية لتحقيق الاستفادة المثلى من النظم الزراعية البيئية

- تقوية مقاومة الآفات الزراعية (الأداء السليم لمكافحة الآفات بالأعداء الطبيعيين)
- تقليل السمية من خلال التخلص من استخدام الأسمدة الكيماوية
- تحسين وظائف التمثيل الغذائي (المواد العضوية المتحللة ودورة النيتروجين)
- توازن النظم البيئية والاجتماعية (دورات النيتروجين، توازن المياه، تدفق الطاقة، والسكان، النفايات)
- تعزيز حفظ وتجديد موارد التربة والمياه والتنوع البيولوجي
- زيادة الإنتاجية على المدى الطويل والحفاظ على استمرارية الزيادة

2- آليات تحسين حصانة النظم الإيكولوجية الزراعية

- زيادة الأنواع النباتية والتنوع الجيني في رقعة الأرض الواحدة في الوقت الواحد.
- تعزيز التنوع البيولوجي الوظيفي (الأعداء الطبيعيون، والزراعات المغذية للتربة...إلخ)
- تعزيز المادة العضوية للتربة والنشاط البيولوجي لها عبر إدارة النشاط الحيوي للتربة
- زيادة غطاء التربة والقدرة التكاملية للمحاصيل
- التخلص من المدخلات والمخلفات السامة

المصدر: *Miguel A. Altieri and &Miguel A. (2000) ،Altieri Victor Manuel Toledo (2011).*

إلى أن الزراعة البيئية هي "نهج أكثر قابلية للتطبيق لمساعدة أفقر الفقراء لزيادة الإنتاج وتلبية الاحتياجات الغذائية"[17]. يتوافق هذا الرأي مع مجموعة من التقارير والدراسات التي صدرت خلال العشر سنوات الأخيرة مثل تقرير التقييم الدولي للعلوم الزراعية والتكنولوجيا والتنمية IICTD[18] عام 2008 حول مستقبل الزراعة، والذي يوضح أنه في الوقت الذي توفر فيه الزراعة البيئية الحلول المبتكرة التي تمكن المزارعين من تحسين إنتاجهم وإدارة مشكلات الآفات بطريقة بيئية، فإن هذا المنهج ينقصه الدراسات المطلوبة لتطوير كفاءته.

في مصر لا تزال دراسات الزراعة الإيكولوجية هامشية، وربما يرجع السبب إلى سيطرة أفكار الزراعة الصناعية وتكثيف استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية على المناهج التي تدرس بكليات الزراعة. ويمكن تبرير الاستمرار في دعم هذا النموذج المعرفي إلى تشجيع الدولة والشركات المسطرة على الأسمدة والمبيدات والأغذية المهندسة لهذا النمط. فمثلاً تموّل شركات مبيدات وشركات أسمدة وشركات تقاوي المؤتمرات العلمية بكليات الزراعة بمصر. كما أن كليات الزراعة في مصر تعلم المهندسين المستقبلين برامج تفيد بأن الهندسة الوراثية قد تمكننا من حل أزمة الغذاء في العالم. في السنوات الأخيرة احتلت مصر مكانة بارزة داخل الشبكة الدولية للحصول على تطبيقات التكنولوجيا الحيوية وترأس أستاذة بكلية الزراعة بجامعة القاهرة الشبكة[19]. لا تزال علوم الزراعة البيئية هامشية في برامج التدريب للمهندسين الزراعيين فلا يزال الإطار المسيطر للتدريب الزراعي قائمًا على الزراعة الصناعية والتكثيف المستنزف للموارد.

---

17 William G. Moseley، A Risky Solution for the Wrong Problem: Why GMOs won't Feed the Hungry of the World، 2017 http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/gere.12259/full

18 IAASTD،.2008 Global Report and Synthesis Report. London: International Assessment of Agricultural Science and Technology Development Knowledge.

19 السيدة نجلاء عبد الله هي أستاذ ورئيس علم الوراثة في كلية الزراعة، جامعة القاهرة ومنسق برنامج التكنولوجيا الحيوية. في عام 2009، تم تعيينها لتكون رئيسة تحرير مجلة المحاصيل المعدلة وراثيًا، وهي أول مجلة دولية من نوعه من أجل التركيز حصرًا على المحاصيل المعدلة وراثيًا. في أغسطس 2011، أصبحت مديرة مركز معلومات التكنولوجيا

وعلى المستوى العالمي قد يرجع السبب في تهميش الزراعة البيئية إلى أن الزراعة البيئية لا تولد الأرباح للشركات متعددة الجنسيات، التي تقف وراء النباتات المعدلة وراثيًّا وتروج لها أساسًا لمكافحة الجوع. والفكرة الرئيسية لعلم الإيكولوجيا الزراعية هي تجاوز النموذج المسيطر وتطوير نظم إيكولوجية زراعية بأقل قدر من الاعتماد على المدخلات الزراعية والكيميائية العالية. وتعني دراسة وتصميم وإدارة النظم الإيكولوجية الزراعية المستدامة تنويع الزراعات من أجل تعزيز التفاعلات البيولوجية المفيدة، والتآزر فيما بين مكونات النظام الإيكولوجي الزراعي، بحيث يمكن أن يسمح ذلك بتجديد خصوبة التربة والحفاظ على الإنتاجية وحماية المحاصيل. وهذا يناقض الرغبات الدائمة لتوحيد المحاصيل وتثبيت الخواص من أجل إرضاء ذوق المستهلك الخارجي.

لبنات بناء البديل

يهدف البديل الذي نقترحه إلى تحويل الزراعة القائمة على أدوات الثورة الخضراء، والتكثيف المستنزف للموارد والمهدر للبيئة جزئيًّا عن طريق نقل النظم الغذائية والزراعية القائمة بعيدًا عن الإنتاج القائم على التسميد الكيميائي والمبيدات والاستخدام الكثيف للطاقة، والاتجاه نحو سياسة زراعية بديلة عبر تطوير الإنتاج المحلي للمزارعين الصغار، على أساس الابتكار المحلي وصيانة الموارد واستخدام الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية. يتطلب ذلك كما يوضح الشكل تكاتف جهود أطراف متعددة تعمل بصورة متكاملة وذلك عبر تمكين الفلاحين من الحصول على الأراضي والبذور والمياه والائتمان والأسواق المحلية، ويتطلب ذلك سياسات اقتصادية داعمة، وحوافز مالية، وفرص سوقية، وتكنولوجيات زراعية بيئية.

وعلى رغم أن الممارسات والقوانين الحالية لا توفر الإطار اللازم لبناء السيادة الغذائية إلا أن الدستور المصري الحالي لسنة 2014 به مادة تمكِّن من بناء سياسة زراعية بديلة وهي المادة 79 لدستور 2014 والتي تنص على أن "لكل مواطن الحق في غذاء صحي وكافٍ وماء

الحيوية في مصر هو جزء من شبكة متنامية من مراكز معلومات التكنولوجيا الحيوية لنشر استخدام المحاصيل التكنولوجيا الحيوية ذات الصلة معلومات ذات مصداقية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وكانت منسقة المؤتمر الذي عقد بكلية الزراعة في نوفمبر 2011.

نظيف، وتلتزم الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة، كما تكفل السيادة الغذائية بشكل مستدام، وتضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي وأصناف النباتات المحلية، للحفاظ على حقوق الأجيال"[20]. هذه المادة تحتاج إلى التطور لتصبح قانونًا ولائحة تنفيذية تعزز هذا المكسب الدستوري وتبني عليه.

من ناحية أخرى هناك حاجة لدعم إنشاء أجيال من المهندسين الزراعيين البيئيين، ويدرك علماء العلوم الزراعية الآن أكثر من أي وقت مضى جدارة الفلاحين وقدراتهم الإنتاجية فقد أظهرت العديد من الدراسات التي نشرت مؤخرًا الكفاءة الإنتاجية للفلاحين واستغلالهم الأفضل للموارد. فالزراعة البيئية علم بديل، اكتسب شرعية أكاديمية من خلال عشرات الدراسات الأكاديمية التي ظهرت والبرامج الدراسية التي تقدم في هذا الفرع في جامعات عديدة حول العالم. وعلى رغم أن علوم الزراعة البيئية لا تزال هامشية في برامج التدريب للمهندسين الزراعيين إلا أنه ينمو على هامش تلك البرامج المسطرة مجموعة من المتخصصين في الزراعة البيئية قد يمثلون "النواة الأكاديمية" لعلوم الزراعة الإيكولوجية، ليس فقط في كليات الزراعة ولكن أيضًا في مؤسسات التعليم والممارسة التابعة لمنظمات المجتمع المدني؛ فقد تبنت مجموعة من المنظمات السيادة الغذائية إطارًا لعملها ودعمت تقنيات الزراعة البيئية بتأهيل صغار الفلاحين وتوفير التدريب لهم، وهذه المساحات على رغم ضيقها إلا أنها تعبر عن إمكانات لتطوير علم زراعي-بيئي على المستوى المحلي[21].

---

[20] هذه المادة هي نتاج تضافر جهود مجموعة من الأكاديميين والناشطين في مجال حقوق الفلاحين والنقابات الفلاحية التي ولدت من يناير 2011، وقد تشكلت مجموعة عمل "مجموعة السيادة الغذائية" تولت الدكتورة ريم سعد دور التنسيق بين أعضاء المجموعة ولجنة صياغة الدستور، وتقدمت هذه المجموعة بمقترح للجنة صياغة الدستور وأن كان المقترح الذي تم تقديمه أكثر شمولاً وتفصيلاً من المادة التي تم إقرارها في النهاية فان طرح هذه المادة وإقرارها يؤكد وجود كتلة حرجة لبناء البديل الذي نحن بصدد الإشارة إليه.

[21] جمعية الحياة الأفضل توفر ذلك نوع من التدريب ببعض قرى المنيا، وقد ساهم الأستاذ الراحل عاطف كشك وهو أستاذ بكلية الزراعة بالمنيا قسم الأراضي في دعم الزراعة البيئية، وهناك كثر من شباب الباحثين بكليات الزراعة بقنا وأسوان وسوهاج تحصلوا على رسائل دكتوراه في مسائل مرتبطة بالزراعة البيئية، قد يمثلوا نواة عبر التشبيك وتطوير البرامج الدراسية المعنية بالزراعة البيئية.

كما هو واضح من الشكل فإن النموذج البديل لا يركز على جانب الإنتاج فقط، ولكنه يشتمل أيضًا على جانب الاستهلاك وإعادة النظر في مجمل النظام الغذائي المحلي والمسيطر عليه بدرجة كبيرة من قبل الشركات وسلاسل الغذاء الطويلة والأسواق المركزية البعيدة والتي تعيد التوزيع. إن حركة المواطنين والمواطنات ودفعهم عبر المبادرات الفردية والجماعية وجماعات الضغط السياسية نحو نموذج غذائي بديل يدعم الفلاحين والإنتاج المحلي، ويزيد من الإنفاق الحكومي لتمويل هذا التوجه، له دور بارز لتحقيق السيادة الغذائية. إن الخروج من النظام الغذائي الذي تسيطر عليه الشركات والمؤسسات الكبيرة نحو نمط يتحكم فيه صغار المنتجين يتطلب تغيُّرًا في أنماط الاستهلاك والسلوك الغذائي وإعادة إحياء ثقافة غذائية نباتية ينخفض فيها استهلاك اللحوم لمرة واحدة أسبوعيًّا أو مرتين، ويزيد فيها استهلاك الخضر والفواكه.

الفلاحين هم حجر الزاوية لهذه السياسات ورغم كفاءة الفلاح المصري وقدرته على مواصلة الإنتاج في ظل كل التحديات التي يواجهها إلا أنه لا يزال المنتج الأساسي للغذاء الذي يستهلك محليًّا. وعلى رغم أساليب الإنتاج التي يتبعها هي مزيج من ميراثه الشخصي ودور المهندسين المسيطرين على الزراعة لما يزيد عن قرن (منذ أن أدخل محمد علي التعليم الزراعي الأوروبي، وفرض لائحة الفلاحة التي تجبر الفلاحين على اتباع توصيات الخبراء الزراعية) إلا إن ممارسات الفلاحين واحتكاكهم اليومي مع الأرض والمياه والنباتات أكسبهم خبرات مهمة يمكن أن تستخدم قاعدةً لبناء الزراعة البيئية، لكن ذلك يجب أن يُدعم بالمعارف البيئية. من أخطاء تجربة محمد علي، ومن بعدها تجربة الثورة الزراعية الخضراء أنها وضعت المعارف الفلاحية في مقابل المعرفة العلمية الحديثة وقد أثبتت الدراسات الحديثة نجاح بعض أساليب الفلاحين وقدرتهم على حفظ التنوع البيولوجي والتفاعل مع التغيرات المناخية وإيجاد حلول ولو جزئية لمشكلات الإنتاج الزراعي.

شكل رقم (6): لبنات بناء نموذج زراعي–بيئي بديل

المستهلكون (منظمات وأفراد)

1- دعم المنتجين القريبين جغرافيًا

2- التضامن الريفي-الحضري

3- تشجيع علاقات مباشرة بين المنتجين والمستهلكين

4- دعم نظام غذائي مستدام بيئيًا وعادل اجتماعية

5- تأسيس روابط منتجين-مستهلكين

المؤسسات البحثية واالكاديمية

1- توفير التدريب والتأهيل في مجال الزراعة البيئية

2- تغيير المناهج والبرامج التي ترتكز على مفهوم الأمن الغذائي والزراعة الصناعية وتهميش الزراعة الفلاحية

الدولة

1- تحويل المادة 97 من دستور 2014 إلى قانون

2- حماية البذور المحلية

4- الاستثمار في الزراعة البيئية

5- إعادة التوزيع وصيانة الموارد

الفلاحون

1- صيانة الموارد الطبيعية

2- حماية وإكثار البذور المحلية

3- تطوير الزراعة البيولوجية

4- تأسيس روابط فلاحية

المصدر: صقر النور، 2017

وأخيرًا، يعد تأسيس التعاونيات المستقلة عنصرًا مهمًا في بناء البديل كما أشرنا، فإحدى إشكاليات الوضع الحالي للتعاونيات الزراعية أن الديموقراطية صورية، والجمعيات العمومية دورها هامشي ومعطلة ولا يهتم بحضورها الفلاحين. كما أنها تستبعد النساء تمامًا، كما أظهر واقع البيانات الرسمية، أضف إلى ذلك تعدد الجهات التشريعات والرقابية مثل: قانون التعاون رقم 9 لسنة 1975 وقانون الجمعيات التعاونية الزراعية رقم 122 لسنة 1980 وقانون التعاونيات الإنتاجية رقم 110 لسنة 1975 وقانون 123 لسنة 1983 لتعاونيات الثروة السمكية وقانون 28 لسنة 1984 للاتحادات التعاونية. كل هذه التشريعات تواجه من يرغب في تأسيس التعاونية، وكل هذه التشريعات تحد من قدرة الناس على التنظيم وتحجِّم الحركة التعاونية[1]. بعد قانون العلاقة بين المالك والمستأجر رقم 96 لسنة 1992، ونتيجة فك قيود منظمات المجتمع المدني بعد توقيع العقد مع البنك الدولي 1990 ثم 1998 تأسست جمعيات مجتمع مدني NGOs لكنها تعمل كتعاونيات، وقد لجأت إلى ذلك للفكاك من التعقيدات الحكومية والتحكم الحكومي للتعاونيات[22]. حدث ذلك أيضًا بشكل عفوي وشعبي بعد انطلاق ثورة يناير 2011 حيث تأسست الكثير من الروابط والتعاونيات الأهلية خارج الأطر القانونية الحاكمة. لذلك فإنه لا يمكن حصر التعاون في البناء التعاوني الرسمي الذي يضيق على أية إمكانات ممكنة لميلاد حركة تعاونية حقيقية، ولكن عبر الأبواب الخلفية تتولد حركة تعاونية سواء داخل NGOs أو بالنقابات الزراعية التي شهدت تطورًا ملموسًا في العامين الأولين من الثورة.

ليس شرطًا أن تكون التعاونيات الزراعية والغذائية تعاونيات مسجلة، فقد تتخذ أسماء وأشكالاً أخرى: منظمات منتجين أو جماعات مساعدة ذاتية أو نقابات واتحادات فلاحين أو جمعيات أو مؤسسات اقتصادية، وهذا على سبيل المثال لا الحصر. المهم أن تعمل وتدار وفقًا لمبادئ التعاون. هناك نحو 100 منظمة فلاحية تم تأسيسها خلال الخمسة عشر سنة الماضية، خارج

---

[22] *Abdel Aal*، Mohamed ،

Egypt. in *Globalization* to *Rural Responses* "*2007*، a of *Final Report* "
study funded by *Ford Foundation.*

الإطار الرسمي للدولة وتم تسجيلها بالشؤون الاجتماعية كمنظمة مجتمع مدني[23]. هناك الكثير من المبادرات المتناثرة ولكنها غير مترابطة ولا يتم التشبيك فيما بينها. لا يوجد تنسيق للجهود أو قنوات تواصل بين المبادرات المختلفة وعدم إتاحة المعلومات حول ما يحدث في الريف خارج الأطر الرسمية للتعاون الزراعي. يمكن لهذه المبادرات أن تشكل ضلعًا أساسيًّا من أضلع بناء النموذج البديل الذي نحن نصدد الحديث عنه الآن.

إن التواصل والترابط بين الأشخاص والمجموعات الراغبة والساعية لبناء نموذج بديل يخلق أرضًا مشتركة، هذه الأرض ليست خيالية ولا افتراضية بل هي موجودة ولكنها مشتتة ومتناثرة. وبتجميع القوى وتكثيفها ستفرض ذاتها بديلاً وستتضاءل القوى المناهضة لها إلى درجة انعدام قيمتها.

وقد يتساءل البعض هل يمكن أن يحدث هذا؟ هذا مستحيل!

والجواب أن هذا يحدث بالفعل، في أماكن كثيرة يتم نسج خيوط البديل، ونحن نحتاج فقط إلى أن نهتم. أن نولي المبادرات والفعاليات الرامية في هذا الاتجاه اهتمامًا.

---

[23] Kruseman، VULLINGS et Gideon ، Wies. Rural development policy in Egypt towards 2025: targeted conditional income support: a suitable option?. 2007.

الخاتمة

بتبني هذا المدخل المركب، الذي يجمع بين تحليل السياسات والخطابات الكلية والعمل الميداني المحدد ببعض المناطق الزراعية بالوادي والدلتا وبالمناطق المستصلحة حديثًا في الصحراء، حاولنا في هذا الكتاب تقديم قراءة معاصرة للمسائل الزراعية والفلاحية اليوم في مصر. وقد استخلصت الدراسة الطبيعة المركبة والديناميكية لعلاقات التملك وحيازة الأرض، ومدى ارتباطها بمجموعة من العلاقات بمستويات متعددة ولها مناحٍ خاصة تتقاطع فيها الرؤى الكلية مع الجزئية والاستمرار مع الانقطاع. من خلال تفكيك تلك العلاقات على المستويين الجزئي والكلي، حاولنا أن نصل إلى فهم أعمق لظاهرة التملك، فهم أوسع من المفهوم الضيق للملكية الفردية دون فصل الحقائق والوقائع عن سياقاتها الاجتماعية والتاريخية.

وأوضحنا أن العلاقة بالأرض لم تحسم بإقرار قوانين الملكية العقارية الفردية في نهاية القرن التاسع عشر، ولكنها ظلت مفتوحة، وأعيد طرحها بعد انقلاب يوليو 1952 بالإصلاحات الزراعية البرجوازية، أو بعدها بسنوات عديدة بالإصلاحات المضادة والسياسات النيولبرالية التي حاولت أن تعيد السيطرة المطلقة لمفهوم الملكية بعد إلغاء حقوق المستأجرين التي حققت شكلاً من أشكال إعادة الاعتبار لأشكال الاستحواذ القديمة، وأهمها حقوق الفلاحين في الأراضي الأثرية. كما أوضحنا أيضًا أنه حتى بعد إقرار قانون المالك والمستأجر (قانون 92 لسنة 1997) ونضال الفلاحين ضده، فلمُ تحسم مسألة الحيازة، فقد فتحت الأراضي المستصلحة حديثًا الباب واسعًا لإعادة طرح مسألة الملكية والحيازة بشكل كبير. المسألة إذن لم تحل بعد، أن المجال بقي مفتوحًا ومتجددًا للصراع والتفاعل، ولن تحل قريبًا كما نتصور. وقد حاولنا أن نرصد غياب العدالة والتمايز الطبقي الذي شاب عمليات التراكم للملكيات العقارية منذ نشأة الملكية العقارية، بمنتصف القرن التاسع عشر (بتحويل جزء من الأراضي الأثرية للفلاحين لملكيات للأعيان والأسرة العلوية وكبار الموظفين)، وقد وصل حجم الأراضي التي استقطعت من الفلاحين عبر عمليات الاستحواذ الطبقات العليا في ذلك الوقت إلى مليون ونصف فدان. كما حدث شكل مقارب لهذا التراكم "البدائي" في نهايات القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين الذي تم عبر نهب للأراضي ولكن هذه المرة بنهب أراضي الدولة وأراضي القبائل الحدودية والرعوية، في عملية استحواذ عبر السلب أدت لتراكم الأراضي والأموال في يد فئة قليلة من النخب الإدارية والرأسمالية.

لم تؤد المحاولات المتتالية لإنهاء الزراعة الفلاحية إلى إفنائها ولكنها شوهتها، وتكوّن شكل من أشكال الاندماج الجزئي للإنتاج الفلاحي في العلاقات السوقية، كما حدث استنزاف جزئي للموارد الطبيعية، وتدهور للعلاقة المتبادلة بين الإنسان والبيئة في الوادي والدلتا،الذي ظهرت آثاره على الإنتاج الزراعي والموارد الطبيعية مثل الأرض والنيل والتنوع البيولوجي. وعلى الريفيين عمومًا، والفلاحين الذين يقبعون في قاع التصنيف الطبقي للمجتمع خصوصًا، ويتعرضون لأشكال متعددة من التمييز تدعهم لخيارات قريبة من الانتحار كحالة الهجرة إلى ليبيا، أو تدمر فرص الأجيال القادمة بتشغيل الأطفال في القطاع الزراعي الاستثماري. ذلك القطاع الذي يحظى بتشجيع ودعم الدولة، على رغم ما تظهره البيانات والتقارير من إهداره للموارد وتحويله للأرض إلى وسيلة للمضاربة والتربح أكثر من كونها موردًا عامًا لإنتاج الغذاء الأمن والصحي للمواطنين.

لم يكن ممكنًا إنهاء هذا الكتاب دون فتح أفق للمستقبل. ذلك أن الواقع ذاته أكثر تعقيدًا من أي تبسيط سوداوي أو طوباوي، ويحمل بذور التغيير في داخله. هذه البذور التي حاولنا أن نسلط عليها ونؤطرها عبر مفهوم السيادة الغذائية وتقنيات الزراعة البيئية، إنها بذور لمستقبل أفضل للإنسان (الفلاح والمستهلك) والبيئة (الزراعية والطبيعية). وهي محاولة كذلك لترميم العلاقة المترهلة بين الإنسان والبيئة وصيانة الموارد الطبيعية وإعادة الاعتبار للزراعة كعملية اجتماعية هدفها إنتاج الغذاء للاستخدام قبل إنتاجه للتبادل. وإعادة الاعتبار للبيئة كشريك، ولننحِ جانبًا المصطلحات ترسخ الاستعلاء البشري مثل (غزو الصحراء، وقهر الطبيعة...إلخ). إن غضب الطبيعة أو ظواهر الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية ليست ببعيد عنا، بل إن مصر تقع ضمن المناطق الأكثر تهديدًا بتحمل آثار تلك التغيرات. فكيف تدخل مصر العصر الجيولوجي الجديد (الأنثروبوسين) أو كيف نريدها أن تدخله؟ هل ندخله محملين بذلك التراث الاستعلائي والتدميري للبيئة، وبحزمة من المشروعات المهدِرة للطاقة والموارد، أم ندخله بإعادة الاعتبار للبيئة وأخذ المسألة البيئية بالجدية التي تستحقها، وترميم ما خلفته الثروة الزراعية والمشروعات الفرعونية من آثار مدمرة؟

لا تحاول هذه الدراسة، القصيرة نسبيًّا وغير المكتملة، الإجابة عن الأسئلة المطروحة حول مستقبل صغار الفلاحين، أو أبعاد المسائل الزراعية اليوم في مصر، فلا يمكن لهذا الكتاب وحده أن يطمح لأن يكون قد مثَّل تمامًا التعقيدات الكبيرة والتنوّع اللذين يمثلان تلك المسائل. إنّها استخلاص واختيار ذاتي للتركيز على جوانب معينة، وهنا بالتالي لا أحاول بأي شكل أن أحدد المسائل فيما تم طرحه عبر الكتاب. غير أن الكتاب، بالمقابل، يحاول أن يفتح المجال أمام نقاشات عامة سياسية وأكاديمية حول مستقبل الزراعة والفلاحين في مصر. سعى الكتاب أيضًا إلى أن يقدم خطوة أولى في استكشاف رؤية جذرية بديلة، وإيجاد واحد من المنظورات العديدة الممكنة، التي لا تقدم قرارًا حاسمًا، كما لا توفِّر مخططًا كاملاً صالحًا لكل زمان ومكان. غير أنها تضع مجموعة من المبادئ لسياسة زراعية بديلة، تأخذ في الاعتبار مسائل العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ومسألة ديمقراطية الموارد والغذاء.

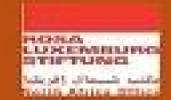
هذا الكتاب

يتتبع هذا الكتاب تاريخ وحاضر ومستقبل المسألة الزراعية والفلاحية في مصر من وجهة نظر تربط قضية الأرض بالفلاح. هنا المسألة ليست فقط تقنيات وقواعد اقتصادية، بل صلة وثيقة بين المنتج/الإنسان وبين نتائج عملية الإنتاج. فبدءًا من قيام محمد علي بتفكيك العلاقات الزراعية الالتزامية السابقة، مرورا بالتطورات الهائلة في القرن التاسع عشر، وصولاً إلى تطور الرأسمالية الزراعية، والتغيرات في ظل الناصرية، ومشاريع الاستصلاح الزراعي، يستكشف الكاتب جذور الإفقار الريفي وعلاقة الفلاح بالسلطة، التي قامت دائما على الهيمنة والنهب، محاولا من خلال كل هذا أن يصل إلى لبنات حل تحرري وإنساني بديل يطور الريف ويحرر ساكنيه.

المؤلف

صقر النور،باحث مشارك في مركز بحوث التنمية المستدامة الفرنسي،حصل على درجة البكالوريوس في الإنتاج الزراعي من كلية الزراعة بسوهاج عام ٢٠٠٠. في عام ٢٠٠٣، حصل على دبلوم في التنمية البشرية من معهد التخطيط القومي في القاهرة، ثم التحق بقسم اقتصاد الزراعة في كلية الزراعة- جامعة المنيا ليحصل على درجة الماجستير في علم الاجتماع الريفي والاقتصاد الزراعي عام ٢٠٠٥. في عام ٢٠١٣، أنهى أطروحته للدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة باريس ١٠-نانتير. عمل كمدرس للاجتماع الريفي بكلية الزراعة بقنا. وكزميل ما بعد الدكتوراه في كلية الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية(EHESS) ومتحف الحضارات الأورومتوسطية (MuCEM)بمرسيليا (جنوب فرنسا). وكزميل ما بعد الدكتوراه أيضا بالجامعة الأمريكية في بيروت في إطار مشروع بحثي حول تحولات المشهد الزراعي بجنوب لبنان. وقد أجرى أبحاثا ميدانية في ريف كل من مصر والمغرب وتونس ولبنان من بين اهتماماته البحثية، الإفقار وسياسات مكافحة الفقر، والنفاذ إلى الموارد الطبيعية، والسياسات الزراعية، الإيكولوجيا السياسية، والحركات الاجتماعيةبالريف.









رسم وتصميم الغلاف:عمرو عيسى